

نادر

إسماعيل أباطة (باشا)

رئيس أول وفد مصري لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨
ومدير المعركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف
مصطفى الشهابي

بطلب من
مكتبة الأنجلو المصرية

إسماعيل أباطه (باشا)

رئيس أول وفد مصرى لمفاوضة إنجلترا سنة ١٩٠٨
ومدير الحركة ضد مد امتياز قناة السويس سنة ١٩١٠

تأليف

مصطفى الشهابى

١٩٦٧

يطلب من

مكتبة الأنجلو المصرية

المقدمة

حفل القرن الماضي وأوائل القرن الحالى بمدد كبير من الشخصيات البارزة فى مختلف الميادين ، فلما قضوا غاب بعضهم فى أعماق الأحداث ولم يجد من يؤرخ له أو يكشف عن فضله وأثره .

ومن حق هؤلاء أن نكشف عنهم ونؤرخ لهم ، ونستعرض جهودهم وآثارهم ، ونقدمهم للجيل المعاصر المتمتعش إلى شتى صور البطولة والجهاد .

ومن بين هؤلاء الأعلام المخفور له إسماعيل أباطله (باشا) ، الذى يرجع إليه الفضل عام ١٩١٠ فى إحباط مؤامرة مد أجل امتياز قناة السويس أربعين عاماً .

وغنى عن البيان أن تلك القناة قد آثرت تأثيراً مباشراً فى تاريخ مصر الحديث ، ففى دون شك من العوامل التى دفعت إلى مصر محمد سعيد (١٨٥٤ — ١٨٦٣) والخلديو إسماعيل (١٨٦٣ — ١٨٧٩) إلى الاستدانة ، كما أن إتمام حفرها وافتتاحها وظهور أهميتها كطريق بحرى رئيسى بين إنجلترا والهند ، دفع إنجلترا إلى شراء أسهم مصر فى تلك القناة سنة ١٨٧٥ بشن بحس ، ثم التدخل فى شئونها المالية بحجة المحافظة على مصالح الدائنين ، وانتهى بها الأمر إلى احتلال مصر سنة ١٨٨٤ .

وقد كانت قناة السويس إحدى قطب الخلاف فى أغلب المفاوضات التى قامت بين مصر وإنجلترا ، لإصرار الإنجليز على القيام بحمايتها بأنفسهم .

فلما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تمسك أبطالها وعلى رأسهم الرئيس « جمال عبد الناصر » بجلاء الإنجليز عن مصر ، مهملاً تطلب تحقيق ذلك من بذل وتضحية .

(د)

ورأى الإنجليز من تصميم جمال ورفاقه ما اضطرهم الى الإذعان للأمر الواقع، فكان الجلاء دون الارتباط مع بريطانيا بأى مخالفة عسكرية ، أو أى نوع من الدفاع المشترك عن الشرق الأوسط .

وفي ٢٧ يوليو سنة ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية الجلاء الأولى ، بعد جهود عنيفة وكفاح منظم ومقاومة مسلحة مستمرة نظمها حكومة الثورة ، وعقد الاتفاق النهائي في ١٩ أكتوبر سنة ١٩٥٤ .

وكان ذلك الاتفاق نصراً عظيماً لمصر وفوزاً مبيناً للثورة المباركة ، كسبت مصر بموجبها قاعدة قناة السويس التي كانت أكبر قاعدة بحرية بريطانية في الشرق الأوسط ، ولم تحتفظ إنجلترا إلا بأجزاء قليلة منها لاستخدامها في حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفاً في معاهدات الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، لمدة خمس سنوات وأربعة أشهر بعد إتمام الجلاء وعلى أن يسهل بإدارتها خبراء مدنيين في حدود الألف .

وفي ١٣ يونيو سنة ١٩٥٦ تم الجلاء النهائي ، وفي ١٨ يونيو سنة ١٩٥٦ رفع جمال عبد الناصر العلم المصرى على مبنى البحرية في بورسعيد ، وهو آخر مبنى جلت عنه القوات البريطانية .

وفي ٢٦ يوليو سنة ١٩٥٦ أعلن الرئيس جمال عبد الناصر تأميم قناة السويس ، وكان ذلك التأميم عملاً قومياً جليلاً ، حقق أمنية عزيزة لدى المصريين جميعاً .

وكان تأميم قناة السويس من أهم أسباب العدوان الثلاثى النادر على مصر ، الذى بدأ بالهجوم الإسرائيلى في مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٥٦ ثم تلاه إنذار بريطانى فرنسى وقع في مساء ٣٠ أكتوبر ١٩٥٦ فرفضته مصر ، وأعقب ذلك هجوم سافر صباح يوم ٣١ أكتوبر .

(٨)

وصمدت مصر لذلك العدوان ، وبدأت بسد مدخل القناة عند بورسعيد ، فلم تستطع البوارج الإنجليزية اقتحام القناة من الشمال إلى الجنوب ، وبذلك لم تقع مصر في الخطأ الذي وقع فيه العراقيون سنة ١٨٨٢ . واستبسلت بورسعيد ، وظهرت بطولات في البر والبحر والجو ، كلها تدعو للفخر والإيمان بالهزيمة والكرامة .

ووقف العرب والرأى العام العالمى في صف مصر ، مما دعا الأمم المتحدة إلى إصدار قرار وقف إطلاق النار في ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ولكن إنجلترا وفرنسا رفضتا هذا القرار ، فوجهت إليهما روسيا إنذاراً في ٥ نوفمبر .

وأخيراً استجابت الدول المتعدية إلى قرار الأمم المتحدة ، وأعلنت وقف العدوان في ٧ نوفمبر سنة ١٩٥٦ ، ورحل المعتدون عن مصر يحبرون أذليل النشل والغزى والمار .

وإذا كان ذلك العدوان قد أصاب الكفانة ببعض الأضرار ، إلا أنه عاد عليها بكثير من الفوائد ، فقد حفزها إلى تمصير البنوك وشركات التأمين والوكالات التجارية ، ودفعها إلى تنفيذ مشروع السد العالمى والتوسع في ميدان الصناعة . . . الخ .

ولا ريب في أن إسماعيل أبانلة (باشا) يتطلع من مشواه الأبدى إلى ما انتهت إليه قضية قناة السويس برضى وقصر ، فهو دون شك ممن جاهدوا من أجل هذه الأيام المجيدة التى نعيشها اليوم ، والتى ستلوها أيام أمجد وأرغد ، بفضل الجهود الجبارة التى بذلت والتى تبذل اليوم والتى ستضاعف بفضل المخطط الذى رسمته ثورتنا المباركة .

ولست معارضة إسماعيل أبانلة (باشا) ونجاحه في أحباط مشروع مد مدة امتياز قناة السويس هى العمل الجيد الوحيد الذى حققه ، بل هناك جهود أخرى له :

(و)

سياسية واقتصادية وآراء اجتماعية سبق عصره فيها بمشرات السنين .
وسيجد القارئ بين دفتي هذا الكتاب أهم ما يجب على الجيل المعاصر
الوقوف عليه من سيرة تلك الشخصية الفذة .

واليوم وقد منيت بعض أجزاء الوطن العربي — ومنها الكنانة — في ٥
يونيو ١٩٦٧ بدوان إسرائيلي غادر يؤازره الاستعمار الفاشم ، فإن إصرار
العرب على الدفاع عن كرامتهم وأرضهم ومكاسبهم كفيل برد ذلك الدوان .
وإذا كان الدوان الثلاثي الأول سنة ١٩٥٦ قد عاد على الكنانة بكثير
من الفوائد ، فإن الدوان الثاني سيحفز الجمهورية العربية للتحدة وشقيقتها إلى
مضاعفة الجهد لإزالة آثار ذلك الدوان والنسير قدماً لتحقيق أمان العرب في
جميع أنحاء الوطن العربي نحو وحدة شاملة ، رغم أنف إسرائيل ومن يؤازرون
إسرائيل ويدفعونها لمرحلة وحدة العرب وتقدمهم .

مصطفى المرباي

٢٦ يوليو سنة ١٩٦٧

الأسرة الأباطنية

ينسب إسماعيل أباطلة (باشا) إلى الأسرة الأباطنية ، وهي أسرة عربية الأصل من بطون قبيلة المايد . والمائد أو المائد فخذ من جذام ، وجذام أول من سكن مصر من العرب ، حين جاءوا مع عمرو بن العاص ، فنزلوا بلاداً لا تزال فيها بيوتهم إلى اليوم .

قال المقرئى : « ... أما قبيلة المائد فهي من جذام ، نزلت بين القاهرة والمقبة » .

وجاء فى الخطط التوفيقية ، صفحة ٣ جزء ١٤ : « ... أن أهل المايد فى أول أمرهم نزلوا ببلاد قديمة ، مثل عزيزية القصور والقصورية ، واستمروا كذلك زمناً مديداً ، وكان كبيرهم شيخ العرب « إبراهيم المايدى » متكلماً عن قبيلة المايد فى زمن الفرنسيين . وجاء محمد على — وكانوا قد خولهم الله عقاراً وأموالاً ونخيلاً — فخيرهم بين معاقبتهم من أن يعاملوا معاملة العرب ، بشرط أن يزرع ما تحت أيديهم من أرض ونخيل ، وبين أن يعاملوا معاملة الفلاحين ، ويبقى لهم ما تحت أيديهم ، فاختاروا الفلاحة » .

وقال ابن خلدون : « ... وكان ورود عرب المايد فى أول القرن السابع من الهجرة ، وكان عليهم ضمان السابطة من مصر إلى عقبة إلى إلى الكرك »
وقال القلقشندى : « والمائد فى الشرقية من جذام ، عليهم درك الحج إلى المقبة »

أما تلقيهم بلقب « أباطة » ، فيرجع إلى أنه في أثناء حكم المالك الشراكسة لمصر ، تزوج أحد أجدادهم بإحدى بنات هؤلاء المالك ، وكانت من قبيلة « أباطة » الشركية ، ولكي يميز أبناء القبيلة أبناءهم عن غيرهم من أبناء العايد الخالص ، كانوا يقولون عن الواحد منهم « ابن الأباطية » ، فخرت على لسانهم .
وأول من تسمى بهذا اللقب هو « محمد أباطة العايدى » ابن شيخ العرب « إبراهيم العايدى » .

ولا نعرف الكثير عن كبار الأباطية السابقين فرداً فرداً ، ولكن تاريخ قبيلة العايد يوجد مبعثراً في كتب التاريخ القديمة والحديثة ، وما زال معظم نسلهم يسكن مركز بليس في « كفور العايد » للكونة من بضع قرى ، ومنهم السيد بك أبوب ، والشيخ محمد عسكر الكبير مدرس اللغة العربية بمدرسة الإدارة والألسن الذى سجن في الثورة العراقية ، وعبد الحكيم بك عسكر المستشار ، وأمين بك حسونة الذى كان من كبار موظفي وزارة المعارف .

وتجدر في الجبرتي إشارة إلى مقاومة العرب الأباطية للفرنسيين ، إلى أن تمكنوا من أسر عبد الرحمن أباطة ، يقول الجبرتي : « إنهم استبقوه رهن السجن مدة ليأمنوا ثورة القبائل » .

وكان شيخ العرب حسن أباطة رجلاً مقداماً ثرياً ، بسط نفوذه على أكثر مديرية الشرقية ، وكان يملك ٤٠ ألف فدان ، وذلك في زمن محمد علي . وقد ذهب الكثير من ثروته العقارية في البذخ والهدايا والتماش الجاه ، فترك لولديه السيد باشا أباطة وسليمان باشا أباطة أقل من نصف ما كان يملك .

ولما ألف محمد علي مجلساً للشورى سماه « المجلس العالى » انتخب شيخاً العرب حسن أباطة وبندادى أباطة عضوين فيه ، وقد دام هذا المجلس ثلاثة عشر عاماً ، من ١٢٤٠ — ١٢٥٣ (١٨٢٤ — ١٨٣٧ م) .

وجاء في الخطط التوفيقية ما نصه : « ومن أشهر عائلات المائذ ، وأعظمها رتبة وأرضها مكانة ، أولاد أباطة ، تقلبت في الرتب السنية ، والمناصب الديوانية جملة منهم ، وسبقهم في ذلك الأمير الجليل ، ذو الحمد الأصيل ، للرحوم حسن أباطة ، وكان كريماً جواداً فصيح اللسان .. الخ توفي سنة ١٢٣٦هـ » (١٨٤٨م)

وأصبح بعده والده الأكبر السيد أباطة باشا زعيماً للأسرة ، فكان مثلاً للكرم والنجدة والحزم ومماحة الأخلاق ، وقد عين وكيلاً للداخلية ثم مفتشاً لعموم الأقاليم ، وكان سعيد باشا يثق به كل الثقة ويحمله أقرب المصريين لمطفه وعنايته .

وكان سعيد باشا أول وال أشرك المصريين في تولى شئون البلاد ، وكانوا قبل ذلك مبعدين عن الشئون العامة ، كما كانوا محرومين من الرتب المدنية والعسكرية .

وأول من أحرز لقب باشا من المصريين في عهده هو المنفور له السيد أباطة باشا ، الذي توفي بعد تاريخ مقدمه بجلائل الأعمال عام ١٢٩٢هـ .

وتزعم الأسرة بعده أخوه المنفور له سليمان أباطة باشا ، وكان عالماً جليلاً وشاعراً كبيراً شديد العناية بالأدب العربي ، حتى إنه كان يحفظ المقامات المشهورة عن ظهر قلب ، وكان جم النشاط شديد البأس كريماً إلى حد الإسراف ، كبير العناية بالشئون العامة ، تقلب في مناصب كبيرة ، وما زال يرقى حتى عين مديراً للترقية فيقي بهاستين ، ثم نقل مديراً للتعليمية ، ثم عين مديراً للشرقية ، فظل كذلك ست سنوات .

وغضب عليه الخديو إسماعيل ، عندما غضب على إسماعيل باشا المفتش ، لأنهما كانا صديقين ، ثم تمكن من أن يستعيد رضاه . وبدت نغز الثورة العرابية

فأخذ يزجى للنصح للمرحوم عرابى باشا ويدلإ إليه بأراء صريحة حرة ، كان لا يمرؤ أخذ من الأعيان على الجهر بها فى ذلك الوقت .

ولما بدأت الثورة العرابية ونجحت المظاهرة التى قام بها عرابى فى ميدان عابدين فى ٩ سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وتحقق مطلب عرابى فى تعيين وزارة جديدة وفى إقلبة حياة نيابية ، قام بتأليف الوزارة الجديدة شريف باشا الذى أعد قانوناً أساسياً لمجلس النواب الجديد ، وصدر أمر خديوى بانتخاب الأعضاء ودعوتهم للاجتماع فى ٢٣ ديسمبر سنة ١٨٨١ ، ورأى شريف باشا أن ينتقل زعماء الثورة المسكرون مع جنودهم من القاهرة إلى الأقاليم ، فاستجاب لذلك عرابى وزملاؤه .

وغادر عرابى وآلايه القاهرة إلى الزقازيق ، حيث استقبل أعظم استقبال ، وحيث أقيمت له أربع ولائم فاخرة ، أقام ثلاثاً منها كل من الوفور لهم أحد بك السيد أباطلة (بناحية شرويدة) وسليان بك السيد أباطلة ، ثم سليان باشا أباطلة .

ولما تمت الانتخابات لمجلس النواب ، كان من بين نواب الشرقية سليان باشا أباطلة ، وأحمد بك أباطلة . وفى يوم افتتاح ذلك المجلس اكتفى بمخبطتين : أتى الأولى رئيس المجلس ، وأجاب عنها المرحوم سليان باشا أباطلة بمخبطة وطنية رائمة جارية فيها : « ليس منا من قبل النيابة على علم بعظم واجباتها الوطنية والسياسية إلا وفى عزمه أداء الحق وحفظ الوعود للرعية ، وخدمة الأمة بما يجلب لها النفع ويدرأ عنها الضرر . وإيا إخوانى ، لقد علمتم أن الأنظار مكدقة إلينا ، والأفكار محومة علينا ، وأن الوطن العزيز محتاج إلى الإصلاح كما قال سمادة الرئيس . فلندخل الإصلاح من بابه ، ونأخذ فيه بأسبابه ، لا ننظر إلا إلى

للصلحة الممنومة، ولا نهم إلا بالمنفعة الوطنية. وإن الأئمة لتتوخى منا الاجتهاد في سبيل الحكمة والسداد، فما أجدرنا بتحقيق الأعمال، وما أحقنا بالتشمي فيا يصلح به الحال، ويحسن للآل.»

ولما قام الخلاف بين هذا المجلس وبين شريف باشا بشأن مناقشة اللبازية وتمسك النواب بحقهم في مناقشتها، استقال شريف باشا وألف محمود سامي البارودي باشا الوزارة في ٤ فبراير سنة ١٨٨٢.

وكان أول ما عني به هو إعلان الدستور في ٧ فبراير وتقديمه لمجلس النواب في ٨ فبراير.

وقد قبل ذلك الدستور بالإنهاج العام، وأقيمت المحلات، ومنها حفلة أقامها أحمد بك (باشا) أباطة بمنزله بالقاهرة في ٣ مارس، حضرها الوزراء والنواب، وخطب فيها عبد الله النديم والشيخ محمد عبده.

وتوالت الأحداث بعد ذلك، فحضر الإنجليز الإسكندرية واحتلوا مصر سنة ١٨٨٢، ثم عين سليمان باشا — كبير الأسرة الأباطية يومئذ — وزيراً للمعارف في وزارة راغب باشا، وفي عام ١٨٨٤ انتخب بدلاً من الراحل أحمد رشيد باشا الذي كان وكيلاً لمجلس شورى القوانين وتوفي في ٩ مايو سنة ١٨٩٧.

ويروى عن سليمان باشا أباطة أن صديقاً له حذره من عقبة حفاوته بالشيخ محمد عبده وملازمته له، عقب عودته من المنفى بعد اشتراكه في الثورة بالرابية وذلك سنة ١٨٨٨ مع أنه يعلم بنضب الخديو توفيق عليه، فقال الرجل العظيم النفس: «إن الشيخ محمد عبده صديقنا، نجله لعله وفضلته ووفاته، ولم تكن صداقتنا له لأجل أنفدينا فتركها لنضبه عليه.»

ثم رأس الأسرة بمده الرحم أحمد أباطة باشا أكبر أجيال للرحوم السيد باشا أباطة، وكان رجلاً متديناً صادق الوطنية، لاقى في سبيل آرائه شدة وعنتاً،

واتُخب عضواً في مجلس شورى النواب عن مديرية الشرقية عام ١٢٨٥ هـ (١٨٦٦ م)، وفي ١٢٨٥ هـ عين وكيلاً للمديرية البحرية، وفي عام ١٨٨١ اتُخب عضواً لمجلس النواب المصري عن مديرية الشرقية. ولما قام الأسطول الإنجليزي بضرب الإسكندرية في ١١ يوليو سنة ١٨٨٢ وقامت الحرب بين إنجلترا ومصر كان أحد باشا أباطة يجمع المتطوعين للقتال. ولذلك لما انتهت تلك الحرب كان بين من قبض عليهم وسجنوا ثم حكم عليه بالإقامة في بلاده تحت ملاحظة الضبطية لمدة خمس سنوات مع دفع تأمين مالي قدره ألفا جنيه. وفي عام ١٨٩٠ م كان عضواً بمجلس شورى القوانين عن مديرية الشرقية، وتوفي في ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٠.

وقد رأس الأسرة بعده أخوه الوطني العظيم المغفور له إسماعيل أباطة باشا، الذي ساهم بقسط كبير في النهضة الوطنية في أواخر القرن الماضي وأوائل القرن الحالي. ولم يكن زعيماً لأمرته فحسب، بل كان زعيماً للمعارضة الرسمية في مصر، أي زعيماً للوطنيين فيها، لأن الأمر كان بيد دولة أجنبية، فكان يقاومها مقاومة عنيفة شديدة بقلبه وخطبه، وبالجموع التي كانت تلتف حوله وتهتف باسمه في المظاهرات وفي المناسبات الوطنية الكبرى، بسبب مواقفه الخالصة في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية، وفي طليعتها معارضته لمشروع مد امتياز قناة السويس، وإحلال اللغة العربية محل اللغة الإنجليزية في التعليم... الخ.

وقد غمرت الحوادث بعد ثورة سنة ١٩١٩ تاريخه ومآثره السابقة، وساعد على ذلك اعتلال صحته ومرضه الذي أقدمه عن الساحة في عضوية ما قام به من مجالس نيابية أو تولى الحكم من وزارات.

لذلك كان من الواجب أن يعرف الجيل الحاضر والأجيال القادمة، من هنا

الكتاب ، بعض الحقائق عن تلك الشخصية الكريمة التي تمثل التضاني في حب الوطن والإخلاص في خدمة البلاد .

قول : بعض الحقائق ، لأن سيرة أمثال إسماعيل أباطة باشا ، وهم في مصر قلائل ، تضيق عدة مجلدات عن الإحاطة بها من كل نواحيها .

والمصنف لجريدة « الأهالي » التي كان يصدرها إسماعيل أباطة أو لمخاضر مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية وبعض الصحف المعاصرة له ، سيجد صفحات ناصمة ، ومواقف مجيدة مما كان يجدر بنا اقتباسه أو الإشارة إليه ، لولا أن ضيق المقام يحول دون ذلك ، ولهذا اقتصرنا على ذكر بعض المواقف البارزة .

ولعلنا بذلك نكون قد أدبنا بعض ما يجب علينا نحو ذلك الوطني الصادق .

إسماعيل أباطة « باشا »

مولده وشأته

ولد إسماعيل أباطة باشا في « كفر أباطة » من قرى مركز الزقازيق بمحافظة الشرقية سنة ١٢٧١ هجرية (١٨٥٤ م) ، وهو ثامن إخوته الذكور البالغ عددهم ثمانية عشر .

وحين بلغ السابعة من عمره ، التحق بالمدرسة التي أنشأها لأبناء الأسرة الأباطية والده للنفور له السيد باشا أباطة ^(١) ف قضى بها ثلاثة أعوام ، حفظ فيها جانباً من القرآن الكريم ، وتعلم مبادئ القراءة والكتابة ، ثم انتقل إلى المدرسة الابتدائية ببها ، ثم قصد إلى القاهرة فالتحق بمدرسة المتبتديان ^(٢) حيث أتم التعليم الابتدائي . ثم دخل المدرسة التجهيزية (الخديوية) بلرب الجماميز ، ومنها إلى مدرسة الإدارة (الحقوق) ، وتخرج فيها سنة ١٨٧٥ ، وكان من زملائه بمدرسة الإدارة للنفور لهم إسماعيل صبرى باشا الشاعر المعروف وأمين فكرى باشا ، وأحمد حشمت باشا وهم من الأعلام المعروفين في تاريخ مصر الحديث .

(١) أنشأ السيد باشا أباطة في « شرويدة » — عدا المدرسة — مسجداً ، كما كانت له بتلك القرية مكتبة عامرة للأسرة .

(٢) كانت مدرسة المتبتديان المدرسة الابتدائية الأولى في مصر ، وكان مقرها منزل البرديسي بك ، حيث لبى الخالي للمدرسة النية بالسيدة زينب بالقاهرة ، وقد سميت باسم مدرسة الناصرية فيما بعد ؟ وقد تخرج في هذه المدرسة عدد كبير من أعلام مصر في النصف الأول من القرن العشرين .

وكان في أثناء فترة طلب العلم معروفاً بشدة الذكاء ، ولم تفارقه هذه الظاهرة خلال كفاحه الطويل ، ولعل أروع تصوير لما ذلك الذي قاله صديقه الكاتب الكبير داود بركات^(١) في إحدى المناسبات ، قال : « كان في رئاسة المعارض كأروع القواد تدبيراً للأُمور وتصريحاً ، يدخل على غرض أتباعه والذين يشايعونه أنهم أصحاب الرأي الذي لم يكن إلا رأيه ، وأنهم أصحاب الأمر الذي لم يكن إلا أمره ، فكانت ألسنتهم تنطق ولكن للإعراب عما يريد هو ، وأيديهم تعمل ولكن لما يريد هو عمله ، حتى إذا رأى ضحكاً أو وهناً أو قصوراً من واحد منهم في مهمته — أو منهم جميعاً — برز للبدان فكافح وناضل ... » .

وعقب تخرجه أرادت نظارة المعارف إيفاده في بعثة لفرنسا ليدرس الحقوق ، ولكن والده السيد باشا رفض . ولم تمض بضعة أشهر حتى انتقل والده إلى رحمة الله في سنة ١٢٩٢ هـ (١٨٧٥) فماد إسماعيل إلى « كفر بأبائنا » ليشرّف على أملاكه ، وأنشأ عزبة خاصة له ببردين حيث أقام بضعة أعوام .

ثم طلب إلى الوظائف العامة ، شأن أبناء الأعيان في ذلك الوقت ، فعين مفتشاً لفتيش أبي كبير — وكان تابعاً للدومين — ثم نقل كبيراً للمعاونين — باشماونا — لمديرية الشرقية ، وورق منها إلى وظيفة وكيل مديرية . ونشبت الثورة العرابية وهو وكيل لمديرية الشرقية ، على أنه لم يلبث طويلاً حتى استقال من منصبه هذا ، وأغلب الظن أنه لم يشأ أن يكون آلة في يد حكومة الخديو توفيق .

ثم اشتغل بالحمامة فأدرك فيها شأواً عظيماً ، ولا غرابة في ذلك فقد كان متعلّقاً بجميع المؤهلات والصفات التي تتحقّق من الرجل محامياً موهوباً عظيم النجاح . وليس أدل على اعتداد إسماعيل بأبائنا بنفسه من أنه أقدم على احترام الحمامة

(١) رئيس تحرير الأهرام من سنة ١٩٠١ حتى سنة ١٩٣٣

في ذلك الوقت الذي كان يسى فيه الحمامون « طائفة الزورين » ، وكان في مبدأ اشتغاله بالحمامة يتراضع في قضايا بنفسه ، ثم ضم إليه عدداً من الحمامين كان يعهد إليهم بالمرافعة في القضايا مبقياً لنفسه الخطير اللهم منها ، وكان لا يسلم زملاءه المعاملين قضاياهم إلا كاملة البحث والإعداد ، شأنه في ذلك شأن كبار المعلمين الآن .

ويقول من خالطوه في ذلك العهد إنه أفاد من الحمامة ثروة تذكر ، على أن الذي لا ريب فيه أنه أفاد تجربة عظيمة كانت أحد العناصر الكبيرة التي كتبت له القوز المتواصل في حياته السياسية .

إسماعيل أباطه في ميدان الصحافة

عرف إسماعيل أبانلة ما للصحافة من قوة تتضاد أمامها سائر القوى ،
ورأى بنافذ بصيرته أنها هي سبيله إلى المجد السياسى الذى كان يبنى به
نفسه ، فاعتزم الاشتغال بالصحافة ، ولم يكن ذلك بالأمر المهن فى تلك الأيام ،
فكتب عدة مقالات فى شتى الصحف عالج فيها مختلف الموضوعات .

إصداره جريدة «الأهالى»

وفى سنة ١٨٩٤ أنشأ جريدة الأهالى ، وقد اختار لها هذا الاسم واستعمله
فى مقالاته ، وهو فى جميع استمالاته إنما يرادف كلمة «المصريين» ، وجعل
اشتراكها السنوى «تسعين قرشاً صاعاً للجمهور» ، وستين قرشاً لطلبة العلم سواء
كانوا بالمدارس أو بالأزهر ، وكذلك لرجال العسكرية ، ولنظار محطات
السكة الحديد ، ولوكلاء مكاتب البوستة ، وللمتنديات الأدبية والعلمية ، ولحلات
الاجتماعات العمومية ، ولكل من يطلبها بهذه الفئة بدعوى عدم اقتداره على
أكثر من ذلك ، ومجاناً لسائر الجمعيات الخيرية ، ولمن تنقبت الإدارة من عدم
اقتداره على سداد قيمة الاشتراك من أولى القرض والمالية . أما أسباب هذا
التنزيل تقوم دون آخرين ، فهى إذاعة رأيه وإبلاغ رسالته إلى الجميع .

وقد صدر العدد الأول منها فى أول سبتمبر من تلك السنة ، وهو يوافق
غرة ربيع الأول سنة ١٣١٢ هجرية ، وهذا العدد يحمل عهد إلى القراء ، وإلى
هذا العهد يجب توجيه الأنظار ، فهو يجمع إلى الأسلوب الرائع مظهر اليقين
المستقر ، وإلى الاستبشار بتصديده للخدمة العامة على صورة رصينة ، الفزع من

تقل الأمانة والخوف من القصور عن أداء الواجب . ولقد قسمه أقساماً متنوعة
هذه عنايتها :

- ١ — تنبيه الخواطر وتوجيه المزاج .
- ٢ — كلمة لأصحاب الجرائد على اختلاف أنواعها ومشاربها .
- ٣ — كلمة للسادة المحتلين .
- ٤ — كلمة في منهج الجريدة وخطها .
- ٥ — كلمة للحكومة السنية والرأى العام .

مقتطفات من العدد الأول :

وفىما يلى مقتطفات مما جاء فى العدد الأول :

» بسم الله الرحمن الرحيم

هذه هى أول كلمة علنية أقولها فى الخدمة الوطنية ، وهذه هى أول خطوة
اجتهادية أخطوها فى سبيل الجهاد لتعزيز الجامعة القومية وخدمة المصلحة العمومية .
فإليكم معشر الأهالى المصريين ، ولست لسواكم أسوق الحديث .
حديث يرويه لكم واحد من أجزائكم التى تركب منها جسم وجودكم ،
يشارككم الإحساس والشعور فى الأكدار والسرور .

وحديث يرويه لكم من إذا هجعت مصائب الدولة على المعاصيل الصيفية
أو النيلية ، أو هطلت الأمطار وهبت العواصف على المزروعات الشتوية ، أو اشتدت
نوبة المناوبة ، أو ثقلت وطأة الحياة بالمطالبة ، وجدتم صرخته أمام صرخاتكم ،
وصوته دائماً قبل أصواتكم ، مدفوعاً إلى ذلك بإحساس داخلى ، وشعور
وجدانى ، وتأثر ذاتى ، وأفعال طبيعى ، وهو الصالح الخالص الذى هو صالحه
الشخصى ، والصالح العام الذى هو صالح أهله ووطنه . وخلاصة القول ، فهو الذى
له ما لكم ، وعليه ما عليكم ، فى سائر الشئون والأحوال .

أما فاك الحديث فيشتل : أولاً ، على الباحث الذى به الخواطر ووجه
المزائم لإنشاء هذه الجريدة ، وثانياً : على الظروف التى طرأت على هذا للشروع
منذ خطر على الخاطر لحد اليوم الذى برز فيه إلى عالم الظهور ، وثالثاً : على
منهج هذه الجريدة وخطها وبيان الغاية التى تسعى إليها والمواضيع التى قصرت
أبحاثها عليها ، ورابعاً : على ما يتعلق بهذا للشروع الخطير من التفصيل والبيانات.
فانحنو إصفاء معشر الأهالى والقراء ، ولا تساعدونى الآن بغير الترفع
عن قيصة اللوم والاعتراض ، والتفانى عن كل ما تغالونه منحرفاً عن جادة
الحق والصواب ، حيث هى الخدمة العمومية يقوم للرء بها حسب استطاعته
وقوته ، ومن عمل خير ممن لم يعمل ، والمصمة لله وحده .»

* * *

« باحث تنبيه الخواطر وتوجيه المزائم

لإنشاء هذه الجريدة

لقد قضى الدهر — وهو أبو المعجب — على الفلاح المصرى أن يكون
مدى العمر معتل الشئون ، أليف القلق والسكون ، كما قضى عليه أيضاً أن يكون
طبيب علته أجنبياً ، والمجهز لدوائه والتعهد لأحوال مرضه أجنبياً كذلك .
وليس هذا بالأمر الغريب ، فإن هذه أحوال قد سنها الدهر بين أهله فى أدوار
انعطاشهم وأطوار شقايمهم ، ولكن الغريب أن يلجأ العليل لالتزام
جانب السكوت . .

ثم إذا سأله الطبيب — جهلاً أو تجاهلاً — عن علته ، أو استفسرت
عواده عن صحته ، قلتم من بين يديه ومن خلفه ألسنة أجنبية تترجم عن
حالاته ، وتشرح أحوال مرضه وتقلباته ، وتبين مواقع الداء وتقلباته (مع
قدرة المريض على ذلك واختصاصه به) . . ثم تجيب كل سائل عن حالة العليل

على سؤاله ، ولكن لا بما تقتضيه حقيقة الواقع ، بل بما تستلزمه صوالح تلك
الأسنة ، بالنسبة للمصادر التي تنتسب إليها ، أو التي تفيض منها الخيرات عليها ،
فيمسى العليل في واد والشفاء في واد !

وهكذا يطوى المريض المصري أيامه في معاناة أهوال الأمراض ،
وتجرع غصص الأدوية ، وتلأوب الأعراض .

ثم كلما انحطت عنه الحرارة يوما ، لتشتد عليه وطأتها في القى يليه ، قالوا
في اليوم الأول : « لقد نجح فيه منا الهواء » ، ثم رموه في اليوم الثاني باستمدا
فطرى قبول هذا الهواء !

وهكذا كلما انتقل من دور إلى دور ، أو تحول من حال إلى حال ...
نعم ، كل هذا حاصل على ضفاف النيل !

ولكن ، هل من مانع للمريض عن الإجابة بلسانه ، والبيان عما يشعر به
وجدانه ، لكيلا يكون عليه حجة لأطبائه ، القائمين بتدبير شئونه
وتحسين أحواله ؟ ...

لا ، لا ، بل ألف لا . . لم يكن ثمة مانع - على ما نعهد ونعتقد - سوى
انزوائه في زوايا اللذة والقهول ، وخلوده إلى راحة السكون والمحول ، وتشبع
أفكاره بانحطاط صوته الضعيف انحطاطا لا يبعد أن لا يصل إلى مسمع الطبيب ،
أو إن وصله فلا يكون له من العناية والاهتمام أدنى نصيب . .

ولا شبهة في أن من نظر إلى هذه الحالة نظراً سطحياً ، مجردا عن التأمل
والتحقيق ، ابتدر القلاح المصري باللائمة وأحال عليه بالتنظيف . . أما من نظر
إليها بفكر نقاب ، وتأملها بإمعان ، وجهه سهام التدبيد والاعتراض لا إلى
القلاح المصري ، بل إلى حكومته التي أفضت بسياستها إلى هاته الحالة المعززة ،
وقاده تديرها إلى هذا الموقف السيء التيس . .

لأن الفلاح المصرى قد قضت عليه صروف المصور الخالية أن يكون مسيراً لا غيراً ، فى سائر أعماله ، وكافة شئونه وأحواله ، كأن لم يكن له فى الأمر - حتى ولا فى نفسه - شئ . . . بحيث لو شادت الحكومة أن تبنيها حياً - فضلاً عن إزهاق روحه ببلون أدنى إثم - لما وجدت فى وجهها من يمارضها فى ذلك العمل ، حتى ولا بكلمة الشفاعة أو الاسترحام . .

وحينئذ فلا يسوغ - فى شرعة العدل والإنصاف - توجيه اللوم والتعنيف للفلاح المصرى على أى حالة وجد فيها ، مادامت حكومته - التى ليس له سواها ، ولا يعتمد فى خطوبه وترقية شئونه إلا على تديرها وقواها - هى التى تحاربه ، وهى التى تعمل على إذلاله ، وهى التى قتلت جوارحه وعواطفه الإنسانية ، وهى التى تسمى لإماتة شعوره ، وأفقنت من شرايينه سائر الإحساسات الحيوانية ، وجعلته حجراً صلباً لا يحس ولا يبي !

ففقده عضواً نافعاً عند اللهايات ، وخسرته نهراً فائضاً وقت اللهايات . . وإليها كانت حافظت عليه بعد ذلك لنفسها ، لتستفيد من نتائج أعماله ، وتجنّب كل ما طالب من ثمرات أتعابه . . لا ، بل أضاعته وأضاعت بعده كل مرتخص لديها وغال ، من أرواح وأملأك وثروة ونفوذ ، وحياء وسطوة ورفعة عالية ، ومنزلة بين أمثالها سامية ، وما أشبه ذلك مما لا يخفى على ابن يومين . . حتى آلت هى وإياه إلى أسوأ الأحوال ، بسبب تصرفاتها الباهرة وما يترتب عليها من تنازع للتنازعين ، وتزاحم هجمات الطامعين ، وما ينشأ عادة عن مثل هاته الحالة من الأضرار والخسائر . .

ولقد وضمت - ياقوى - كل هذه للمعوزات نصب عيني ، فهالنى منظرها وأدهشنى مرآها ، فأنجرحت من هذه الخطرات جوارحى ، وتأثرت منها كل التأثير إحساسى وعواطفى . . وطالبنى النفس إما بالتشجيع والإقدام على البسى

في معالجة هاته العلال والأمراض، وإما بالتبليد أو (التجلد) والاستسلام لما يتولد عن هذه الأحوال من الآلام والأمراض ..

ولما لم يكن في وسعي قهر إحساساتي الطبيعية، على عدم الشعور بتلك الآلام الملهة بنا - معشر الأهالي - من العلال الباطنية والأمراض الخفية، التي لم يصل إلى معرفتها طبيب ولا عراف لحد اليوم، فقد وقفت في موقف التردد والحيرة، إلى أن تنقلت عوامل الإقدام، على بواعث الإسهام، فدبت في جوارحي فكرة العمل وروح الاجتهاد ..

ثم ما زالت تلك الفكرة تتربى وتزداد شيئاً فشيئاً، بطرود الحوادث وكروور الأشهر والأعوام، حتى انتقلت من دور كبت في خلال أيامه لا أناجى بهاتيك الفكرة غير فزادى والضمير، إلى حالة أخرى ما استطعت فيها الإمساك عن الكلام في هذه الأحوال والشئون، حين امتلاء سمي بما يقوله كثير من وجوه المصريين، في كثير من الأندية الأدبية والمحافل.

فناجيت ضميري وقلت في نفسي: « ما ضرك (يا إسماعيل) لو استلفت أفكار هؤلاء التوجعين، واستنهضت هم أولئك المسقشرين؟ »
ثم يقول:

« وما زلنا نترى ونتعاذب أطراف الكلام في هذه الأحوال والشئون، وفيما كان وما عساه أن يكون، والحديث كما يقال ذو شجون، حتى هدينا إلى الصواب، وأهملنا مدبر الكون الأعظم كمال التوفيق والسداد.
وحيث رأينا أننا لو اقتصرنا في أعمالنا على تقرير أفكارنا ومباحثنا في معروضات، ورفقناها إلى الحكومة من وقت لآخر بحسب ما تقتضيه ظروف الأحوال، فلا يكون لهذه المعروضات أدنى حظ من العناية ..

وحيث رأينا أيضاً أننا لو التجأنا لإحدى الجرائد واتسنا منها نشر المعروضات

التوء عنها ، فلا يبعد أن تخالفنا في نشر ما لا يكون منطبقا على قاعدة مشربها من تلك المروضات . .

وحيث من هذه الأبحاث قد اتجهت أفكارنا لإنشاء جريدة أهلية نوقفها على هذه الخدمة الشريفة للخدمة ، فشرح بواسطتها ما خفى من علنا وما ظهر ، وإن لم نسمع شكاياتنا في هذا اليوم فلا بد وأن نسمع في الذي يليه ، وإن لم يلتفت إليها في اليومين فلا بد من الاهتمام بها في يوم آخر ، وعلى كل الأحوال فإننا نكون قد قمنا بما يجب علينا لنا ولأعقابنا . . حيث :

على اللراء أن يسعى بمافيه نفعه

وليس عليه أن يساعده الدهر

ونكون أيضا قد مهدنا بهذا العمل لإخواننا - معشر الأهلى - سبيل الكتابة والتحرير ، وطريق للراصة والتميز ، المخلوقة أبوابها في وجوههم لحد اليوم . . مع حاجتهم إليها . . وقد رتبهم عليها . .

وبناء على ما ذكر ، فقد كلف هذا الضعيف من قبل إخوانه بالاستهداف لسهام السفلة للمترضين ، والسنة المجهلة للمتقدين ، وذلك بطلب الرخصة من الحكومة بإصدار جريدة بعنوان « الأهلى » . .

* * *

وفى نفس العدد كتب تحت عنوان « كلمة ترفضها الحضرات الأفاضل أرباب الجرائد على اختلاف لفتها ومشاربها » يوجه فيها الأنظار إلى أنه لا ينبغي منافسة صحفهم في قل الأنباء ، وأنه سيعمل على السعى في تحرير الحقيقة والجد في البحث عن وجوه المنفعة العامة ، ويدعوم إلى حسن الظن بما يكتب ، وأنه لن يرد على من ينبرى لمجادلته في غير الصالح العام . .

* * *

« كلمة نرفها إلى السادة المحتلين »

كثيراً ما وصل لآسماعنا من أفواهكم - أيها السادة المحتلون - أن الذي يسوء منكم المواطنين ، ويكدر فيكم المواطنين والظواهر ، في قلوبنا السعيد من عموم المصريين ، هو أن « النعم » التي أنعمت بها علينا ، والجنات التي قلمتموها إلينا ، قد قوبلت بالجحود والكفران ، وكوفتم عليها بالسخط والموان ، وتمنيت لو سمح لكم الدهر بصحيفة مصرية تعترف لكم بالصنع الجليل ، وتشكركم على الفضل والجميل ، ليكون وجودها بين المصريين ، واعترافها على رؤوس الأوروبيين بمعاملكم وآثارك ، سبباً داعياً لتفشيظكم على السهر في تدبير شئوننا وتحسين أحوالنا ، وباعتاً أيضاً على أن تزدادوا من أنفسكم تقانياً في خدمتنا وإدخال الإصلاحات والتحسينات إلينا .

فإن كنتم - أيها السادة المحتلون - لا تودون لبلادنا إلا كل خير ، ولا تتقاعدون عن أن تدفعوا عنها كل شر وضير ، وأنكم أهل مروءة وشهامة ، وعفة وكرامة ، ولا تودون تلخدمكم جزاءً منا ولا شكوراً (كما يزعمون) ، وكنتم حقيقة أبناء الحرية وأنصار العدالة والمدنية (كما تدعون) ..

فما هدونا على أن نحمل جيد هذه الجريمة الأهلية للضربة بقلائد شكركم ، والثناء عليكم ، والإطراء على كل خدمة تقدمونها للبلاد وأهلها ، وعلى كل نعمة تسوقونها لها .

ذلك على شريطة أن لا تتقاعد عن نشر كل سيئة بدت منكم أو مضرة صدرت عنكم ، وحينئذ فلا تتنمروا ولا تمتعضونا ، إذا فرحتنا للعالم تلك الضار المائلة التي نشأت عن إصلاحاتكم ، والتخاثر الطائفة التي تسيث عن بقائكم بالحالة التي أنتم عليها الآن ، وكذا الفرائض والواجبات التي بصرتم عن القيام بها في أرض احتفظوها وأمة توليت أمورها ، وذلك الموقف المخرج والمركز

السيء ، الذي سقم إليه الحكومة ورجالها ، وما أشبه ذلك من الخطايا والكبائر . التي تذكرها لكم عامة الأهالي وخاصة المصريين ، فلعلكم تتلافون ما فرط ، وتصلحون ما سبق من الخطأ والغلط ، وتفهمون رضاء الأهالي وحسن ولائهم . . .

وهكذا سيكون شأننا في كل ما ستلده الأيام المستقبل من الشروعات والأعمال .

• • •

« الكلام على منهج هذه الجريدة وخطتها »

من المقرر المعلوم أن هذه الصحيفة تعتبر - في عرف أهل التحرير - جريدة سياسية ، بمعنى أنها تخوض في الملمع السياسية ، وتتكهن في حوادثها الفئوية ، وتروى بعضاً من الحوادث الخارجية ، والأنباء الدولية ، وما أشبه ذلك . .

على أنها ليس لها من هذا الوصف أدنى حظ ولا نصيب . . لأن من تذكر ما أسلفناه في هذا العدد عند الكلام على (تنبيه الخواطر لإنشاء هذه الجريدة) علم أنها أشبه شيء بمعرض يرفع إلى الحكومة رغائب الأهالي وأمانيتهم ، ومظالمهم وشكاويهم ، وما يحتاجون لإدخاله عليهم من الإصلاحات والشروعات ، وتأخذ على عاتقها أن لا تحسن قبيحاً انتصاراً لحبيب ، ولا تقيح حسناً انتقاماً من عدو ، ولا تتعاشى الكلام في شرح ضرر صدر عن أمير ، ولا تتأخر عن أن تبيض وجهها بذكر صنع جميل وإن صدر عن حقير . ومهما يكن من جلالة وزير أو مكانة كبير ، فإنها لا تقيأه بجملة حكاهما ، أو بكلمة فاه بها ، مالم يقرن القول بالعمل ، ثم يؤيده بالنتيجة الحسنة ، مع العلم بأنها لا تقبل للسدح والإطراء على منهجها وخطتها كذلك . .

والجريدة موسعة صدرها رحياً ، لكل ما يرد عليها من الوسائل التي يراد

نشرها عن أى مظلة ، أو تقصير بدأ من عا كم فى واجب مفروض ، كما أن هذا الصدر الرحيب ، يضيق عن أن يحتمل حرماً واحداً من مدحة فى مدوح ، تزلفاً إليه أو قرباً منه . .

والجريدة بعيدة عن عار التمسب ، ووصة التشيع ، وحقصة الأعيان ، بل هى مستسكة بعروة الاعتدال ، وحرية الاستقلال ، وعصبة البحث.

أما حجمها — وإن كان فى نظر الرأى يظهر صغيراً — فإنها فى الحقيقة كبيرة الحجم ، لعدم اشتغالها على ما يشغل أعمدتها بما لا يفيد الأهالى الذين أوقفنا الجريدة على خدمتهم ، وذلك أنك لو تصفحت الجرائد السياسية ، رأيت الصحيفة الأولى منها مدونة فيها الأخبار الخارجية ، الخاصة بالدول الأجنبية ، والصحيفة الثانية مشعونة بالأخبار الريفية ، التى لم تكن إلا إطراءً عن بعض المأمورين وتنقلاتهم ، واجتهادهم فى أمور هى ليست غير واجباتهم ، التى لا تستلزم مدحهم على أدائها لكونها مفروضة عليهم ، والصحيفة الثالثة مشعونة بعضها بالحوادث الداخلية ، وبأخبار ملوء ببيان الديون الحكومية ، والتجارة وأسعار أسواقها العمومية اليومية .

وبعد أن صدرت الحكومة من اللوائح والنشرات والأوامر ، والتى تصدره منها قبل الإقرار عليها ، مشفوعاً ذلك برغبات الأهالى فيما يرغبون تبدله وتحويله منها ، مع بيان أوجه فوائدها أو أضرارها إن وجدت ، لتكون الحكومة مطلعة على آميال الأهالى ، واقفة على الإصلاحات فى تلك المشروعات ، قبل التصميم على إجراء العمل فيها بما ينطبق على إحساسات الأهالى ومصالحهم .

هذا ولا يفوتنا أن نبين لحضرات الجمهور ، أن هذه الجريدة ستصدر من الآن إلى نهاية هذا الشهر مرتين فى كل أسبوع ، ربما تستوفى مدتها وتثبت فى أمرها وتعرف مشتركها ، أولى من إصدارها لمن لا يطلبها ، وبعد مضي الشهر

المذكور تصدر في ثوبها الجميل يومياً للقراء في مواعيدها ..



وكانت « الأهالي » تصدر في أربع صفحات من القطع المتوسط (القطع الذي تصدر به الآن مجلة آخر ساعة) . وقد ندعش كثيراً إذا عرفنا أن إسماعيل أباطة كان يقوم بمفرده على تحريرها وإدارتها ، بل وتصحيح تجارب طبعتها ، وكانت تطبع « بمطبعة العاصمة » بمحوش الشرقاوى بالدرب الأحمر (لصاحبها محمد مسعود)^(١) ، وابتداء من العدد السابع عشر أصبحت تطبع في « مطبعة الأهالي » التي اشتراها خصيصاً لها .

وكانت الجريدة في أغلب أعدادها لا تحمل بين دفتيها إلا آثار قلته من مقالات مطولة أو نبذة قصار ، ومن اطلع على كتابته فيها أدرك لأول وهلة كيف عرف إسماعيل أباطة الصعق الطريق للوصول إلى أعماق النفوس ، وإسالة الرأي العام بقوة الحجة ووضوح العبارة وصدق الوطنية ، في سراحة شديدة وشجاعة نادرة .

ومما سهل له تحقيق أهدافه أنه ابتدع أسلوباً لم يكن مألوفاً في ذلك العصر ، فقد كان يتخو في كتابته معنى فيه روعة وإعجاز : يلقى بالانتقاد المر في العبارة الملهذبة واللفظ الرصين ، وهكذا ظلت خطته في الكتابة السياسية حتى بز فيها بعد غول الكتب السياسيين ، وعرف بينهم بالارتكاز على المنطق السليم والنفاد مباثرة إلى لباب الموضوع دون الالتجاء إلى الحواشي والقدمات . وكان بارعاً في ترتيب حججه وأدلته ، وابتدائه بإيراد أقوالها قوة وأضعفها موقفاً ، وهكذا يظل يتدرج بها حتى يأخذ خصومه — وما كان أعظمهم وأكثرهم — بالحجج الناصعة التي لا يمكن دفعها .

(١) هو المتفوق لعلامة محمد مسعود الأديب المشهور .

وعرفت كتابته السياسية — فوق ذلك — بسهولة مأخذها وجمعها للعاني
النوع في القدر اليسير من اللفظ ، كما عرفت حملاته الاقتصادية بأنها نوع من
السهام غير الرئية ، من خصائصها أن تجرح ولا تقتل . وحسب المطلع أن يقرأ
له في « الأهالي » — وفي غيرها من الصحف — مقالاته الرائعة في شتى الموضوعات .

محمد فريد ينوه بصمود « الأهالي » في مذكراته

وقد كتب محمد بك فريد — الزعيم الوطني المعروف — في « مذكراته »
المشورة في عدد مجلة الهلال الصادر في مارس سنة ١٩٦٥ :

« ظهرت في هذا الأسبوع والأسبوع الماضي جريدة وطنية مضادة للحكومة
وللاإنكليز ، محررها وصاحب امتيازها إسماعيل بك أباطة من عائلة أباطة
المشهور بالشرقية ، وسماها « الأهالي » . وبما أنها شديدة الالهجة على الإنكليز
يخشى عليها من اضطهاد الحكومة ، فلا تلبث أن تقفل كما حصل لجريدة
« الأستاذ » في العام الماضي . »

نشر ملخصات جلسات مجلس الشورى

ومما يذكر له بالنظر أنه كان أول صحفي استغل عضويته بمجلس الشورى
لإيقاف قراء جريدته على ما كان يجري في هذا المجلس ، إذ نشر بالعدد ١٥٢
الصادر في ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ ملخصا للجلسة الأولى التي عقدت في آخر يناير
من سنة ١٨٩٦ ، مهد له بأن وجه نظر رئيس المجلس إلى وجوب استنساخهم
الأعضاء الدائمين لحضور الجلسات في مواعيدها المحددة ، كما دافع عن فكرة نشر
ما يجري بالجلسات ، « لأن المراد بأن تكون جلسات المجلس غير علنية هو أنه
لا يسوغ لأحد حضورها وقت الدواول قطع ليس إلا ، أما بعد انقضاء
الطلبات فكل أعمال الهيئة وقراراتها حق مباح لكل من رام الوصول إليها
أو الاطلاع عليها من وجهتها الشرعية (وهي رئاسة السكرتارية) » .

ومما يجعل له بالإعجاب كذلك نزعته الديمقراطية في مخاطبة كبار رجال

الحكومة ، وإثارة ذكر أسمائهم مجردة عن الألقاب والرتب ، أمثال : صاحب المطوفة ، أو الدعوة ، أو السعادة ، أو المزة .. وقد نبه في العدد الحادى عشر من الأهالى الصادر فى ١٠ أكتوبر سنة ١٨٩٤ مينا أن ذلك سينال استحسان القراء ، مؤكداً أنه يمكن لهم كل إجلال واحترام .

• • •

ولقد كانت « الأهالى » فى مبدأ ظهورها متوسطة الانتشار ، ولكنها لم تلبث أن أخذت مكانها اللاتق بها بين الصحف ، ثم لم تلبث أن تصدرتها جميعا .

قال الكاتب الكبير داود بركات فى هذا العدد : « إن أباطة باشا نشأ يحمل نفساً كبيرة ، خلق بها كالتسر فى الأجواء يطلب مقاما عاليا فوق المقام المالى الموروث ، كما كان يقع كالنحلة على كل زهرة ليتغير منها الأحسن والأفضل ، كان الصغنى الذى بلغ الناس رسالة صدق الإيمان وصحة الاعتقاد ، وكان فى جريدة الأهالى يث عقيدته ويدافع عنها ، ويقم على ذلك الحجة والبرهان » .

تلفتت مصر فإذا إسماعيل أباطة من أظهر أبنائها وأعزم عليها ، وإذا اسمه ملء الأفواه واللسامع ، وإذا رأى العام يرضه إلى قمة الشهرة ، وعلة ذلك أن رأى العام لم يكن قد ألف — قبل ذلك — أن يرى رجلا من الأسر الكريمة منخرطا فى تلك الصغنين أو « الجورنالجية » كما كانوا يسمون وقتئذ ، ولم يكن رأى العام قد ألف أن يرى الصحافة عملا كريما يقصد به وجه الله والوطن .

فلما استطاع الصغنى إسماعيل أباطة أن يثبت للرأى العام أن الصحافة ليست تجارة ، وليست مهاترة ، وليست تنابزا بالشتائم وتراشقا بالكبائر ، وليست مسرحا حقيرا للضح والتضح ، رأى الناس عملا جديدا يبرز فى المحيط



إسماعيل باشا (باشا)

السيسى له قوته وله خطر ، وأبصروا لنا جديداً من ألوان الشخصية النبيلة الطاهرة .

وظل الصحفي إبراهيم أباطة يكافح وينافح في « أهاليه » ثلاث سنوات متواليات ، يدبجها بأسلوبه الرفيع ، ويذكها بحجته القوية ، ويدعها بمقيدته الراسخة ، ووطنيته الصادقة ، حتى انتخب عضواً لمجلس شورى القوانين نائباً عن مديرية الشرقية ، وذلك في يناير سنة ١٨٩٦ .

* * *

هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟

وقد ظن أن الحكومة لن تسمح له بالاستمرار في إصدار جريدة « الأهالي » مع احتفاظه بعضوية المجلس ، ولذا وطد العزم على الاستقالة إذا حالت العضوية دون إصدار الجريدة . وتقديراً من الحكومة لشخصه أحالت الموضوع على المستشار القضائي ، فأفقى بعدم وجود أدنى مسوغ قانوني يبيح للحكومة المعارضة في عضويته مع إصداره لجريدة الأهالي في نفس الوقت .

ولكن أعباء النيابة حالت — بعد مضي نحو عام ونصف — دون تفرغه للجريدة فأوقف إصدارها . وكان آخر عدد صدر منها هو العدد رقم ٢٣٤ الذي يحمل تاريخ يوم ٣ مايو سنة ١٨٩٧ .

ولكن إسماعيل أباطة لم يهجر الصحافة ، بل غللت صلاته بالصحفيين وثيقة . وقد أفادت الصحافة كثيراً من تلك الصلة ، لأنه كان هو وصديقه المغفور له الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده يزودان الصحفيين بأخبار الموضوعات والمناقشات التي تجري في مجلس شورى القوانين بسبب سرية الجلسات ، ولما وجه إليه أحد زملائه اللوم بسبب ذلك قال : « إننا نشرع للأمة ، ويجب أن تعرف الأمة كل شيء ، ولا سبيل غير الصحافة ، فإني صحفي في المجلس ومنسوب الصحفيين ، فإني شئت فاطلب من المجلس عزلي » .

فذلك كان أول من قدم اقتراحاً لمجلس شورى القوانين بضرورة جعل
الجلسات علنية ، وجاهد في سبيل ذلك حتى تحقق اقتراحه ، مما استفعله عند
الحديث عن « إسماعيل أباطة النائب » .

وجدير بالذكر أن إسماعيل أباطة اعتزم إصدار جريدتين أخريين عدا
« الأهالي » ، وفيما يلي ما أعلنه بهذا الشأن على صفحات العدد ٢١٨ من « الأهالي »
الصادر في ٣١ ديسمبر سنة ١٨٩٦ .

« إعلان من إدارة جريدة الأهالي »

أحيط علم الجمهور ، أنني بعد التوكل على المعين القدير ، قد عزمت مع آخرين
على إصدار جريدتين ، بالفتنيتين العربية والفرنساوية ، لتتشر لساير الأمم والدول
أمانى وآراء الأمة المصرية وملتسماتها ، وتشرح لهم أحوالها العمومية ، المادية
والأدبية والسياسية . وستصدر في أول نشأتها مرة واحدة في كل أسبوع ،
وقيمة الاشتراك فيها ٩٧ قرشاً صاعاً ونصف قرش ، سواء كان بالقطر المصرى
أو بكافة الأقطار الأخرى .

أما جريدة « الأهالي » فستبقى ما دامت الأهالي ، فقط يكون صدورها
مرة واحدة في كل أسبوع ، مشتملة على مواضيعها المروفة ، وعلى أمم للراضيع التي
تشتمل عليها الجريدة الفرنسية والعربية . أما قيمة الاشتراك السنوى فقد
قررناها ابتداءً من سنة ١٨٩٧ بمبلغ خمسين قرشاً صاعاً ، وبأربعين قرشاً صاعاً
لكل من حوته مواطن التعليم على اختلاف أنواعه من متعلمين ومعلمين ،
ولرجال العسكرية ولوظفئ مكاتب البوطة المصرية .

وإدارة جريدة « الأهالي » مستعدة - من هذا اليوم - لقبول كل المقاربات
وطلبات الاشتراك التي تتعلق بالجريدة الفرنسية والعربية ، حتى تنتهى محارباتها
ومعداتها وتظهر للوجود . والله ولى التوفيق وعلير اللتين .

ولكن الظروف لم تساعد ، وكانت عضويته لمجلس الشورى عاملاً على

تعطيل التنفيذ ، لانشفاله بالقدر الذى لا يتسع لعمل جليل وهام كهذا . وبذلك يكون إسماعيل أباطلة قد سبق المغفور له مصطفى كامل فى التصكير فى إصدار صحيفة وطنية بلغة أوربية .

* * *

تحية وتقدير ، لعبد القادر حمزة

ولست هناك تحية وتقدير خيراً مما وجهه المغفور له الأستاذ عبد القادر حمزة ، بمناسبة إصداره جريدة تحمل نفس الاسم فى أكتوبر سنة ١٩١٠ ، قال : « قريب عهد جريدة دمجها براع الوطنى المروف إسماعيل أباطلة باشا ، تلك جريدة « الأهالى » التى ظهرت بلسان مصر وفلاحها ، فى الوقت الذى قل فيه الناطقون وعز الرجال العاملون . لذلك أردنا أن نصل بينها وبين جريدتنا هذه ، فاخترنا لها هذا الاسم ، ونحن على يقين أننا قد اخترنا قبل كل شيء ، ما نشاء ونشاء البلاد من غيره وعزيمة ومبدأ قوم : اخترنا الاسم لنعيد « أهالى » أباطلة باشا سيرتها الأولى فى الدفاع عن مصر وقول الحق وإرشاد الأمة ، فواجهنا قبل كل شيء أن نحى الجريدة التى جئنا لنميدها والرجل الذى مهد طريقاً قننا منذ اليوم لنخطو فيه : إلى نائب الشرقية و « أهاليه » تحيئنا وتحية « أهاليه » ، ولهذا البلد كل ما نامل جميعاً . وقننا الله إلى سبيل الرشاد » .

مختارات من مقالات إسماعيل أباطة في جريدته «الأهالي»

تداولت مقالات إسماعيل أباطة في جريدة الأهالي مختلف النواحي :
السياسية والاقتصادية والتربوية والاجتماعية وغيرها.
وهذه المقالات جميعاً لها أهميتها ودلالاتها وأهدافها ، وكثيراً ما نشرتها
بعض الصحف للماصرة أو اقتبست فقرات منها .
ويضيئ نطاق هذا الكتاب عن نشر تلك المقالات ، ولهذا سنكتفي بإيراد
فقرات من بعضها دون تعليق .

في ميادين السياسة :

فأما من الناحية السياسية فقد كان ديدنه مهاجمة الاحتلال بأسلوب مهذب ،
ولكنه قوى وفي الصميم ، كما كان يهاجم أنصار الاحتلال وأسلحته في مصر
من المستورزين وأمثالهم .
ومن أمثلة ذلك ما كتبه في العدد ١٤ الصادر في ٢٥ أكتوبر
سنة ١٨٩٤ :

« أقوال الأعيان ووجوه الأهالي

في تعيين المستشار الاحتلالي

لقد كثر وفود الوجوه من أهالي البلاد وأعيانها على العاصمة في هذا
الأسبوع ، احتفالاً بمولد الأستاذ البيوي والإمام الحسين رضي الله عنهما . ولقد

زارنا كثير منهم فياد لنا المحدث ، وطارحنا الأفكار ، في أمر تميمين
مستشار ، من رجال الاحتلال ، لنظارة الداخلية الجبلية . فكانت إجابات
عامتهم ، وأفكار خاصتهم ، كانت بأسرها إجابات وأفكار شخص واحد
(ألا وهو إحساس الأهالي الوطنى وشعورهم الوجدانى) ، ولهذا فقد نلخصنا
تلك الإجابات والأفكار فيما يأتى :

سئلنا : هل تميمين المستشار يحول بين البودة وبين الفتك بمزروعاتنا ؟
فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تميمين المستشار يدعو لتحسين أثمان محصولاتنا ؟ فأجبنا بلا . .
سئلنا : هل تميمين المستشار يكفل لنا تمديد الضرائب على أطيانتنا ؟
فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تميمين المستشار ينقذنا أو يخفف عنا أثمان ديوننا ؟ فأجبنا بلا . .
سئلنا : هل تميمين المستشار يضمن لنا إيمان بنك مالى ، يسلفنا ما تدعو
إليه حاجتنا الزراعية الضرورية من النقود ، بشير فوائد أو بفوائد قانونية
لا تزيد عن ثلاثة فى المائة سنوياً ، كما هو حاصل فى بلادهم ، فيفسى لنا بذلك
حفظ ما بقى تحت أيدينا من أملاك آبائنا ، ولا يلتزم الفلاح بالاقراض بأربعين
للمائة سنوياً كما هو حاصل الآن ، ومن يتجاهل أقناله ألف برهان ؟ . .
فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تميمين المستشار يكفينا شر الفرق ، وخر الجسور عند فيضان
النيل ، والشرقى عند عدم فيضانه ؟ . . فأجبنا بلا . .

سئلنا : هل تميمين المستشار يقيم ميزان للسواة بيننا وبين الأجانب ، فلا
يقاد كبيرنا إلى سجون المحافظة والبوليس ، ويحتفل يقشيع حثيرهم إلى دار

القرنوصولانو التابع لها ، ثم منها إلى عشته ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يقضى بتوحيد القوانين والحكام المصرية ،
ولفو صندوق الدين والأعضاء المختلطة بالسكة الحديد وبالدائرة السنية
وبالقومين ؟ .. فأجبنا بلا .

سئلنا : هل تعيين المستشار يؤدي إلى فتح معامل وفابريكات بالعاصمة
وبسائر عواصم البلاد ، يشتغل بها الخالون من الأعمال ، وتأخذ مقداراً عظيماً
من الأقطان ، فترفع بسبب ذلك أثمانها في الجهات الخارجية ، ونستغنى عن
سظم - إن لم يكن عن سائر - المصنوعات الأجنبية ؟ .. فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يعمم المعارف بيننا ، ويساعد على كثرة
افتتاح المدارس وتأسيس مواطن التعليم وانتشار المعارف في بلادنا ؟ ..
فأجبنا بلا ..

سئلنا: هل تعيين المستشار يطهر المواسم والبنادر والبلاد من أدران الفسق
والفجور ، والفساد ، فلا ترخص الحكومة المصرية الإسلامية العربية للنساء
باستعمال البغى والفساد ، والاحتراف بمهنة الفحش والفجور ، ثم تدفع إليهن
الرجال بما كفلته لهم من نظافة المومسات وبراءتهن من كل مرض يخشى من
مضاره على صحتهم وأبدانهم ، ولا تعطى رخصة أيضاً للمرافقات والقاصرات
عن درجة البلوغ بالخروج عن طاعة أولياء أمرهن ، والوقوف في مراسع
الرقص والابتذال تحت حماية عدل الحكومة وشهامتها ومروءتها وغيرها ؟ ..
فأجبنا بلا ..

سئلنا : هل تعيين المستشار يساعد على إجابة الطلبات التي طلبتها جريدة
« الأهالي » للأهالي ، من منذ نشأتها لحد اليوم ، وهي تعديل لأئمة المتشردين ،
توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، عمل لأئمة لطائفة القباينة ، تأجيل
تحصيل ألساط شهرى أكتوبر ونوفمبر من الأموال الأميرية لشهر ديسمبر ،

بسبب تأخير تفتيح الأقطان وأعطاط الأثمان، وإعداد المدارس لقبول الطالبين الذين يتقدمون إليها ، وغير ذلك مما هو واضح بها من الإصلاحات الملتزمة من بعض المصالح والنظارات التي يضيق المقام عن بيانها ؟ ... فأجبنا بلا . . .

* * *

الانجليز والأوقاف :

وفي العدد رقم ٩٤ الصادر في ٤ يوليو سنة ١٨٩٥ كتب مقالة بعنوان :

« كلمة في سبيل الله »

ندد فيها بمحاولة الإنجليز التدخل في شئون الأوقاف الإسلامية بدعوى اختلالها وفسادها، ثم قال :

« لماذا لم تأخذكم هذه الرحمة — أيها الرءاء — على أوقاف إخواننا الأقباط ؟ ... لماذا لم تأخذكم الرحمة — أيها الرءاء — على أوقاف إخواننا الإسرائيليين والأرمن والموارنة والأروام والكاثوليك والأرثوذكس والبروتستانت والطلبان وغيرهم ، التي لو فرضنا أن أوقافهم لم تكن على شيء من الاختلال ، لما أمكننا أن نفرض أنها غير قابلة للترقي والتحسين ؟ متى شملتوها برحمتكم التي تريدون أن تشملوا بها الآن مصلحة أوقاف المسلمين ، بدون أن يلتص ذلك منكم ملتص ، حتى ولا من عصاة المسلمين أو من رعايهم ، فضلا عن أقبائهم وأمرائهم ، فضلا عن ذوى الحظ والمصلحة في تلك الأوقاف » .

* * *

تعين ضباط انجليز بالجيش

وفي العدد ١٦٥ الصادر في ٧ مايو سنة ١٨٩٦ كتب ينتقد تعيين بعض

الضباط الإنجليز بالجيش للصري دون ما مبرر :

« انجلاء الإنكليز عن مصر »

طالعنا بمجموعة الوقائع الرسمية التمييزات الآتية فلا عن الفريضة العسكرية ،
فاخترنا نقله عنها بالحرف الواحد ، ليعلم به القائلون بفوائد حملة دنقلة ، ثم يحدثونا
بعد ذلك ما إذا كانت هذه من بعض تلك الفوائد المنتظرة ، أو أنها حصلت
من باب انعطاف القى لا بد من حصول مثله في كل مشروع جسيم ، وليخبرونا
أيضاً بما إذا كانت هذه التمييزات هي من الدلائل على التهيؤ للانجلاء ، الذى
يقسمون بشرفهم وبشرف مُلكهم وملوكهم أنهم يسمون في كل وقت
في تقريب أجله وإفاد أسرته ، وليعلمونا بما إذا كانت هذه التمييزات هي من
الأدلة على سعى المحتلين في ترقية الأمة المصرية لحالة تستطيع معها أن تحكم نفسها
بنفسها ، كما يدعون أنهم أخذوا ذلك على عهدتهم . . . أو أن ذلك دليل
على السعى في قهقصة المصريين ، ونزع عواطف الجد والاجتهاد من
إحساساتهم ، وحرمانهم من حقوقهم حتى في مواقف الموت الأحر ، فأصبح
لسان حالهم قائلاً :

م يحسدوني على موتى فوا أسفا

حتى على الموت لا أدخلو من الحسد

فإن جوانب البلاد مملوءة بالضباط الشجعان البواسل ، الذين مارسوا
الحروب في جهات ومواقع متعددة ، وتدريبوا عليها خصوصاً في الأقطار السودانية
التي تعودوا على حرها ، وعرفوا مواقع روايبها ووديانها ، ولا يكفون
الحكومة ربع الأكلاف التي تتحملها بسبب تلك التمييزات الآتية . . .

ثم بلى ذلك أسماء الضباط الإنجليز الذين اشتركوا في حملة دنقلة ، ثم عينوا
ضباطاً بالجيش المصرى ..

ولا يجد صاحب « الأهل » بأساً من مهاجمة اللورد كرومر عندما حاول التدخل في شئون الجمعية الخيرية الإسلامية ، إذ ينشر في العدد ٢١٩ بتاريخ ٧ يناير سنة ١٨٩٧ مقالا هذا نصه :

« الجمعية الخيرية الإسلامية والمحتلون »

لكل طائفة من المصريين ونزلاء مصر جمعية خيرية يقصد منها إعانة فقراء تلك الطائفة ، واصطلحت كل جمعية من هاته الجمعيات على أن تمين يوماً معلوماً من كل سنة تحتفل فيه ، ونجى ليلة يكون دخلها للجمعية ، ويشاركها في ليلة احتفالها كل من حركته الشفقة لعمل الخير والإحسان .

وقد احتفلت الجمعية الخيرية الإسلامية في الشهر المنصرم بليتها المعتادة ، وشارك المسلمين في احتفالهم المسيحيون ، حباً بالخير ورغبة بمساعدة الفقير والبالئس ، ومن جهلهم بعض الأفاضل من رجال الاحتلال بمقدمتهم جناب اللورد كرومر ، فإنه اعتاد أن يدفع في كل احتفال خمسة جنيهات ثمن لوچ في الأوبرا ، وهكذا جناب السير جون سكوت ، وخلافهما .

ولكن من أغرب ما طرق آذاننا وأعجب ما تحدث به الرواة ، أن الجمعية تلقت مؤخراً كتابين : أحدهما من اللورد كرومر والثاني من المستر سكوت ، والاثنان وردا في أسبوع واحد وبمضى واحد ..

وخلاصة ما جاء في كل منهما استسلام عن أسماء أعضاء الجمعية ، وعن كية إيراد الجمعية ، وكيفية صرف اللباغ التي تجمع ، محتجاً كل منهما أن دفعه خمسة جنيهات كل سنة يحوله حق هذا السؤال !!

أما الجمعية فأجابت كلا من كاتبى الرساتين بأن ما يدفعه الواحد منها أجرة لوچ لا يعطيه حق المضوية ، لأن العضو هو الذى يتعهد بدفع مبلغ كل سنة بصفة اشتراك .

أما الذين يشترون تذكار الدخول إلى الجنيينة وأوراق اللوحات والكراسى
الحضور التمثيل ، فهو لاء يدفعون القيمة إما على سبيل التبرع وإما بقصد القرعة ،
وبموجب أوراقتهم لهم الحق بالدخول إلى الحديقة وتياثرو الأوبرا حسب منطوق
القانون الأساسى للجمعية . .

ثم أصبحت كل جواب بنسخة من قانون الجمعية ، وأما دخل الجمعية
والطرق التى ينصرف بموجبها ، فأجابت بأن هذا ينشر فى الجرائد المحلية فى
كل عام . .

ولا بد أن الكثيرين من قراء جريدتنا يشاركوننا فى الاستغراب عند ما
يطرق آذانهم هذا الخبر ، الذى لم يكن يفتقر صدوره عن قاضيين مثل اللورد
كرومر والسير جون سكوت ، وهما أكثر الناس معرفة بما هى الجمعيات ،
الخيرية . .

ولا بد أنه بلنهما أن هذه الجمعية تعرض حسابها السنوى على عموم الأعضاء
فى محرم كل سنة ، وقانونها يخسول كل من يدفع جنيهين فأكثر على سبيل
الاشتراك ، حق الحضور فى جلساتها والاطلاع على بيان المصروفات بمفرداتها ،
وعلى أعمال الجمعية السطرة بدفاترها . .

والذى يهمنا الآن :

(١) هل مجرد مشترى ورقة دخول الجنيينة يعطى للمشتري حق الاطلاع
على حسابات الجمعية ؟ . .

(٢) هل ينحصر هذا الحق فى بعض الأفراد ، أو يتناول عموم الذين
تبرعوا بمساعدة الجمعية ليلة احتفالها ؟ . .

(٣) أن جناب اللورد كرومر وحضرة السير جون سكوت اشتراهما بحب
الخير ومساعدة الفقير ، ولا بد أنهما ساعدتا جمعيات أخرى خيرية غير الجمعية

الإسلامية ، فهل طلبا من باقى الجمعيات نظير ما طلباه من الجمعية الإسلامية الخيرية ؟ .

إننا نكاد لا نصدق هذا الخبر ، وإن كنا أخذناه عن ثقة .. لأنه لو صح لكان مخالفاً لكل نظام من نظمات هذا العالم الأدبية !!

* * *

مقترحات جلية فى اسلوب تفكيرى

انتبهز إسماعيل أباطة فرصة نشر جريدة المقطم نبأ اقتراب عقد اجتماع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة بالوكالة البريطانية ، وكتب فى عدد « الأهالى » رقم ٢٨ فى ٢٤ ديسمبر سنة ١٨٩٤ المقال التالى ، وهو يتضمن عدة مقترحات هامة للنهوض بالبلاد :

« إنسان فى زى حيوان »

لقد وصلنا من الأرياف خبر غريب جداً .. وهو أنه تشكلت عدة لجان بالوجهين البحرى والقبلى ، من الطبقات الفقيرة والمتوسطة من الأهالى الفلاحين المصريين ، دون الطبقة العالية وهى طبقة الأغنياء للترين . وعزموا على إرسال وفود من قبلهم للعاصمة ، متزيين فى هيئتهم وفى منظرهم بزي الحيوانات ، سواء كان بلبس جلود من جلودها ، أو بهيئة ملابس أخرى مشابهة لها .. وذلك ليرفضوا إلى جهات الاختصاص بيد النيسوع الحيوانى عرائض لا يخرج مضمونها بأسرها عن ما يأتى :

أولاً : إيجاد بنك أهلى بالعاصمة متصل بفروع له بمواضع الأقاليم ، لتسليف الأهالى للمصريين تقوداً من مبالغهم المسجونة بصندوق الدين ، على رهنات عقارية سعر للاية سنوياً من ٤ إلى ٣ ونصف .. ثم إن آلت أطيان الحكومة لها خير من أن تؤول لنيرها ..

ثانياً : تأسيس فابريقت في مصر. أو الإسكندرية من أموالم السجونة في صندوق الدين ، لتشغيل المنسوجات القطنية إن تمكنت هيتها لتشغيل سائر أنواع المنسوجات والمنسوجات الصوفية والحريرية . . وذلك أولاً : ليكون القطن عزيزاً في أعين تجار ليبربول ، فلا يبخسون حقه لقيمة لا تنفي بأكلفه وأتباعه وأمواله . وثانياً : لتشغيل مرفوقى المدارس ومجالس التأديب والأوف المؤلفة من أرباب الكارات التي أعدمته الشركات الأجنبية كاستأنى على بيانه .

ثالثاً : توسيع نطاق المعارف وتميم التعليم بين الطبقات الفقيرة من الأمة ، ولو لدرجة تقيمهم من الختم على شئ لا يعرفونه أو التمسك بمسند ضد مصلحتهم لجهلهم بمضمونه ، مع إستاناد أمر المعارف لن يهه ارتقاء المصريين وسعادتهم ، لأن لا يهه إلا التبخر بقامته الهيفاء في الفتزهاات العمومية ، ووجوده في مركز يحمل للناس عنده أغراض ومصالح خصوصية ، فيتصرف فيها بحسب ما يوافقهم وينطبق على هواه . .

رابعاً : توسيع اختصاصات مجلس الشورى ، مع إلغاء مخصصات أعضائه . ولا بأس من جعل رأيه شورى كما هو عليه الآن ، ولكن بعد المناقشة فيه والإفتاع به ، كما هو شأن المدالة ومقتضى العمران . .

خامساً : وضع نظام عام للحكومة ، بحيث لا تكون وزاراتها كلها جاءت وزارة لعنت سابقها ، وسعت في قرض بنيانها ، بناءً على خطرة خاطر أو رغبة ناظر ، لا بناءً على ماتستدعيه صوالح الوطن وفوائد أهله . .

سادساً : زيادة العوائد الجمركية على الواردات الأجنبية ، التي تزامم الأهالى بأنواعها الفشوشة في حاصلاتها النقية ، التي تنبت من الأرضى القائمة أربابها بأداء أموالها انغزينة الحكومة ، للإشفاق منها على أجهتها ومجدها ، وعلى صيانتها وحفظها ، مع زيادة رسوم المشروبات الروحية زيادة فادحة ،

بحيث تتقل كاهل الفقير ومتوسط الحال عن استعمالها ..

سابقاً : وضع قانون دولى يتعلق بالتضييق على حرية الداهرات المصريات (يا للأسف !) والأجنيبيات ، لدرجة تلغى شرائع هذه البلاد وعوائدها . وتضرب حصناً منيعاً — بقدر الإمكان — بين الفتيات والفتيان المصريين وبين فساد الأخلاق والتهتك والابتذال ، واستعمال هذه الصناعة الشنعاء تحت ظل الحكومة وأمانها ..

ثامناً : وأخيراً ، النظر للمصريين بأنهم أبناء البلاد الذين هم أولى من غيرهم بخدمة وطنهم والتمتع بخيراته ، كما أنهم يتصلون بالأم خطوبه وويلاته ، وإدخالهم فى وظائف الحكومة شيئاً فشيئاً ، حتى تصبح مصر — كغيرها من البلاد — أملاًها بين يدي أبنائها ..

ولرب معترض يقول : ولماذا اختارت تلك اللجان أن تكون وفودها فى هيئة الحيوانات ؟... فتجيبه : إننا بحثنا عن سبب هذا الاختيار ، فانضج لنا أن هذه الفكرة خطرت بأفكارهم بعد أن طالعوا بالجرائد العربية الجدة الآتية ، وعلوا أن كل عضو منها يصح أن يكون كافياً لنيل الأمة هذه الأمانى ، حتى إنه بعد أن تتحسن حالة الإنسان تتحسن بطبيعة الحال حالة الحيوان كما لا يخفى :

المقطع ٢١ ديسمبر سنة ١٨٩٤ نمرة ١٧٥١ — تجتمع لجنة الرفق بالحيوان فى العاصمة ، عند الساعة الخامسة ونصف من مساء يوم الاثنين المقبل ، فى الوكالة البريطانية . وقد تألفت هذه اللجنة من أصحاب السعادة بطرس باشا غالى ويقوب باشا أرئين وكفتشز باشا والسير ... الخ .

مهاجرة نوبار باشا :

ولما كان نوبار باشا رئيس الوزراء يومئذ^(١) يمثل كابوساً وضعه الاحتلال على صدر البلاد ، ليحقق للإنجليز وللاأجانب كل ما يطلبونه من ميزات ، وليسهل لهم امتصاص خيرات البلاد ، لذلك ونظيره كانت « الأهالي » لا تنفي عن التصدي لتفقدته نقداً مريعاً رغم وجوده على رأس الحكومة .

وسيجد القارئ في مقال « حادثة الثيران » المنشور بالعدد ٢٩ الصادر في ٢٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ ومقال « رئيس النظار والأهالي » المنشور بالعدد ٣٥ الصادر في ١٧ يناير سنة ١٨٩٥ وغيرهما تعبيراً مريعاً وجريئاً عما كانت تشعر به البلاد إزاء رئيس الوزراء المفروض عليها .

« حادثة الثيران »

لقد ذهب نوبار باشا رئيس النظار بعد ظهر أول أمس (الثلاث) لتفقد أبعاديته الكائنة بمحور محطة شبرا بضواحي العاصمة ، وبينما هو سائر إذا انتهى به السير إلى مرتب للمواشي بالبرسيم . حتى إذا صار بجانب نور قد اشتراه حديثاً نفر منه ذاك الثور وآتى بمحركة أزعجت الشيخ الرئيس ، فسقط إلى الأرض غائباً عن الرشد والبصواب .

ثم مازال ملقى على الأرض منشياً عليه ، حتى صادف مرور بعض الخوارجات الأروام على محل وجوده ، فشاهدوه وعرفوه ، واحتاطوا به ونقلوه — مع من حضر من خدمه — إلى المحل الممد للجلوس فيه بالأبادية ، ثم منه في عربته إلى منزله بمصر .

(١) كانت تلك هي الوزارة النوبارية الثالثة ، وقد خلفه نوبار " رئاسة في ١٦ أبريل سنة ١٨٩٤ واستقال في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

وبوصوله قد صار استحضار جملة من الأطباء ، وبعد الكشف عليه قرروا
وجود كسر في عظم الساق . ومهما كان الأمل في برئه عظيماً ، فإن الخوف من
عدم التعامه وعودته إلى أصله أعظم ، نظراً لحالة العليل الصعبة ، ولدرجة
شيخوخته وتقدمه في السن .

ولقد قرر الأطباء مبدئياً أن الزمن الذي يلزم أن يكون فيه الشيخ الرئيس
طريح فراشه لا يقل عن الأربعين يوماً ، إذا لم يطرأ على صحته عارض آخر .
وهذا مقام يدعو نا لأن نسأل له تمام الشفاء .

(لأحد الأفاضل ، في رئيس النظار وثوره)

يقال إن نور رئيس النظار قد أراد بما صنعه معه ، أن يعلن رسمياً بواسطة
الحكومة — بالأصالة عن نفسه وبالنيابة عن حيوانات أرض القراعنة — إلى
الجمعيات المشكلة بمصر والإسكندرية للشفقة على الحيوانات ، أن حيوان مصر
الصامت لم تساعده ذمته الطاهرة ، ولم يسمح له ضميره العادل أن يستطيع صبراً
على ما سمعه من تأليف جمعيات من صفوة الرجال وخيار الأبطال ، ذوى الهمم
العلياء ، والمدارك السامية ، والشهامة الشماء ، الذين تقلهم أرض النيل
وتظلمهم سماؤها ، من كل جنس ومشرب ، لأجل الشفقة على الحيوان
الصامت ، قبل أن يتمتع أخوم الأرض (الحيوان الفاطق) بهذه النعمة العظيمة ،
وللثة الكبرى .

لأنه مادام أخوم المذكور هو في حال شقاء وتماة ، ويؤس وفاقة ، وفقر
وجهاة ، فكيف يرجى تحسين حال الحيوان الصامت الذي لا يأكل إلا من
كد أخيه الأرض ، ولا يشبع إلا من فضلات خيراته ، ولا يرتاح من مشاق
الحراثة والأعمال الأخرى إلا إذا كان أخوه الأرض ناعم البال ، متمتعاً بهناء
العيش ورغد الحال ؟ ولنضرب لكم الأمثال لمسلمكم تقفهون (مثل فلاحى) :

قالت الأرض للوتد : « ارحنى ترحلك القدرة فى عرشها » (حينما كان غائماً فيها بشدة وقسوة) ، فأجابها : « قولى لمن يدق على رأسى حتى دشها » .

ولهذا فإننا نحن جميعاً — سائر أنواع الحيوانات بأرض النيل — نمارض فى تأليف هذه الجمعيات التى ستكون أعمالها ضرباً من العبث والمهذيان . وذلك أولاً : لأن رحمتها ستكون قاصرة على حيوانات مصر والإسكندرية ، دون حيوانات الأرياف الذين هم أشقى حالاً وأتس معيشة .

وثانياً : أن هذه ستكون خاصة بمن يقع عليه نظر رجال الجمعية وأعوامهم من حيوانات الفقراء الضعاف ، الذين لو دفع أحدهم قرشاً واحداً بصفة غرامة ، لا يبعد عليه أن يخلصه من علف حيوانه الذى تسبب له فى هذه الغرامة . فإن لم يخصها من علفه ، خصمها من جلده وحينئذ تكون الجمعية قد أضرت بنا أكثر مما تكون قد أقدتنا .

ولكى أبرهن لك بارتئيس الحكومة على عدم ارتياحنا لهذا الشرع فسأريك من آياتى عجيباً ..

ثم نقر عليه نفرة صرخته على الأرض ، وتولى عنه قائلاً : « اذهب بسلامة الله وأخبر إخوانك وحكومتك بذلك . ثم إن لم تستطع أن تخبرها بلسان المقال فأخبرها بلسان الحال . وقل للجمعية أننا أعدنا لكل فرد من أفرادها إعلاناً كهذا الإعلان ، حيث من العار على هؤلاء الأبطال النظام أن يتبوا باطلاً فى حمل بلائقته ، ولهم من شئون إخواننا الراشدين ما يذهل عقول الألباء . . . وإن كنتم تشبهون بأوروبا فى الشفقة على الحيوان ، فلماذا لا تشبهون بهم فى رفاة وسعادة الإنسان ؟ فارحموا إخواننا الراشدين قبل كل شيء ، ثم اءلبوا منهم أن يرحمونا . . . وإن خدمت عدنا ، والسلام . . . » .

• رئيس النظار والأهالي

ظن بعض القراء أننا أردنا التشفي أو التهمك على رئيس النظار بما نشرناه في الأعداد السابقة ، سواء كان متعلقاً بمسأله الثورية أو بحالته الصحية . على أن من أوتي ذرة من الفكر والتأمل ، لملم ما أردناه فيما جئنا به بتلك العبارات ، والمتى لنا عذراً في إيرادها ، وعلم أننا لم نقصد بها غرضاً سافلاً ولا غاية سيئة ، كما توهم البعض وحشه في ذهن الرئيس للشار إليه ووشى به لآله .

وإنما قصدنا بها أن نتادى - ولو ضمناً - بأفكار الأهالي ومتمنياتهم ، ومقتضيات مصلحة البلاد التي هي إستاد مستند رئاسة النظار الخطير ، ومنصب نظارة الداخلية الجليل ، إلى من يقوم بعينها خير قيام ، مع الحرص على صوالح الوطن وعدم تفضيل أمر آخر عنها ، مهما كان فيه من الفوائد المادية والأدبية ، فإن موت المرء أو فقره في سبيل المحافظة على هذه الغاية ، خير من الحياة بدونها ولو مع السعادة المائلة . ذلك شأن كل حر كريم يتمنى مصلحة وطنه وسعادة أهله وبلاده ، ولا لوم عليه ولا تريب في كل واسطة اتخذها لنوال هذه الأمانة الشريفة المقدسة .

كل من علم ذلك ، وعلم أن رئيس النظار الحالي ، فضلاً عن كونه تابعاً في أحواله الشخصية للدولة أوروباوية (ألمانيا) ولا تتعرض لمقتضيات تنزهاً منا عن (وصمة) التعصب الديني ، وإن كانت الدولة المحقة تمرضت له في شخص هذا الرئيس قبل الآن . .

ثم فضلاً عن كونه أكبر عضو في عدة شركات أجنبية ، بين مالية وزراعية وتجارية ، جميعها مستقرة بالأقطار المصرية ، وما يفيد مصلحتها يضر بمصالح الوطن وأبنائه ، وما يضر بها يفيد صوالح الأهالي والبلاد . .

ثم فضلاً عن كونه لا يكتب بلغة البلاد ولا يتكلم بها ، ولا يفهمها . مع

أنه قضى هذا العمر الطويل الغريز أولاً بين الفلاحين مغالطاً لهم وفي أعمالهم، وثانياً في مصالح الحكومة المصرية العربية متقلباً بين أدائها منصباً وأسمائها مستنداً، يأمر وينهى ويشير ويفتى، ويعاقد ويشارط، ويقرر ويحكم .. كل هذا بسد الاطلاع على أوراق عربية، وشكاوى عربية، ومحاضر عربية، وما أشبه ذلك ..

ثم فضلاً عن ما يدل عليه عدم معرفته بلغة البلاد بمد كل هذه الملحوظات من عدم خبرته طبعاً بأحوال أهلها وأخلاقهم، وعوائدهم وأذواقهم، فضلاً عن دخائل أمورهم، ودقائق وخفايا شئونهم، وفضلاً عن إصلاحاتهم وعلاجات أمراضهم ..

ثم فضلاً عن ذلك، فإنه ما تولى وزارة إلا وتولاها على شرط اللباس باستقلال الحكومة المصرية، سواء كان في داخليتها أو خارجيتها. ثم إن لم يتولاها على هذا الشرط فلا يتركها إلا على ما هو أعظم منه ضرراً على مصالحها. ومن علم أن المحاكم المختلطة، وإن لم تكن من بنات أفكاره، إلا أنها من نتائج أعماله، ليس بالنظر لما هي عليه من القضاء، ولكن بالنسبة لما هي عليه من القواعد والاختصاصات ..

ومن علم أن الوزارة التي ثارت عليها بعض ضباط العسكرية وحاصرتها بصرى الدواوين، واعتدوا على بعض أعضائها بالضرب الشديد، إنما كانت تحت رئاسته ..

ومن علم أن الوزارة التي تولت الأحكام على شرط القبول بسلخ السودان عن مصر إنما كانت تحت رئاسته، بعد أن استقالت وزارة المنفور له شريف باشا لعدم قبولها بذلك ..

ومن علم أن الوزارة التي ألغت نظام الأمن بالحكومة قبل أن تقرر سواء،

ومدت يد السؤال والالتماس إلى رجال الاحتلال بأن يسعوا سلطتهم وينشروا
أعلام سلطانهم على داخلية البلاد، إنما كانت ولم تزل تحت رئاسته ..

كل من علم ذلك - والعامة تعلمه فضلاً عن الخاصة - حكم بأن مصلحة مصر
وأبنائها تقضى عليهم بأن يتهلوا إلى القادر القاهر بأن يجعل أحوام حياتها
ساعات، وشهورها دقائق، وأيامها واني . إنه السميع الحبيب .

ولكن لم يكن ذلك بفضاً في دولة الرئيس، ولا اعتداءً عليه، وإنما
رجاء في أن لا يكون على يديه أكثر مما كان . وهو ما يتمناه كل محب له،
وكل محب لمصر في وقت واحد، وإن كان الحبان لا يتفقان !

وإنه ليسرنا أن نسمع أخبار تقدم صحته للشفاء، لينهض من رقدته ويتدبر
في حالته، ويجري ما تقتضيه واجبات صحته وراحته، على ما يتمناه له كل من
الفريقين . والله ولي الصابرين .

«حديث مع رئيس النظار»^(١)

روى لنا بعض أصدقاء رئيس النظار حديثاً جرى بينه وبين الرئيس للشار
إليه، فاستأذناه في نشره فصرح لنا بذلك، وهذا على شرط عدم التصريح أو
التنويه باسمه :

الصديق (سأل الرئيس بعد كلام طويل) : هل تشعر بصعلة تساعدك على
القيام بمهام رئاسة النظار ؟

الرئيس : لم يكن في نيتي أن أعود إليها مرة ثانية مطلقاً ..

الصديق : إنني أسألك عن الوقت الحاضر .

الرئيس : ألم تزل الرئاسة في عهدي لحد اليوم ؟

الصديق : نعم ، ونظارة الداخلية الجلية أيضاً .

الرئيس : يا لتعاسة هذه الحكومة ! كيف ترضى في رئيسك لها مع حالتى الحاضرة ؟ مع أن ضميرى كان يؤاخذنى قبل يوم الثورة على البقاء في مسد الرئاسة ، حيث كنت أحادف صموبات شقى ، سواء كان عند مقابلتى للأجانب لنقل سمى ، أو كان عند مقابلتى للوطنيين ، لهذا السبب ولمدم فهمى لفسهم ولا معرفة ملتسانهم .. »

* * *

« لجنة الرفق بالنظار^(١) »

أكد لنا ثقة خير بأن هيئة النظارة الحاضرة ، لما اسة شعرت بمركزها المخرج الذى ساقها إليه تديرها ، وتأكدت من حرمانها من ثقة سمو الميزير أمير البلاد ، ومن سخط الأمة عليها ، ومن عدم استطاعتها إفاضة المصلحة العمومية ، ومن عدم اقتدارها على خدمة الصوالح الوطنية ، ومن ومن إلى ما لا نهاية له ، ورأت أن كل هذه الأسباب غير كافية لاستفالتها (في نظرها) .. قد قررت أخيراً مشروع تشكيل لجنة للرفق بها ، والودود عن حوضها ، حيث علت من نفسها أنها ستكون في مركز محفوف بالارتباكات ، والمخاطر والصموبات ، للأسباب السالف ذكرها . فضلاً عن أنها ستأتى من الأعمال ما يحبطها هدفاً لزيادة السخط ، والاعتراض عليها بكل جارية ولسان .

ويقول الخبيرون أن من أهم البواعث التى حملت النظارة على تقرير مشروع هذه اللجنة ، ما يتوقعونه من الجرائد بعدما اتضح للعامة والخاصة انتزاع ثقة سمو الميزير من هيئتهم ، وبقائهم بعد ذلك في مراكزهم . ومتى تشكلت اللجنة

للنوه عنها بلحرنا ببيان أسماء أعضائها والمتبرعين بالأموال لمساعدتها ، من أهل لرافة والإحسان . . . » .

* * *

« لجنة الرفق بالنظار »^(١)

تواردت علينا من الجهات كثير من الرسائل للاستعلام عن الأعضاء الذين تشكلت منهم هذه اللجنة وعن مركز اجتماعها ، فإجابة على هذه الرسائل ، نحيط الجمهور علماً أنه قد تقرر أن تكون اللجنة المشار إليها مركبة من ٢٠ عضواً ، منهم ٤ من أرباب الجرائد العربية والإفريقية ، و٢ من أكابر الأفوكاتية ، وواحد من قلم الرقيق ، وواحد من السردارية ، وواحد من المالية ، وواحد من المعارف ، وواحد من قلم للطبوعات ، و٢ من النظار ، و٢ من أولاد تمن الخليفة ، وواحد من أولاد الحسينية . وللداولة جارية على قدم وساق في تعيين الباقين ..

وقد بحثنا عن حكمة هذا التشكيل ، فأجابنا المستول بأن الفرض من إيجاد اثنين فقط من النظار في هذه اللجنة ، هو أولاً ليلفهاها كل الأسرار والأنباء المهمة التي تصل إلى علم النظار ويتوجسون خيفة منها على مراكزهم ، لاخاذ الدساتر السياسية والتدابير الوهمية ، واستعمال السكر والدهاء لتحويل سهم القضاء عن مركز ثباتهم ، ولحجب شمس الحقيقة عن رؤوسهم ، لكي لا تنكشف للناس عوراتهم ، ولا تبدو للجمهور سواهم ، كما فعلوا ذلك أخيراً وصرحت به بعض الجرائد وأشار إليه البعض الآخر ، مما يتوهمون أنهم تحصلوا عليه (من حيث ثبات مركزهم في الوقت الحاضر) ..

وما دروا أنهم بين يدي أمير قد اختبرهم وعرف كل واحد منهم أكثر من

معرفته لنفسه ، ووقف على خفايا أسرارهم . ومكنونات نواياهم وغاياتهم ، ولكن هي الأمور مرهونة بأوقاتها .

أما أمنيته من حيث عدم افتضاح أسرارهم وكشف سترهم بين الأمة ، فهي البقية التي لم تتم — ولن تتم — لهم . . . وكيف يحصلون عليها وغايتهم قد أصبحت وأست كئافاً ، إن لم يشر الضرر بضوئها استشر بحر جرها ؟ . . .
أما سبب تعيين بقية الأعضاء — وخصوصاً من قلم الرقيق وقلم المطبوعات وتمن الخليفة والحسينية — فحكته لانهن على الفطن الحكيم . .

أما مركز الاجتماع فيكون باللوس التي شيدها سراة مدينة حلوان وأمرأوها لتعليم أبنائهم بها ، حيث أن نظارة المعارف بمد أن اسقطتها من اللجنة التي قامت بتشيدتها نقضت عهدا ، ونكثت بوعدها ، وجعلتها للذرات الشمس ، ومرتباً لبثات الهوى ، ثم أهدتها الآن لهذه اللجنة لتجعلها مركز اجتماعها ، وموطن أسرارها ومداولاتها ، لتقطع بذلك آمال المنتظرين لافتتاحها ، ملأمت هذه الوزارة قائمة .

أما أسماء الأعضاء البادى ذكرهم ، وكذا اسم الرئيس و كاتب السر ، فلم نقف على حقيقتها لحد الآن . ومتى علمنا شيئاً عنهم بادرنا بنشره للجمهور . . . »

* * *

« لجنة الرفق بالنظار »^(١)

تواردت علينا رسائل المصريين الوطنيين متضمنة لكثير من أنواع التبرعات التي اقتضتها غيرتهم الوطنية وحميتهم الإصلاحية ، فن أرباب الجرائد من تبرع لهم بجريدة ، ومنهم من تبرع بعامود ، ومن تبرع بعامودين ،

(١) العدد ٥١ بتاريخ ٢٦ فبراير سنة ١٨٩٥ .

إلى أن يأتي الله بالفرج القريب . ثم من أرباب الأقلام من تبرع لهم بقلم ، ومن أرباب الحابر من تبرع لهم بمداد بحبرته (الأسود) ، وغير ذلك من أنواع التبرعات الماثلة لهذه الأنواع ..

ولمدم تمام تشكيل اللجنة ، قد تخبرنا مع أولئك الأفاضل بمقاومة حرارة غيرتهم بسلام الصبر والانتظار حتى يتم ذلك ، وبمدها تقدم تبرعاتهم الخيرية لجهة اختصاصها .

وقد علمنا أنه انضم لهذه اللجنة أخيراً عضو جديد من حضرات العلماء ، الذين تشهد لهم أحوالهم بالعالية في كل مقام ومقال ، فإنه ذو (خطوة) متسعة في ميدان الإقناء ، ولكن بما تستلزمه المصالح والأحوال ..

وسنزيد القراء بياناً بالمدد القادم بخصوص هذا الموضوع الجديد ، وأسباب انخراطه ضمن أعضاء اللجنة المشار إليها .. » .

«وزارة الصور والأسماء»^(١)

لقد صدق من قال إن أرض النيل مهبط المعائب ومصدر الفرائب .. كيف لا ولدينا من الأنبياء ما يدهش الألباب ويذهل العقول والأذهان ؟ .. وإليك البيان :

آنس الظفار والمعتلون ضمناً مستمراً في صفة دولة الرئيس ، وانحطاطاً لدرجة لا يؤمل معها استطاعته وافتدائه على التجلذ والتظاهر بمظهر القوى للدرك — ولو بعض دقائق — إذا مست الحاجة لذلك .. فتوجسوا خيفة من افضح هذا السر الذي لا شك في أنه يفضي لإقالة النظارة إن تأخرت هي عن الاستقالة ..

ولهذا فقد أجمع الفريقان رأياً على أن يسولوا لدولة الرئيس - بواسطة حاشيته وأخصائه - أن يسعد العزم والنية على السفر للخارج ، بحجة للمالجة واستنشاق الهواء ، ليكون دولة الرئيس بعيداً عن الأنظار الشاخسة ، متحصناً بهذا السفر من حوادث المواقف للنقصة ..

وقد تم لهم هذا التدبير ، وعزم دولته على الرحيل . وليس في كل ذلك ما يدعو إلى العجب والاستغراب ، وإنما العجب وكل العجب من أنهم قرروا أن لا يعين نائب للرئيس ، بل توضع صورته في الفرقة المعدة لإقامته بنظارة الداخلية ، ثم يستلم مفتاحها جناب المستشار ، لكي كلما طرأت حادثة أو عرضت مشكلة تستوجب بحثاً أو تدبيراً ، دخل جنابه الفرقة وأمضى بها ما شاء من الزمان ، ثم خرج منها مقررأ ما يقتضى اتباعه في تلك المشكلة ، سواء كانت متعلقة بالمسائل العمومية التي هي من خصائص مجلس النظار ، أو بنظارة الداخلية .

ولقد علمنا أن بعض النظار أبدى ملاحظة أثناء المداولة في ذلك مبنياً أن هذا القرار مما يزيد سخط الأمة عليهم ، وعود اللائمة إليهم من الدول العظام ، ذوات المصلحة والشان ، فكان جواب الباقيين أن سخط الأمة حاصل على كل حال ، أما سائر الدول فلإنهم على علم بأنه لا فرق بين دولة الرئيس وبين صورته في سائر الأحوال ..

فاتتبع بهذا الجواب من لم يقتنع ، وطلب البعض أن يكون القرار بالنسبة لكل كالدستور المتبع ، قرروا ذلك أيضاً بأغلبية الآراء ، وأصبحت وزارتنا الحاضرة حرة بأن تدعى « وزارة الصور والأسماء » ..

فلا نسألك اللهم رد القضاء ، بل نسألك اللطف فيه . إنك أمت المنتقم القهار ..

وفي الأعداد ١٣٣، ١٣٥، ١٣٦ بتاريخ ١٨ نوفمبر سنة ١٨٩٥.. الفخ كتب سلسلة مقالات تناول فيها ترجمة حياة كل من نوبار باشا ومصطفى فهمى باشا وعبد عباى باشا، ثم أصدر عدداً خاصاً على شكل كتاب جمع فيه كل تلك التراجم وجعل عنوانه « أساس التاريخ المصرى لمشاهير القطر المصرى » ، وذكر في مقدمته أنه قد عقد العزم على جعل هذا الكتاب « بداية سلسلة تضم ترجمة كل رجل ظهر في الحكومة المصرية أو اشتهر بها ، وذكر اسمه بين أهلها من عهد محمد على حتى اليوم ، سواء كان من رجال الملكية أو العسكرية أو من العلماء أو من الأعيان أو الأدباء . »

« نوبار باشا »

لقد كان من مقتضى الكرامة ودواعى الشهامة، أن لا تتعرض لذكر هذا الوزير بكلمة ولا بحرف إشارة، ما دامت حياته السياسية بمصر قد مضت وانقضت ، وأمسى كما أصبحت في علم كان ، بحيث لم يكن له مطعم في عمل عام بوادى النيل بعد اليوم (والله أعلم)^(١) ..

ولكن لما كانت أحكام الوجود وقواعد العدالة والإنصاف لا تقضى فقط بالاعتراف للمحسن بفضله ، بل تقضى كذلك بالإشارة (على الأقل) إلى السيء بالشعور بنتائج عمله ..

ولما كان لا بد من اعتراض شبان المستقبل وكتابه ، عند مراجعة ماضيهم وما طوته حوادثه في طي سجلاته ، وانتقادهم على جرائم الوقت الحاضر وآثام أربابها بالجهل والغباء ، إذا لم يجدوا بصفتها ما يبرهن على أنهم كانوا يعرفون عدوم من صديقيهم ، ويفرقون بين من تفهم من خدم مصالح بلادهم ومن ضرم ..

(١) استقال نوبار في أوائل نوفمبر سنة ١٨٩٥ .

ولما كان في ذكر إساءة للسـ. عبدة لمن يلتقى إليهم بمقاييد الأحكام في مستقبل الأيام ، حيث يملون أن بين أيديهم ومن خلفهم كراما كاتبين ، يملون ما يفعلون ويحسونه في كتاب مبين ، لتوارثه الأعقاب جيلا بعد جيل ، فيجدون حينئذ ويجهدون في شحن صفحات تاريخهم بما يحمل لهم حسن الذكرى مدى الأيام ، وبما تبيض له وجوه ذرايرهم ما تماقت الأعوام ، ليمود ذلك على مصلحة الأهالي والبلاد بحميل النفع وجزيل الإسعاد ..

قد اضطررنا — لهذه للملاحظات — لذكر ما وصلنا إليه من تاريخ حياة الوزير المشار إليه في هاته المجالة الصغيرة ، لتكون جريدة الأهالي — على صغر سننها وحجمها — حجة ناطقة بأن الأمة المصرية تمرف دولة الوزير نوبار باشا حق العرفان مدة اشتغاله بشئونها ، وبأن ما قابلته به أمراؤها وأعيانها ما هو إلا من باب التودد والتلطف ، للذين هما من ضمن الشيم الجليلة التي جلبت عليها تلك الأمة لكل أجنبي وفد عليها أو ضيف انتهى إليها . .

ولرب معترض يقول (عند سماعه ما يأتي مما اضطررنا للحقائق لسرده) :
مالى أرى جريدة « الأهالي » قد جردت سيف العدوان على رجل قد كان بالأمر من ذوى البطش والسلطة والسلطان ، فأصبح بلا حول ولا قوة ولا رمح ولا سنان ؟

فالجواب هو أن جريدة الأهالي كتبت بالنسبة لهذا الرجل ما هو أقسى وأشد مما تسمعه حالما كانت أئنة الأحكام في يده يصرفها كيفما شاء ، ومن طالع أعدادها استغنى عن الدليل والبرهان . .

وعليه فنقول :

ولد نوبار سنة ١٨٢٥ بمدينة أزمير التابعة لهولة العلية ، ونشأ بمدينة سرير ، ثم تم علومه بمدرسة البروتستانت بسويسرا الفرنسية .

وقد امتاز بين أقرانه بالبراعة فى الإنشاء العالية وبلاغته بغيره ، كما اشتهر بينهم بعدم الليل للعلوم الطبيعية والرياضية . وفى سنة ١٨٤٣ استبدله بمصر محمد باغوص بك ، وألحقه بقلم الترجمة بمعية إبراهيم باشا والى مصر .

وفى سنة ١٨٤٩ تزوج بالآستانة بقرينته الحالية كريمة كورك بك أرميان والد أبرام باشا ، الذى كان من أعز أصدقاء السلطان عبد العزيز قبل أن تسمى الخلافة إليه . ثم كان لهذه المصاهرة بعد تولية السلطان عبد العزيز أمراً محمية اتصلت بركاتها بوادى النيل ، وساعدت نوبار فى كثير من الأحوال على كثير من المقاصد والأعمال .

وقد تقلد وظيفة السكرتارية الأفرنكية فى ممية إبراهيم باشا ، وعباس باشا ، وسعيد باشا . ثم فى آخر مدة سعيد تعيين مديراً للسكة الحديد ، وحدث فى مدته حادثة سنة ٥٦ ، التى مات بسببها الأمير أحمد باشا ولى عهد الحكومة المصرية فى ذلك الحين غربتاً ببحر كفر الزيات كما هو معلوم ومشهور .

وقد كان نوبار مدة حكم سعيد محموقاً مبغوضاً ، ولكن بفتاويه فى الطاعة والامتثال للكبير والصغير ، وبملاوة لسانه ووضعه واحتماله للأذى والظلم ، انتصر على دسائس مبغضيه ومساعى حاسديه ، كما هو شأنه فى كل وقت وزمان ، واستمر متمسكاً بمروءة الاستخدام .

وفى أول حكم إسماعيل نال حظوة عظيمة سببها حادثة غرق أحمد باشا البادى ذكرها ، ولهذا نال رتبة نيرميران الرفيعة وتعين ناظرًا للخارجية . وفى سنة ٦٢ أفرنكية سافر إلى أوروبا لأعمال أول تسوية أراضيتها الحكومة لنديونها ، وفى هذه الأمورية خدم مصلحة فرنسا خدسة انتهك فيها حرمة انكليترا وأضر بمصالحها ضرراً هائلاً ، وكانت هذه الأمورية قاصمة أعماله التى عرفت بها الدول العظمى اسم نوبار ودهامه ، وتسلقت لاستماتته واستهوائه ، فكلت فرنسا هى التى فازت به وبصدقة وده ..

وفي سنة ٦٧ أنفرنكية كلغه إسماعيل بالمثل في مشروع تأسيس المعاكم المختلطة ، فطاف أوروبا مستغلا به . ثم طأجأته حرب السبعين بين فرنسا وألمانيا فأحبط عمله . ثم عاوده مرة أخرى ، فأتمه في ١٧ ديسمبر سنة ٧٥ حيث في ذلك اليوم صادقت النول نهائياً على هذا المشروع .

وفي أثناء اشتغاله بمشروع المعاكم المختلطة ، كان مستغلاً أيضاً بطريقة سرية في تفسير فرمان وراثه ولاية مصر ، حتى تعدل على الطريقة المألومة . هذه هي نشأة نوبار وأهم حوادثه لغاية سنة ٧٥ أنفرنكية .

ثروة نوبار :

من علم بأن إسماعيل صرف على إتمام مشروع المعاكم المختلطة ، وعلى تفسير فرمان الوراثة ، ونوال لقب (خديو) أوفاً من القناطير المقنطرة من الأصفر الزان ، والجواهر النفيسة الحسان ، ثم علم بأن تسوية دين الحكومة في سنة ٦٢ - كما سلف الذكر - أمر لا يتم إلا بعد ممارسات ومخابرات كانت تبتدى وتنتهى من نوبار وإلى نوبار ، كخابرات المثلثين السابقين سواء كان بالآستانة أو بأوروبا ، حكم بأن ثروة نوبار الطائلة التي بقدرها ذوو الخبرة والمعرفة والاطلاع بملايين الليرات ، هي أقل مما كان يلزم أن يكون له ، وإن كان ليس في الإمكان أبداً مما كان ..

لغات نوبار :

يعرف اللغتين الأرمنية والفرنساوية من الطبقة العالية ، ويتكلم ويتكلم جيداً باللغات الإنكليزية واليونانية الحديثة والليانية والتركية ، ويتكلم قليلاً بالفارسية والألمانية ، ويستطيع — مع المجهود — أن يفهم بعض كلمات من يكلمه بلغة الأمة بالأسيفه المصرية ، وهي اللغة الشريفة العربية ١١

وزارات نوبار :

في شهر أغسطس سنة ٧٨ أفرنكية استدعاه إسماعيل من أوروبا وكلفه بتشكيل وزارة تحت رياسته ، فامثل وياشر العمل (وهي الوزارة الأولى) .
ثم في شهر فبراير سنة ٧٩ أفرنكية سقطت وزارته ، بعد أن نال ونال بعض زملائه من الإهانة والضرب مالا يخفى على كل عليم بتفصيلات حادثة ثورة بعض ضباط العسكرية في السنة المذكورة ، للمطالبة بمرتباتهم التي كانت متأخرة مدة ١٤ شهراً . . . وليست هذه الحادثة حادثة المرابين ، بل هي حادثة كانت بمثابة تقاوى لها ..

وفي ٤ يناير سنة ٨٤ كلفه ساكن الجفان الخديو توفيق بتشكيل وزارة تقرر وتقبل على سلخ السودان عن مصر ، إذ أن شريف باشا لم يقر هو وزملاؤه على إمضاء ديكريته سلخ السودان عن مصر ، فقال نوبار : أنا لها ! وشكل وزارته الثانية التي قبضت على زمام الأحكام مدة خمسة أعوام ونصف ، وذلك بسبب إطراد نوبار لخطة جديدة في هذه الوزارة ، وهي مقاومة نفوذ فرنسا والحط من كرامتها ، وسوق الضرر لمصالحها ومصالح رعاياها وانتهاك حرمتها ، مع تقديم وإجلال المصالح البريطانية حتى استمال المحتلين وتمكن منهم رغماً عن إرادتهم ، فلبث مع وزارته كل تلك المدة يتفدى مع زملائه من إيهام المحتلين بأنهم لو ساعدوه واعتقدوا في إخلاصه ، لاستطاع أن يحدث اضطراباً داخلياً يتمكن بواسطته من جعل الخديو في قبضة يده وتحت أوامره ..

فنبهت عليه فرنسا ، وأسقطته من عنها أوروبا ، وطم عليه الخديو ، وفتن لئنسانه ودهائه الموسير بارنج (اللورد كرومر) ، فسارع لتلافى ما يترتب على استمرار سياسته ، وحكم بأنه لم يكن رجل إصلاح حقيقى ، ولا ذا نوايا شريفة ، أو مقاصد جليلة . . . واتفق مع توفيق باشا على إسقاطه ، فأسقطه

بأمر لم يكتب لغيره لحد الآن . وكان ذلك في ٧ يونيو سنة ١٨٨٨ قبل آخر رمضان ، فكان فراقه لمالم الحكم والسلطان يوم عيد وادى عيد !

ثم في شهر أبريل سنة ٩٤ كلف سمو الميرز ملك البلاد نوبار باشا بتشكيل وزارة تحت رئاسته ، فشكل الوزارة التي سقطت يوم الاثنين الماضي ، والتي على ما نظن — بل نعتقد — أنها آخر عمل يتولاه نوبار في وادى النيل ، وإن كان كل يوم هو في شأن ! !

خلال نوبار وسجاليه :

نكتفي — في هذا الباب — بذكر ما عثرنا عليه بقاموس « الأهالي » تحت كلمة « نوبار » . وهو كما يأتي :

نوبار شخص مسيحي ، أرمني الجنسية ، ألماني التسمية . ولد بأزمير ، وتعلم بالبلاد الفرنسية ، وشب وشاب وشاخ بالديار المصرية . ذو ثروة واسعة حصلها بكده ، واستنزفها من خزان مصر بمهارته وجده ، وليس منها ملهم واحد عن أبيه ولا عن جده . وقد بلغ مقتضى الراتب في دائرة الحكومة المصرية ، وأسندت لعهده رئاسة نظارها ، وقبض بكفه على دفع سفيتها ، وتناول بيده في بعضها مقود الجمل الحامل للبكسوة الشريفة النبوية ، حيث كان يستلمه ثم يسلمه لقاضي أفندي مصر ثم لشيخ الإسلام وهكذا . . . وأثر وقر ، وقص وأبرم في بعضها أعمال وأحكام الحاكم الشرعية الحمديدية ..

وهو رجل حيلسي ماهر ، بعيد النور غامض الفكر ، لا يقوى أذكي الأذكياء على اكتشاف نواياه لوفرة دهائه ومكره . رحب الصدر طلق الحيا ، لطيف القابلة أينس المحادثة ، إذا دخل عليه عدوه الأذخر من بين يديه وهو صديقه الحميم ، مما يعادفه من الإعراز والإكرام والإجلال ، ويشاهده من

مظاهر التودد ، وشعائر التلطف والتعطف ، فما بالك بمن لم يكن عدواً أو كان صديقاً له ؟

وبهذه الصفات قد استمال عامة المصريين وتمكك أفئدتهم ، يتظاهر بالحنو على المصريين والرأفة بهم ، والاهتمام بشئونهم والعناية بأمرهم ، والسهر على أحوالهم . وبهذه الأحوال استهوى عقلاء الأمة وكتابها وأرباب الجرائد فيها ، حتى كثروه بأبى الفلاح ، واستمروا أزمنة طويلة لا يذكرونه باسمه بل بهذه الكنية الثمينة .

ومن خلاله أنه يبكي بكل سهولة إذا شاء البكاء ، ونجوى الدموع في عينيه إن أراد أن يؤثر على إحساس مخاطبه ، أو أراد أن يثير في فؤاده عوامل القسوة أو الرحمة ، بحسب ظروف الأحوال حتى نقل لنا صديق أنه كان يكثر من تقبيل مقود جل المحمل عندما يستلمه ليلسه لغيره ، وكان يسيل على المقود كثيراً من الدموع في برهة تقبيله ، إظهاراً لشدة خشوعه وإجلاله ..

مشهور بالكرم والسخاء ، وفعل الخيرات وإسداء اللبرات . قدير على كتمان سره والمجاهرة بغير ما في ضميره ، قوى الحجة ولكن لا يجادل ، بليغ الحجة ولكن لا يناقش ، غلواً منه في الاسترضاء والاستهواء . جاهل بأحوال الأهالي والبلاد المصرية بالرة ، ولو أنه قضى أيامه في أرضها ونمت سماؤها وبين أهلها . وهذا من الوجهة الإدارية ، أما من الوجهة السياسية فهو إمام العالمين بها ، لأن معنى كلمة السياسة عنده احتياج المصري لإرشاد الأجنبي ولحكمه ، مهما تربى وتعلم وتأنب ، كما صرح بذلك في العام الماضي لمكاتب « الجورنال » الفرنسي ، وكما طالعناه ببعض النبذ التي عثرنا عليها متعلقة به ، حيث جاء فيها ما يأتي :

« في وقت استفعال الثورة المراحية ، انمقلت جمعية غير رسمية بمدينة

باريس ، للتكلم في أحوال مصر . وكان في مقدمة الحاضرين بها السيوف غامبيرا
قتيد فرنسا الشهير ، فخطب في هذه الجمعية خطبة قال من ضمنها ما معناه ،
أن مصر من الشعوب التي لا بد لحكمها من ضرب العصا والضبط الشديد
القاسى على أهلها . . فقام نوبار عند هذه العبارة — حيث كان حاضراً بهذا
الاجتماع — وصفق تصفيقاً حاداً إشارة لاستحسانه ومصادقة على رأى هذا
السياسى الشهير^(١) .

وهو منتمصر لنوبار كل الانتصار ، حتى إنه قال في هذه الصحيفة أن
المحتلين كانوا راودوا نوبار بعد احتلالهم لمصر على أن يجلسوه على كرسي
الندويوة المصرية ، فأبى نوبار قبول ذلك محتجاً بأنه مسيحي ، ولا تسمح تقاليد
الحكومة المصرية بتعيينه والياً عليها . ومن ارتاب في صحة ذلك فليراجع
في الكتاب المذكور عند معظم المكتبة وإدارة جريدة « الأهالى » .

وقد حاز نوبار أسمى نياشين الدولة العثمانية ونهاية رتبها التي هي رتبة
لشيرية ، لكنه استعمل تلك النيشانات وكسوة التشريف للرتبة المذكورة
في مأموريات الاعتذارات عن الحكومة للقناصل الجنرالية على المفوات
التي كان يرتكبها مدة وزارته ، أكثر من استعمالها في اللواسم والأعياد
على كثرتها .

وهو محب للرياسة أكثر من المادة الطبيعية وأكثر من كل موجود ،
أما تخليه عن رياسة النظار في هذه الدفعة فلم يكن إلا لخدمة أرمينيا وطنه الحقيقى
وموطن آبائه وجدوده ، ولهذا فإننا نشكره على ذلك بلسان الوطنية الأرمنية .
ولا صحة لما يقال من أنه استقال إذ وجد الأحوال تغيرت بالداخلية عند عودته

(١) فصل ١٤ صحيفة ١٠١ من كتاب مؤلف باللغة الفرنسية اسمه « نوبار أمام التاريخ » .

من أوروبا ، لأنه لا يحفل أن النظام القوي وضعه للداخلية يقتضى ما هو عليه الآن .

ولنؤكد لك وأينا أيها القارىء ، نحيطك علماً بأن نوبلر — مع وجوده بمصر واعتباره كواحد من أبنائها في عرف الجلاء — فإنه لم يؤلف رسالة في وصف حالة مصر ونظامها ، أما أرمينيا فقد ألف في نظامها ثلاثة أجزاء بجزء طبع جزئين منها والثالث تحت الطبع ..

وإننا نرى أن القول بأنه استنكر حالة الداخلية واستقلال المستشار بأعماله فاستغنى ، هو قول من ضمن الملاحظات التي خطتها أقلام الجهل أو التجاهل في صحف التاريخ المصري ، لأن ذلك يكون موجباً للثناء على همته وشهامته ...

وقد كنا نود أن نودع في هذه المجلة كل ما وصلنا إليه من ترجمة حاله ، ولكن ضيق نطاق الصحيفة اضطرنا للإيجاز ، ولهذا قد استعسنا أن نختم هذه الكلمة بمبارتين نطق بهما عظيمان من أعظم الرجال في هذا العصر ، تبرهنان على صحة ما أوردناه في هذه المجلة . إحداهما فاه بها سمو الخلدو الأسبق إسماعيل ، حين قيل له إن نوبلر يشكو من سوء إدارة الحكومة المصرية ، فقال : لو لم يكن سوء الإدارة في مصر لكان نوبلر خادماً صغيراً حقيراً لا اسم له ولا ثروة لحد اليوم وباكر ، ولكن سوء التصرف الذي يشكو منه هو الذي جعله نوبلر باشا وسمته وأغناه ..

والثانية منها قالها اللورد كرومر لأحد زواره ، بعد سقوط وزارة نوبلر الثانية ، وكتبها في بعض تقاريره ، وهي : « إن كلتي « حرية » و « إصلاح » القضييتين قد اتخذها نوبلر سلباً لطعامه الشخصية ، ومع هذا فإنه أجمل الناس بأحوال الإدارة ، لأنه مشوش الفكر كثير الخلط ، بحيث إذا قضت التماسه والشفاء على مصر بأن يتولى زمامها مرة أخرى لجعل عاليها سافلها .. »

وهاتان المجلتان تجدان في الجزء السابع عشر من « قلموس لاروس »
بالصحيفة ١٦٤٢ ، تحت لفظة « نوبار » . وقد صدق جناب اللورد كرومر فيما
قال ، بحيث لو اعتبر هذا القول معجزة له كمعجزات النبوة ، ثم ادعاها لنفسه
واستشهد على صحتها بما صنمه نوبار في الحكومة المصرية أخيراً ، لساخنا جنابه
في دعواه والتمسنا له المنز في هذا الاعتبار ..

أما أعظم سيئاته في هذه الوزارة الأخيرة ، التي شهدت حوادثها جريفة
« الأهالي » ، فعلى ما قاله أحد الأجلة الأعظم ، هي قبوله لرياستها في يوم
تشكيلها ، كما أن أجل حسناته فيها هي استقالته منها وتخليه عنها ..



انشاعة محكمة صاحب الاحال :

وفي الممد ١٩٨ بتاريخ ١٣ أكتوبر سنة ١٨٩٦ نشر تحت العنوان السابق
ما يأتي :

« كثر اللفظ في هذين اليومين باتجاه الأفكار لمحكمة صاحب « الأهالي » .
فن قائل أن الحكومة ستطلب محاكته لظفنه في رجلها ، وأن ذلك
سيعرض على مجلس النظار هذا اليوم (الاثنين) للإقرار عليه . وهي بشرى
ينتظرها صاحب « الأهالي » بكل مسرة وابتهاج ، ليكون في يده حكم قضائي
بإصابة رأيه في كل ما أخذ الحكومة عليه ، وثانياً يرى من القدي سيكون بجانبه
في موقف التهمين من أرباب الجرائد التي أسست مبادئ القوضى القلبية في
هذه البلاد ، ويسمع ما يدافعون به عن أنفسهم ، وما تحكم به المحاكم على
الفریقین ..

وصاحب « الأهالي » ينصح الحكومة السنية ، قبل أن تشرع في إتخاذ
ما عزمت عليه من استعمال الشدة والصرامة مع أرباب الجرائد ، أن تسمى أولاً

في إلغاء الامتيازات التفضيلية من البلاد ، لتكون في راحة وأمن واطمئنان من شر الجرائد التي تغاقبها ، حيث لا بد أن ستظل براية أجنبية ، ثم تنقلب عليها وتنتقم منها شر انتقام ، في وجهها وأمام عينيها ، ولا تستطيع أن تقول لها : أسعد الله صباح . .

ومن قائل بأن المحاكاة سيطلبها أصحاب المقطم الأغنياء ، وهذا قول مردود لأن أصحاب المقطم ليسوا من الطائشين الذين يلقون بأيديهم ويكتبر من أنصارهم إلى التهلكة ، فإنهم أدري بما هناك ، وهم لا يجهلون . . وعلى ما أظن فإنه لا يمضي هذا الشهر حتى يظهر كل ما في الغيب مما يتعلق بجريدة « الأهالي » وبغيرها من الجرائد .

ولكن شيئاً مما توقعه لم يحدث .

* * *

في ميدان التعليم :

وكان اهتمام صاحب « الأهالي » بالتعليم لا يقل عن اهتمامه بالسياسة ، فالتعليم في نظره أساس رقي الأمة ومبعث نهضتها والسبيل إلى سعادتها ، ولذلك كان يكثر من الكتابة مطالباً بتوسيع نظام التعليم والتهوض به ، كما طالب بأن يكون التعليم باللغة العربية . .

ولما انتخب عضواً بمجلس الشورى أخذ يكرر مطالبه ويردد أمنياته ، مما سفتناوله عند الحديث عن أعماله في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية .

وإلى القاري* أمثلة مما كتبه في ميدان التعليم ، ففي العدد رقم ٨ الصادر في أكتوبر سنة ١٨٩٤ كتب يقول :

« المرأة والصغير والتعليم في مصر »

لقد أتى على المصري حين من الدهر لم يكن له في عالم التعليم علم منشور ، ولا شيء مذكور . حيث كانت امرأة الفلاح تخرج خلف ولدها الذي يبعث به والله إلى موطن التعليم ، كما تخرج خلف ولدها الذي تنشب فيه النية أظفارها ، أو الذي تضع المسكرية على صدره أزرارها ، جرياً على ما كان متبعاً في ذلك العهد من النظمات المختلة ، والقواعد الفاسدة المعتة . .

ثم دارت الأيام ، وتداولت الشهور والأعوام ، وراح زمان وجاء زمان ، وتغيرت الأحوال ، ولكن لم تتغير الرجال . .

وأتى على المصري حين من الدهر أصبحت فيه امرأة الفلاح تبيكي خلف ولدها ، وهي راجعة به من ساحة المدارس الأميرية التي أقفلت أبواب القبول في وجهها ، وتقول : « يا بني الصغير اليتيم . . كيف العمل ، وقد خاب منالسعي والأمل ، وانسدت في وجوهنا أبواب الحيل بعد أن تورمت أقدامنا من السير في الوعر والجبل ؟ وإلى أين أذهب بك ، وقد خصصتك للتعليم والظهور بين الناس ، بعدما أعددت واحداً من أخويك لرعاية الهميمتين والآخر للمعرات والفاس ؟ » . .

فيفجبه الصغير اليتيم : « خذيني يا أماء إلى محل آخر من محلات التعليم ، التي لا بد وأن تكون قد أسسها بمواصم الأقاليم ، أولو البر والتقوى والإحسان . من سرات الأمة والوجوه والأعيان ، إن لم يكن لتعليم الأيتام أمثالي ، لكان لتعليم أبنائهم ذوى الحسب الأصيل والمقام العالي » . .

فتجيبه أمه بلسان قد جلبجبه لجة النعوع من البكاء والانتعاب ، وبخنان قد شتته هواجس القسوة والحيرة فيما يكون للصغير من الجواب ، ثم تنهد بعد

هنية وتقول : « يا بني .. إن الباري سبحانه جل علاه ، لم يوفق واحداً من
أمرائنا وعظماثنا لحد اليوم ، لأن يفتح هذا السبيل الخيري حتى يكون قدوة
للقوم .. بل الكل يسمون بخير الوطن ، ويطلبون سعادة الوطن ، ويتمنون
فلاح الوطن ، ويشتهون نجاح الوطن ، ويتنادون باسم الوطن ، و .. و .. و ..
إلى آخره ، ولكن على شرط أن لا يتكلفوا في ذلك غير القول المجرد عن العمل
للمشروع بالشدة والحدة وكثرة الأمل .. (كالوز .. حنية بلا بزا) ..

ولو كنت قد وجدت ببلدتنا أو بمركزنا أو بولايتنا مدرسة أهلية تقبل
الأنثى مثلك خدمة المقاصد الخيرية ، لما كنت أنهكت قوى وقواك بالسفر
ولا سرت بك يا قرة العين خطوة وعرضتك للخطر .. »

حينئذ يجيب اليتيم الصغير : « يا أماه .. إذا لم يكن في المود لبلادنا ،
مطعم لنوال مرمانا ، حيث لا مدارس عندنا ولا مكاتب ، ولا أهل بر أشرح
لهم أمرى ، وأتوسل إليهم بضعفك ويتى وفقري ، وأستمع بهم على هذه
المطالب ، فما الفائدة من رجعتنا وعودتنا خائبى الآمال ، وما الفائدة من رجعتنا
بأسوأ الأحوال ، غير أننا نشمت فينا الأعداء ، ويتكدر بسببنا صفو الأصدقاء ؟

الرأى عندى ولك يا أماه .. الرأى الأنتم أن تقف أنا وإياك أمام نظارة
المعارف وقفة المسترحم ، ونرفع لوطنية ناظرها صوت المستغيث للسلم . ولا بد
بعد الشدة التى أنا وأنت فيها من الفرج القريب ، وإلا فالأمر بعد ذلك للهيمن
السميع الجيب .. »

يانظارة المعارف .. إليك وليس إلى سواك يساق الحديث ..

ما لنا نرى الشوارع التى تؤدى إلى مدارسك مملوءة بعشرات الباكين
وجاعات الناديين .. وليس فيهم واحد من متوسطى الحال ، بل جميعهم من
الفقراء والساكنين ، والشبان البائسين ، الذين سموا لساكنك ، على أقدام الآمال

في شئون عنايتك ، مدفوعين إليك بعوامل الطمع في حقوق رعايتك ؟ .
وأفتدتهم تلهب رغبة وتشتمل ميلا للجد والسكد لتحصيل العلوم والعرفان ،
واحتمال التعب والنصب في نوال ما يؤهلهم لخدمة الأوطان ؟ ..

وما لنا نرى أبوابك الواسعة العالية ، قد أغلقت في وجوه قاصديها من
الأطراف القاصية ، بعد أن كانت مفتوحة وليس لها من داخل ؟ ..

وما لنا نرى أسباب المنع قد تعددت فيها الطول والقصر ، ومنها تغيير
اللون أو ضعف البصر ، ومنها عدم استيفاء المقادير المقدره ، ومنها تأخير تقديم طالب
الدخول عن الساعة للقررة ، ومنها متوسط النمر ، ومنها الميزانية ، ومنها فعل
القدر ؟ .. وتلك تسعة كاملة ، ولو بحثنا لأنفيناها أضماف ذلك ..

ثم يختم مقاله بقوله : « إننا لم نزل نراك أيها النظارة في النقطة التي كنت
فيها (إن لم يكن ضد ذلك) .. حيث إن لم تكوني قد تأخرت خطوات ،
فلم تتقدمي ولا شعرة واحدة إلى ميادين الإصلاحات .. ولم تفتحي باباً أغلقه
من سلف ، ولم تسلكي سبيلا عجز عن سلوكه من سبق ، ولم تظهرى للوجود
معجزات تلك المعارف السامية ، ولا نتيجة فوائد تلك الاختبارات والأسفار
القاصية^(١) .. حيث لم يزل يشكوك الشاكى ويبيكى منك الباكي ، ولم تزال على
ما أنت عليه من الانحطاط والجمول ، ولم تزل أبوابك مغلقة عن قبول حتى من
استعد لدفع للقرر الجمول .. وأين كمال التربية ، وأين الخبرة والاستعداد ، وأين
الغيرة والجهاد ، فيما يرقى معارف أبناء البلاد ، و .. و .. إلى ما لا نهاية ؟ .. »

* * *

وفي مقال آخر - بالعدد ٢٣ بتاريخ ٦ ديسمبر سنة ١٨٩٤ - يهاجم وزير
المعارف حسين فخرى باشا ، فيقول :

(١) إشارة إلى أن حسين فخرى باشا وزير المعارف يوشد كاد من بشوا إلى أوروبا
لتطو العلم .

« أعلى النظارات المصرية وأتمها

لو بحث مدقق حكيم عن أعلى النظارات المصرية نمناً وأعظمها قيمة على الحكومة والأهالى ، لوجدها — من غير شك ولا ريب — نظارة المعارف الجليلة .

وذلك لأن النظارة المشار إليها تديرها فى الوقت الحاضر قامة هيفاء^(١) ، تكلفت الحكومة والأهالى مبالغ طائلة فى سبيل إنعاشها وتربيتها ، وتقويمها وتمديدها ، لأن تكون قامة تصلح للطن والنزال .. بحيث أن تتعلم أخلاق الأجانب وعوائدهم ، وتستطلع خفاياهم ودخائلهم ، وتمود بعد ذلك للبلاد بالأسلحة التى غنمتها منهم ، وتنازلهم فى ساحة الدفاع عنها ، حتى تكشف أستارهم ، وتفضح غاياتهم وتصد غاراتهم ، وتأخذ بيد الوطن وبنيه إلى مقام النصر وذروة القوز والفخر ، فيمتنعون فيه بنعم الرفعة وسعادة الارتقاء .. ولكن للأسف ، لم تعطن تلك القامة الهيفاء لقول من قال :

قد رشعوك لأمر لو فطنت له

فاربأ بنفسك أن ترمى مع الحمل

وحيث قد علت أيها القارى تلك الفاية الشريفة ، التى لأجلها تحملت الحكومة ما أهقل كاهلها من النفقات والآكلاف ، فأعزنى سمماً وإصفاً ، حتى أبين لك مفردات تلك النفقات ، وما جنته الحكومة والأهالى بمدها من القوائد والفرائد :

أولاً : ٨٠٠ جنيه .. نفقات التعليم ، باعتبار عشر سنوات بالمدارس الميرية ،

(١) حين فصرى باشا وزير المعارف والأشغال القى ظل وزيراً حتى ٢٨ أكتوبر سنة ١٩٠٦ إذ عين سعد زغلول باشا بدلاً منه .

ن كل سنة ثلاثين جنيهًا حسب للقرر الآن في مدبونة التوفيقية وغيرها ،
وباعتبار خمس سنوات في البلاد الأجنبية ، باعتبار السنة مائة جنيه .

ثانيًا : ٥٤ ألف جنيه . . نفقات مهرجان الاحتفال ، الذى اقتضته ظروف
الأحوال ، عند ارتقائه لأسمى للناسب التى كانت الحكومة ترشحه لها ، وعلى
رأى البعض الآخر ، قيمة الفرامة التى وجبت على الحكومة ، بسبب ثقتها التى
وضعتها فى غير محلها .

ثالثًا : ستة آلاف جنيه وثلاثمائة اثنان وخمسون جنيه ونصف وربع ونصف
الثلث من جنيه . . قيمة وأكلاف وفود الأهالى ، التى وفدت من سائر الأقاليم
على العاصمة ، لتهنئة تلك القامة الهيفاء ببلوغها للمرتبة السامية ، التى كانوا
ينتظرون وصولها إليها .

وإذاً يكون مجموع هذه النفقات المؤيدة بالأرقام الرسمية ، مبلغ ٦١١٥٢
جنيه ونصف وربع ونصف الثلث من جنيه . . هذا ماعدا نفقات بعض مسائل
أخرى تحتاج فى سبيل إثباتها لأدلة وبراهين ، لا يسمح لنا مقام التأديب والاحتشام
بذكرها ولا بالتنويه بها ، ولهذا فقد أضربنا عنها ا كتفاء بهذا المبلغ الذى
لم يصرف عشر معشاره على نظارة أخرى من النظارات المصرية الحاضرة . »

* * *

دفاع عن الكرامة :

ومن أطرف ما نشره بالعدد ٢٢ فى ١٢/٣/١٨٩٤ ما يأتى :

« إعلان »

من إدارة التمدن الحديث ومصلحة الحرية الجديدة

يجب على سائر الرؤوسين بسائر المصالح والبوارين ، أن يجاهدوا
إحساساتهم وجوارحهم لكى لا يشعروا فيها بذرة من الشبهة وعزة النفس

اجتناباً لما ينشأ عن التمسك بهذه اللغزاية الجلية من المضار والخسران ، حتى يكون
الرؤوس كالباحث بظلمته عن حلف أغفه ... والحاضر يعلم الغائب ولا عذر
بعد بيان »

وسر ذلك الإعلان أن إبراهيم بك مصطفى ناظر دار العلوم طلب الاستقالة
من اللجنة الاستشارية ولجنة الانتصابات ، لأن وكيل الوزارة « يعقوب أرتين »
كان يعامله معاملة مملوءة بالقسوة والامتهان ، وكانت النتيجة أن أحيل إلى
مجلس التأديب قضى بإزاله لوظيفة مدرس ، لأنه لم يكن له أن ينسب مكانة
رسمية أموراً مضدشة وخارجة عن حدود الأدب ، وقد قضى المجلس المخصوص
(الاستئناف) بالإيقاف مدة شهر بدون مرتب .

* * *

اللغة العربية والتعليم

وفي مقال بهذا العنوان نشره بالمعد ٣١ في ٣ / ١ / ١٨٩٥ كشف
مؤامرات وكيل الوزارة يعقوب أرتين (الأرمني) على التعليم في مصر ، وسميه
لتخفيض ميزانية وزارة المعارف (من ٩٠ ألفاً إلى ٦٠ ألفاً) بحجة أنها باهظة ،
وأنه قدم ميزانية تامة مخفضة ، وقدم الوزير محمود الفلكي ميزانية أخرى ،
فاعتمدت ميزانية الوكيل مما دعا الوزير للاستقالة . .

كما أوضح أن أرتين عمل بمعاونة الاحتلال على جعل اللغة الإنجليزية لغة
التعليم في البلاد ، وجعل الهدف الأساسي هو تعليم اللغات ، لا جعل اللغات
وسيلة لتعلم العلوم .

* * *

وفي العدد ٨٤ الذي صدر يوم ٣٠ / ٥ / ١٨٩٥ نشر المقال التالي :

« علوم ليدركوا مزاياكم »

أيها السادة المحتلون .. أسعد الله الصباح .. مضت شهور وأيام ونحن لا نشير إليكم بحرف ولا نخطبكم بكلمة ، حتى توم الجمهور أنكم وضعت يدمكم (اضطراباً عنا على زعم البعض ، أو اختياراً منا على ظن البعض الآخر) على دفعة جريئة « الأهالي » ، فسيرتم سفينتها في بحر الكلام حسباً شادت عواصف أغراضكم ، أو كما اتجهت أهواء مقاصدكم ..

على أن الحقيقة في واد ، وهذه المزاعم الباطلة والظنون السيئة في واد آخر . ولهذا فلا نسير تلك المزاعم والظنون أدنى التفات ولا أقل اهتمام ، لأنها أسهل ما يصادفه المرء في كل خدمة عومية أو موقف عام .

وإذاً فليس ما يمتننا من أن نوجه إليكم من الحديث ما يحظر على الذهن أو يخامر الفؤاد ، بحسباً تقتضيه الشؤون وتستدعيه الأحوال ..

قلم : إن المصريين (المسلمين) قوم متعصبون لدينهم ، فهم يعتدون دائماً على ضيوعهم ، ويكرهون النزول في ديارهم ، وينازعون شريكهم في الوطنية إن خالف معتقدهم .. ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، ونزيد عليه أن هذه التصرفات هي نتيجة الجهل ، فلماذا لا تعلموا ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إننا نسمى خير المصريين ، وقد أهرقنا دماءنا وبذلنا أموالنا في سبيل إصلاح أحوالهم وتحسين شؤونهم ، ومع هذا قلم يشكروا لنا فضلاً ، ولم يحفظوا لنا جيلاً ، ولم يرعوا لنا عهداً ، ولم .. ولم ..

ونحن نجاريكم على هذا القول جدلاً ، ونزيد عليه أن الكفران بالجميل لا شك في أنه نتيجة الحمجية والجهل ، فلماذا لا تعلموا ليدركوا مزاياكم ؟ ..

تقولون ، أيها السادة المحتلون : إن المصريين قوم لا يدركون طعم الإصلاح والسعادة ، ولا يشعرون بنعيم المساواة والعدالة ، حيث ألقت سراهم قاعدة

الاستبداد ، وتعودت قراؤهم على نير الاستعباد ، وأفسى من المستحيل تطهير
إحساساتهم من هذه الأمراض ..

ونحن نجاريكم جدلاً على هذا القول ، ونزيد عليه أن هذه الأمراض ناشئة
عن علة الجهل وعدم الشعور ، فلماذا لا تعلمون ليدركوا مزاياكم ، ويعرفوا طعم
الإصلاح فيساعدونكم عليه ، ويشعروا بنعيم الصديق فيتمسكون بكل واسطة
إليه (ولو كنتم أنتم تلك الواسطة أيها القائلون) ؟ ..

فإن قلتم : إن ميزانية الحكومة لا تساعد على زيادة ميزانية المعارف أكثر
مما وصلت إليه لحد الآن ، أجبناكم : إن خزائن الحكومة في أيديكم ، ومن
المثبت أن تقدروا المبالغ الطائلة للمشروعات المهمة الخطيرة ، قبل أن توجدوا
في الأمة إحساساً يشعر بتلك الإصلاحات العظيمة .. ليس فقط للشكركم الأمة
عليها ، بل لمساعدكم على إنفاذها وتوازركم لإتمامها ..

والأفباطلا تعملون لأن تنالوا شكرها على جهلكم وحسن نواياكم ، إذ
لا بد من أن تعلموها حتى تدرك مزاياكم ..

فجنوا أيها السادة المختلون واجتهدوا لتسهيل وسائل التعليم بين طبقات
الأمة المصرية ، وانثروا على آفاقها — من أموال أبنائها — أعلام المعارف ،
ليستظل بها كل من أحرقت حرارة الجهل والمهجنة ..

هذا إذا كنتم تريدون بالمصريين خيراً ... أما إذا لم تنموا التعليم بين
طبقاتهم ، فلا تؤاخذونهم ببيئتهم التي تكون نتيجة الجهل الذي هو من
مشروعاتكم ، لأن الجاهل عدو لنفسه ، فكيف يكون صديقاً لغيره ؟ ..

قد تنكر العين ضوء الشمس من رمد

وينكر النفس طعم اللذة من سقم

طرائف مصغية

ولم يقتصر صاحب «الأهالي» — في اهتمامه بالتعليم — على المطالبة بتوسيع نطاقه والنهوض به ، وجعل اللغة العربية لغة التعليم ، بل كان ينشر بمجربته كل طريف من الأنباء ومفيد من الشذرات وحديث من المكتشفات . . ففي العدد ١١٠ ينشر إعلاناً طريفاً هذا نصه :

« إعلان غريب

تقلا عن إحدى الجرائد

نشر أحد تجار ليفر پول المسمى «جامس» الإعلان الآتي الغريب في بابه، وهو:
لا تشتري شيئاً إلا من مخزن جامس سكروچ ، فهو يبيع جميع الأشياء بأسعار
هى أجنس من أسعار سائر الباعة ، وذلك لأنه أعزب لا يحتاج إلى القيام بأود
أولاد ، ولا إلى مرضاة زوجة تميل إلى البذخ والإسراف . . فإذا كنت تريد
مشتري شيء فعمل به ، لأن هذا الرجل سيتزوج قريباً إذا صادف زوجة
مناسبة له . .

وحيث أن مسألة الزواج في أوروبا تتعلق بالبنات أكثر مما تتعلق بالشبان،
أى أن البنت تختب الزوج ، فقد أقبل البنات إلى مخزنه ليتفرجن عليه ، فلا
يلثن أن يبيعن شراء شيء من بضاعته ، فلم تمض عليه مدة يسيرة حتى نفذت
أكثر بضائعه . . »



ولما كانت الرأجة (البسكليت) في سنة ١٨٩٦ من أدوات الانتقال الحديثة
المهد بمصر ، فقد تضاربت الآراء في استعمالها ، ولذلك طلب إلى أحد أعلام
الطب يومئذ أن يكتب عنها كلمة . . وقد نشرت تلك الكلمة بالعدد ١٦٣ ،
تتطلف منها . :

« صحة الأهالى والبسكليت »

بقلم صاحب السعادة الدكتور حسن باشا محمود الحكيم
كثيراً ما نرى في الطرق عربية صغيرة ذات عجلتين ، إحداها أمام الأخرى
يملاوها سرج يركب عليه الإنسان وأمامه ذراع ، بتحريكه يوجهها إلى اتجاهات
مختلفة بحسب إرادته . وهذه العربية تسمى باللغة الأوروبية « بسكليت » ،
أتت لنا من أوروبا فاستعملها الأوروبيون أولاً ليركبوها ويسيروا بها في طرق
عاصمتنا وتمر الإسكندرية ، سواء كان لترريضهم أو قضاء أشغالهم بسرعة ،
أو لرغيب من يستعملها لنفسه حيث أنها لا تخلو من الفائدة . ثم لما وجدناها
تكاثرت وتزايدت كل يوم ، استعملناها للمنفعة وللتقليد ولنجاح بضاعة
الأجانب ، بدون أن نتأمل في فوائدها وفي مضارها . فخدمة للأهالى نذكر
كثتين عن « البسكليت » ..

بقطع النظر عن مسألة الاقتصاد أو التمييز أو التقليد ، ليعلم القارىء
أن استعمال هذه العربية يقوى العضلات ، خصوصاً عضلات الأطراف والجذع
ويزيد كمية البولينا المنفزة في الجسم ، وينقص كمية حمض البوليك . واستعمالها
المفرط ينقص وزن الجسم ، فقد شوهد أن شخصاً قطع ٦١٣ كجم وهو راكب
فنقص جسمه ١٣ رطلاً . وذلك ناشئ عن الأفعال المضلية وقت الحركة المستمرة
وازدیاد الاحتراق الباطنى وازدیاد الإفرازات ..

بناء عليه .. هذه العربية مفيدة لتقوية الجسم ولتفصيل البولينا الزائدة
ولتقليل شحم السمان ، وذلك لمن يستطيع ركوبها ..

* * *

الجانب المورس « لأهالى » :

ولم تشغل المسائل النيسابية والاقتصادية صاحب « الأهالى » عن الاهتمام

بالموضوعات الأدبية، لأهيتها بالنسبة لعدد كبير من القراء، ولذا نجد أنه ينشر بين آن وآخر موضوعات أدبية، كلما اتسع نطاق الجريدة لذلك.

ومن أمثلة ما نشر في النواحي الأدبية، ترجمة لكتاب « مصر وأوروبا » وقد كتبه بالفرنسية أحد قضاة المحاكم المختلطة السابقين المصنفين، فأودعه عددًا كبير من الحقائق المجهولة للأوروبيين عن مصر، وكذا النواحي التي تعتمد بعض الكتاب عرضها في ثوب مبشوه، فكان له الفضل في إبرازها للأوروبيين، وقد بدأ نشر هذه الترجمة من المجلد الخامس.

وقد وردت في ذلك الكتاب ملاحظات قيمة لمؤلفه، وخاصة فيما يتعلق بالمحاكم المختلطة وسوء نظامها وتعاملها مع المصريين في أحكامها، كما نوه بالصفات السريعة التي يمتاز بها المصريون من صدق وأمانة وإخلاص.

كما نشر ترجمة للمنفور له السيد جمال الدين الأفندي في ستة أعداد (٥٤ - ٥٩) .

وكان يهم بتقريب الكتب الجديدة الجيدة وينوه بها ويثني على مؤلفيها رغبة في تشجيع حركة التأليف.

وكان يعتزم نشر ترجمة للكتب الهامة التي يهمه وقوف قرائه على محتوياتها، وقد كتب في هذا العدد يقول إنه سيستبدل بعض الروايات التي اعتادت معظم الجرائد تنزييل صفحاتها بها، بترجمة ثلاثة كتب متعلقة بمصر والمصريين واحداً بعد الآخر. الأول من هذه الكتب هو ذلك الكتاب الشهير للدوق داركور الذي سقط فيه على مصر وأهلها، والثاني الكتاب الذي رد به على الكتاب السابق حضرة القاضي الجليل والأصولي المحقق عزتو قاسم بك أمين القاضي بمحكمة الاختصاص الأهلية، والثالث كتاب جناب المترجم الذي كان من

عهد غير بعيد وكيلا لنظارة المالية المصرية ، فإن له مساساً بالمالية المصرية والأخلاق الوطنية وللموارد الأهلية إلى غير ذلك » .

ولكن تلك الأمانى لم تتحقق ، بسبب إيقافه إصدار الجريدة . فقد تعذر عليه الجمع بين القيام بأعباء النيابة وأعباء التحرير ، وخاصة أنه كان يعتمد على نفسه في تحرير أغلب مقالات الجريدة .

* * *

في سيرته الاقتصادية :

وكانت جولات « الأهالى » في ميدان الاقتصاد جولات صريحة وشاملة وعميقة ، تناولت مختلف النواحي التى تهتم البلاد وترفع من مستوى أبنائها وتدعم مركزها المالى وتتيح لها فرصة السير فى المضمار الاقتصادى على قدم المساواة مع غيرها من الدول ، وذلك بإنشاء المصانع وتأسيس البنوك وإقامة المدارس الصناعية ، وغير ذلك مما كان الاحتلال البريطانى يمارسه حتى لا تنهض البلاد وتطالب بالاستقلال ..

وفى المقالين التاليين سنجد مقترحات وآراء قيمة ، كان تحقيقها فيما بعد وبعد عشرات السنين ، من أكبر الأسباب التى ساعدت على نهضة مصر ورقبها :

« لمحة »

فى نفع الاقتصاد للبلاد^(١)

من الحقائق الأصلية للقررة فى أوضاع نظام الكون ، أن سعادة الأمة ورفاهيتها لا تقومان إلا بتعميم الثروة بين جمهور أفرادها ، وهو أمر لا يقوم إلا بنشر مبادئ الاقتصاد الحقيقى بينهم ، وتسهيل سبل الوسائط الموصلة لاستمرار قيامهم بأحكامه ..

(١) العدد ٢٠ فى ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٩٤ .

وكل أمة لاعلم لها بضروب الاقتصاد ، أو تنفل أعين رجالها عن النهج في طرق المسابقة والاجتهاد ، لا ينتظر قط أن تبدو في سماء وجودها طوابع الثروة ، ولا تظهر بين شعبها علامات السعادة والقوة ، مهما كانت بلادها كثيرة الخيريات وافرة الحاصلات ، إذ لا بد لها من أن يأتوها الأجانب من كل جانب ، لا بتزاز طيبات أرزاقها والتعاضل على إحراز أموالها ، والتمتع بأنصاب رجالها ، وهم ينظرون ولا يتأثرون ..

ولا شك أنه لا توجد أمة تنطبق عليها هذه الحالة كما هي سوى الأمة المصرية التعمية الحظ ، تلك الأمة الوحيدة التي افتقرت وهي غنية ، واستغنى كثيرون من أمم الأرض بإسرافها ، وهي تلك الأمة التي كان نصيبها من الأرض جنتها ، ومن البقاع أطيبها وأحسنها ، وقد سخر لها الخلق النيل المبارك ، فأناها يحمل لها الخير الأكبر ، ويوالى إمدادها بالرزق الأوفر ، حتى جعل تربها تبرا أغبر ، ونباتها ذهباً أصفر ، ولكن لسوء البخت أصبح كل ذلك من حظ الغرب ، وليس للأهلين منه نصيب . .

وكيف يقضى لجمهور المصريين المتمتع بخيرات بلادهم ، والانتفاع بشيرات أنسابهم ، وهم فضلا عن ميلهم الطبيعي لإنفاق كل ما يتحصلون عليه من الأرزاق والأموال ، في الحال بلا تدبر في أمر الاستقبال ، وليس لديهم وسائل تعودهم على اتباع طرق الاقتصاد ، والتوفير والاجتهاد ، كالتى توجد بأكثر البلاد ، بل بالعكس تزام محاطين بدناءة للتصدين الأجبيين الذين يضعفونهم على الحام ، ويمتنعون دمام ، وهم يساعدونهم على ذلك بكل إرادتهم وقواهم .. وبما أن الثروة وللحال ما السلم الوحيد للوصول لبوغم الشعب أعلى درجات الارتقاء والكمال ، وإدراك صورة السؤدد والاستقلال ، بإجماع كافة عقلاء الرجال ، فلماذا لا ترى يهمل نبلاء وعقلاء بلادنا المصرية ، الاهتمام بإصلاح حالة بلادهم

الاقتصادية ، ويضاهون عن التكاتف والتملحون على ملفيه ترقية شؤونهم المالية ، وكل إخوانهم الوطنيين في شدة الانقصار ان يرشدوهم إلى التمسك بقواعد التوفير ، ويقودهم إلى النهج في طرق الاقتصاد والتدبير ؟

ألم تكن البلاد في احتياج لشركات وطنية تملل لترقية دائرة الزراعة ، وتوسيع نطاق التجارة وتحسين حالة الزراعة والصناعة ، وتقيد الكل من البعض والبعض الآخر من الكل ، على المثال الذي سارت عليه أوروبا فهازت ؟ أوليست هي في شدة العوز لبنوك اقتصاد ، تقام بأطراف وأكناف البلاد ، لتدريب جمهور الأهلين على إيداعهم ما يقتصدونه في أيام اليسر للارتفاع به في أوقات العسر ، حتى تقوم هذه البنوك أيضاً بإمداد صغار المزارعين بما يحتاجونه من السلف الصغيرة بفوائد قانونية قليلة ، تخليصاً لهم من ثقل وطأة المربين الأجبيين الذين هم علة امتصاص دم الفلاح المسكين ؟ ... »

* * *

« كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد »^(١)

من طالع هذه الجملة بتمامها ، وحكم في ضميره بأنها غير جديرة بمطالعها لآخر حرف منها ، وكتب لنا بذلك حسب اللازم ، أرسلنا له الجريدة مجاناً عن العام القادم . .

ولما كنا على يقين من العلم بأن معظم قراء هذه الجريدة ليسوا من العلماء الأعلام ، ولا من ذوى المعارف أو المخرجين أرباب الأقلام ، رأينا من الواجب علينا أن نبين كيف تتحرر الأهالي وتستقل البلاد ، بمباراة قريبة الفهم سهلة المعاني بسيطة التركيب ، لكي لا يكون لأي قارئ أدنى عذر في الاعتراض أو في التثديد ..

(١) العدد ١٤٣ في ٢٢ ديسمبر ١٩٩٥ .

إن الأهالي لا تنحصر ، والبلاد لا تستقل ، بميس القنود ، ولا بجوريد الخلود ، ولا بزخرفة الزى واللباس ، ولا ببسبة القصعة وكى أو تسوية شعر الراس ، ولا بإطالة الأطافر والأصداغ ، ولا بتلوين أو تمريض الحزام واليونياغ (رباط الرقبة) ، ولا بالمقابلة فى نيوبار ، ولا بالسهرة فى جران بار ، ولا ببونجور وبونسوار ، ولا بنظافة الخيول والعربية ، ولا بفسحة الجزيرة والعباسية ، ولا بالتكلم على الدوام باللغات الأجنبية ، ولا بهز الأكتاف مع الحركات الأفرنكية ، ولا بالاشتراك فى السكوب أو فى تياترو الأوبرا الخديوية ، ولا بجمع المال وحشو الخزائن من الجنيئات ، ولا بالتفالى فى تشييد وتنظيم القصور والسرائيات ، ولا بالتناهى فى غية مصارعة الديوك والخرفان ، واقتناء الحمام والصفانات ، ولا بجمعية الأصوات ، ولا بقعقة السلاح ولا بدوى المدافع أو تصويب البنادق ، ولا بتفويق السهام ورمى النبال ، ولا بالحد والحسد والفتن والدسائس ، ولا بمزاحمة الوطنى لأخيه دون سواء ، وسعيه فى الإضرار به والحط من كرامته ، وحرمانه من أسباب معيشته ، ولا بشقشة اللسان ، ولا بكثرة الخلط والمهذبان ، ولا بالتعلق بأحبال الآمال الباطلة ، ولا بالاسترسال مع هوى الأفكار الفاسدة العاطلة ، ولا بتلك الخطب الرنانة ، والرسائل الطنانة ، ولا بانتظار الفوائد من يتسنى أن يكون صيداً فى شباكهم ، ولا بالتماس الشفاء من حكيم قد خفقت أياك العلل والأمراض على آفاقه ، وعجز عن معالجة آكل بيته وأهل بلاده . .

ولكن تنحصر الأهالي وتستقل البلاد ، بانكباب سائر أفراد الأمة على العمل والبجد والاجتهاد ، واتجاه مجموعهم إلى تحصيل وانتشار المعارف والعلوم ، وإلى طرق الإفادة والاستفادة بين الموم ، فأولو البر والإحسان من الأغنياء من الثرين يشيرون للكتاب والمدارس ويفتحون أبوابها للطالبيين ، ورجال الاقتصاد يثبون على جمع الأموال ، ويؤسسون مواطن الأشغال ، للثقلين من الأعمال من الفقراء والبائسين . ثم تبارى الأبطال فى ميادين الإقدام ، ويجمعون

بفؤدهم أو بعمارهم أو بأموالهم تلك الأفكار للفرقة ، وهاتيك الأيدي المشتتة ، تحت راية الشركات المؤسسة على دعائم الثقة والاتحاد ، والعمل والجد والاجتهاد ، وينشئون بأموال تلك الشركات ، أنواع المعامل والتفريقات ، والمدارس العالية بعضها فوق بعض طبقات ، لتخرج ما يلزم لجلال الأعمال الفخيمة من أبناء الوطن ، من أصغر عامل يشتغل بيديه ، لأعظم رئيس يشير بشفتيه ، سواء كان في الأعمال العملية ، أو في الأمور السياسية والخارجية ، أو في الشؤون الداخلية الإدارية والقضائية والمالية ، وتقدير الأوقات بالدقائق والساعات ، لا بالشهور والسنوات ، لانتقال الوطن بأبنائه من حضيض الثلاثي والانحطاط ، إلى ذروة التقدم والسعادة والارتقاء ، ليصلوا لدرجة يستفنون فيها عن مساعدات الأجنبي التجارية والصناعية . إلا ما كان منها على سبيل التبادل بينهم ، بأن يأخذ الأجنبي ما يلزمه من حاصلات البلاد الزائدة عن حاجة فبرقاتها ومعاملها وتسليم قيمتها لأربابها .

على شرط أن لا تكون الأهالي في حاجة لأقل شيء من الواردات الخارجية الرائجة في الأوقات الحاضرة في أنحاء البلاد ، سواء كان من أنواع المأكول والمشرب والملابس والأدوات والأثاث أو غيرها من كل ما قل وجل .. إذ لا يكاد الرجل يرى من بين يديه ومن خلفه وعن شماله وعن يمينه ومن تحته إلا مصنوعات خارجية ، ولا يكاد يأكل لقمة أو يتناول شربة إلا ومخالطها واردات أجنبية ، ولا تكاد يده تدخل في ملابسه حتى تصل إلى جسده إلا وتلامس منسوجات أجنبية ، وقد فصلتها وخاطتها الأيدي الأجنبية ، ولا يكاد ينظر في صحوته أو عند يقظته إلا ويقع بصره — سواء كان في خلوته أو في غرفته — على مصنوعات وواردات أجنبية ، بحيث لا يستطيع أن يرى الإنسان في بيته ولا في طريقه ولا في نزحته إلا وجوها وطنية مضموسة في مصنوعات وواردات أجنبية ..

فهل — يا من تدعى النيرة الوطنية — تساعدك ذمتك على أن تسمع أو تسمع من قوم يعيشون في بلادهم وبلاد آبائهم وأجدادهم على هذه الكيفية التي أسلفنا بيانها ، ثم يقولون بعد ذلك إننا نقدرهم على إدارة شؤوننا وتدير أمورنا ، وليس لنا مطلقاً من حاجة لمساعدة الأجنبي فضلاً عن مراقبته ؟

طبعاً ، ومن غير شك ولا ريب ، إنك لا تستطيع — أيها الملوء بالحمية العربية وبالنيرة الوطنية — أن تسمع هذه الدعوى من قوم ينطق لسان حالم وتشهد ظواهر وخوافي أمورهم ، بأنهم على عكسها على خط مستقيم . لأن الأجنبي الذي يقول أننا في غنى عنه ، إن منع صادرات بلاده عن بلادنا ليلة واحدة ، بقنا نقاسي أهوال الظلام ، وارتفع ثمن علبه الكبريت من مليم واحد إلى جنيه أو عدة جنيهات ، وهيئات هيئات . . ووصل ثمن الأتفة من الشمع أو الصندوق من الفاز لأضعاف أضعافه ألف ، طاق . .

فما بالك أيها الغيور إذا امتنعت تلك الصادرات عدة أيام أو شهور أو أعوام ؟ ..

نم إذا سأل الأجنبي قائلًا : يا من تدعون الاستعداد لإدارة شؤونكم ، وتدير أمور بلادكم ، بغير مساعدة الأجنبي وبدون مراقبته ، أين جمياتكم العلمية التي أسسها نبهاؤكم وأذكياؤكم ؟ .. أين شركاتكم التجارية البحرية أو البرية التي عقدتها أمراؤكم وعقلاؤكم ؟ .. أين معاملكم الصناعية التي شيدتها سرايكم وعظماؤكم للقادرين على القيام بالأعمال لا لكفاب قوت الميال ؟ .. أين مكاتبكم أو مدارسكم الأهلية التي فصحت أبوابها أغنياؤكم وأعيانكم للفقراء من أبناء بلادكم ؟ .. أين وابورات الخليج السهلة البسيطة التي أوجستها لإخوانكم في قلب البلاد ، كما أوجدناها نحن ، لخليج الأطلان ليربحوا كما نربح ، وليدفعوا عن إخوانكم شرورنا وليفتنوك وإياهم عن أبوابنا ؟ ..

فهل لديك — أيها الوطني النيور السؤول — من كلمة تجاوب بها عن
نفسك ، أو تجادل بها عن قومك ؟

لا ، وحب الوطن ! ليس لديك غير السكوت للطلق والجبل للتناهي
للمشغوعين بالأسف والحزن والبكاء ..

وإن كان لديك ما تستطيع أن تجيب به ، فإذا تقول وأمرؤنا قد انكفوا
في بيوتهم ، وعظماؤنا قد اقتصروا على الاشتغال بشؤونهم ، وعقلاؤنا اجتنبوا
كل أمر يتعلق بغير أشخاصهم ، وأغنياؤنا احتار بعضهم في أين يحفظ النقود ،
وبعضهم في كيف يخفي مفاتيح الخزائن عن كل موجود ، وشيوخنا لم تفتلق
على أفكارهم أحوالنا الحاضرة ، ولذا قد وقفوا على بعد وقعة المتفرجين ،
وشبابنا الذين أرسلوا للأقطار الأجنبية لتتيم علومهم بها ، ودرس أخلاق
وعوائد أهلها والوقوف على خفايا وأسرار رجالها ، لينفذوا الأمة متى عادوا
لها ، قد عادوا فكان معظمهم سلاحاً على البلاد لأعدائها ، كما هو معلوم وكما
سنبينه بالعدد القادم .. »

* * *

نقد الميزانية والنهكم على وجوه المصروف

وفي العدد ٢٥ للورخ ١٣ ديسمبر سنة ١٨٩٤ يتناول الميزانية بالنقد
والنهكم المبرر .

يقول : « مجلس النظار ٨٠٠ جنيه مصاريف شخصية ، ويمكن أن
توصف بوصف آخر وهو : مصاريف شخصية لمن يتولى رئاسة مجلس النظار
، علاوة على مرتبه الزهيد » .

ويقول عن مبلغ ٧٥١٤ جنيه مصاريف سائرة (وزارة المعارف) : « والغالب
أنها قيمة نفقات بعض رؤساء النظارة ، الذين يسافرون إلى البلاد الأجنبية سنوياً

للرياضة والنزهة بها وإحضار الكتب الملوحة وبعض الهدايا المفهومة .
ويعلق على الإعانات ، التي منح أغلبها للراهبيات والإستليات الأجنبية ،
أنها « حلت من الإعانة للجمعية الخيرية الإسلامية وجمعية التوفيق المركزي
القطبية ، وأن الغالب هو اعتبار هاتين الجمعيتين أصحاب مطرح ، يعني مش
أغراب » .

في المصودح الاجتماعى :

وكانت جولات « الأهالى » في ميدان الإصلاح الاجتماعى جولات فريدة
شملت شتى النواحي .
فن أمثلة اهتمام صاحبها بالناحية الخلقية والدينية ، ذلك المقال الذى كتبه
عن عتاب نوبار باشا لأحد الوزراء المسلمين بسبب إفطار الوزير المسلم في خلال
شهر رمضان ، وعدم مراعاته لشعور المسلمين الصائمين من الموظفين وغيرهم
بتدخينه على مرأى من الجميع ..
كتب صاحب الأهالى يقول :

« مأثرة لصاحب الدولة نوبار باشا ^(١) »

إن ما نشرناه قبل الآن عن صاحب الدولة نوبار باشا رئيس النظار السابق
لا يمتنعنا عن نشر ما يصل إل مسامعنا من المآثر التى يستحق عليها عظيم الشكر
وعاطر الثناء ، وعليه فنروى لحضرات القراء عن دولته الرواية الآتية :
حدثنا ثقة جليل بأن صاحب الدولة المشار إليه بينما كان في ديوانه أثناء
توليئه رئاسة النظار رأى أحد النظار المسلمين وفي يده سيجارة يدخن بها ، وحيث
كان ذلك في أثناء النهار في شهر رمضان فاجتدره دولته قائلاً وعمازحاً : ألم يكن
ينسكم وبين رمضان ألفة ومودة ؟

قال الناظر : نعم ، ولكن صحتي تمنعني من تمكين عرى اللودة والحية
للدرجة المطلوبة (أى الصيام) . .

قال دولته : إننى أراك بصحة كاملة لا يلقى معها كل هذا الجفاء بينك
وبين رمضان . ثم لو فرضنا وكنت أنا مسلماً وحالت صحتي (حقيقة) بيني
وبين الصيام ، لاجتهدت فى إخفاء ذلك عن كل أحد حتى عن أهل بيتي ،
إن استطعت لذلك سبيلاً ووجدت من يفتننى عنهم ويقوم بخدعتي وراحتي فى
مشرى وما أكلى أثناء النهار .

ثم حول بعد ذلك مجرى الحديث إلى ما بينهما من الشؤون والأحوال .
وبقيت هذه المأثرة الجليلة تحفظها الأذهان وتتداولها الألسن ، حتى حان حين
سطرتها فى صفحات التاريخ المصرى ، يد الظروف والشاهدات بقلم الشكر
ومداد المناسبات . وإن كان بعض القوم ينسبون ذلك لما كان يتظاهر به دولته
من شدة الحرص على حقوق المصريين ، والحفاظة على عدم مس شمائرو ولا
إحساسات المسلمين ، إلا أن مثل هذه المأثرة مما يستحق عليها جزيل الشكر
وجميل الثناء على كل حال .

* * *

العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية :

وفى مقال بالعدد ١٤٠ بتاريخ ١٥ ديسمبر سنة ١٨٩٥ ندد بعلم حضور
(نظار) البولة المسلمين احتفال الجمعية الخيرية الإسلامية السنوى ، وعزا ذلك
« إلى عدم الشعور بما تقتضيه واجبات وظائهم فى الحكومة وما تستلزمه
فروض رئاستهم على الأمة ، أو للشعور بتلك اللتقصيات وعدم أدائها ولا العناية
بأمرها .. فإن نظار الحكومة — الذين يعبر عنهم تارة بولاة الأمور ، وتارة
برجال الحل والعقد — لم تكن واجبات وظائهم محصورة فى الاستواء على

عرش الأبهة والعظمة والكبرياء ، في غرف نظاراتهم المعلقة الأبواب ، المحفورة بالستائر والحجاب ، وفي ختم مايقدم إليهم من الأوراق الرسمية ، وفي قبض المرتبات الشهرية ، وفي حضور الولايم الرسمية ، والسهرات الأفرنكية ، بل من جملة مايقضيه وغطاتهم السامية أن يسعوا في ترقية الأمة ماديا وأديبا ، والسهر على تهذيبها وبث روح الكمال في نفوس أفرادها ، وتمويدهم على الأخلاق الطاهرة والمواطف الشريفة ، لينسى لهم تقدير الواجبات حق قدرها ليسارعوا لأدائها في أوقاتها . »

ثم يقول :

« وقد أطلنا البحث عن أسباب تأخير حضرات النظار من المسلمين ، فقليل لنا إن رئيس النظار (مصطفى فهمي باشا) لا يمكنه صحته من مبارحة غرفته بعد الغروب ... وقيل لنا عن النظار الآخرين أن بعضهم كان مدعوا لإحدى السهرات (الراقص) الخصوصية بمنزل أحد المعارف الأوروبيين ، فرأى أن هذه السهرة خير له وأرجح من سهرة الجمعية الخيرية الإسلامية ، وأن بعضهم كان ياحدى الحضرات الصوفية ... »

ثم يقول :

« ومهما كان الاعتراض شديدا ، فإنه أشرف لنا من أن يتخذ الأوروبيون حضرات النظار المسلمين عنوانا على عواطف الأمة الإسلامية ، وعلى محافطة أفرادها على واجباتهم الدينية ... »



الاهتمام بالمعارضي :

وبعد بضعة أعداد نجد صاحب « الأهالي » ينشر نقالا بالعدد ١٤ بتاريخ ٨ يناير سنة ١٨٩٦ ، وفيه يقرع الوزراء المصريين الذين لم يتبرعوا لمعرض

الخضر والزهور إلا لما علموا أن قرينة اللورد كرومر تساعد في الإشراف على هذا المعرض ، وفي ذلك يقول على لسان أحد القراء تحت عنوان :

• اكتشاف غريب •

يعلم القراء أن بعض ذوى الاعتبار واليسار من الأجانب والوطنيين بالعاصمة اتفقوا في الشهر الفائت على إنشاء معرض للخضر والزهور بحديقة الأزبكية ، لفرض شريف وهو إحاطة الجهور بسائر ما يوجد وما هو معروف بوادي النيل لحد اليوم ، من أنواع الخضر والزهور ، وتشجيع المشتغلين أكثر من سواهم بهذه الأنواع ، على العناية بأمرها والاهتمام بتربيتها وتحسينها .

وقد جعلوا رئاسة الشرف في هذا المعرض لصاحب النولة الأمير الجليل البرنس حسين كامل باشا ، ثم عهد بوكالته لحضرة السيدة الفاضلة قرينة « اللورد كرومر » . وقد تقدم كثير من ذوى الثروة والمظاهر والاعتبار لمساعدة جمعية هذا المعرض ببعض مساعدات أدبية ومادية ، لزيادة ارتفاعه وبهجته .

وقد علمنا أن قائمة الاكتتاب التي أعدت لهذا الغرض عرضها أحد الأعضاء الأجلاء على حضرات النظار الفخام ، فنهضوا من اكتب فيها بمبالغ تذكر ، ومنهم من امتنع رغما عن كل إلحاح عن الاكتتاب فيها بدرهم واحد .

ثم علمت بعد ذلك أن الذين امتنعوا من حضرات النظار ، توجهوا بعد ذلك بأشخاصهم إلى الوكالة البريطانية ، وقدموا السكرتير جمعية المعرض مبلغا من النقود بصفة مساعدة لتوسيع نطاق ذلك المبلغ ، أضاف أعضاء ما كان أشار عليهم بدفعه ذلك العظيم . .

ثم لما استلم منهم أحد زملائهم ، الذي قابلهم بالوكالة البريطانية وقما توجهوا إليها لدفع المبلغ المذكور ، عن أسباب امتنعهم عن المساعدة عندهما

كان يحاط بهم في شأنها ذاك العظيم ، وعسا سهل عليهم ذلك الآن .. فأجابوه
بحجاب مسبوق بالأقسام المغلفة والأيمان العظيمة ، أنهم ما كانوا يملكون أن
وكالة للمرض مسندة لمهدة حضرة السيدة قربنة « اللورد كرومر » ، لأن أمر
هذه الوكالة لم يتقرر أمرها ولم يمر ذكرها عليهم بمجلس النظر . ثم إنهم بمجرد
ماعدوا ذلك قد بادروا للقيام بما تفرضه عليهم إحساساتهم الوطنية ، وغيرتهم
على تقديم وارثاء سائر أنواع الشئون المصرية ..

وإنني أرى - بعد أن أرفع بلسان الأهالي فريضة الشكر وعظيم الثناء لمقام
قربنة اللورد كرومر ، التي كانت سببا في إحياء تلك الإحساسات الوطنية ،
وهاتيك النيرة الأدبية ، في بعض ولاية الأمور وذوى الحل والعقد من رجال
الحكومة المصرية ، إذ لا بد من أن ننتفع في وقت من الأوقات بتلك النيرة
والإحساسات - أنكم لو نظرتم بمكرسكوب الحقيقة في ميكروب العلة التي بعثت
بعض حضرات النظر الذين حضروا ذاك البالو ، لوجدتموه هو ذات ميكروب
العلة التي قضت على ذاك البعض بدفع النقود على أكف الرجا والالتماس ، بعد
أن دُعوا لفدضا بلسان الإمارة والاستمطاف ، ولا حجة مطلقا لما اقترى به غيرنا
على حضراتهم في هذا الباب ، إذ سمعنا فيه كثيرا من الأقاويل والرويات .

وعليه نرجوكم نشر هذه السطور بأول عدد يصدر من جريدتكم ، تحت
عهدتنا ومسئوليتنا ، لكي لا يتطرق إلى الأذهان والألباب ، أدنى شك في هذه
الرواية ولا أقل ارتياب .. »

• • •

الخلاصة :

وعندما يرى صاحب « الأهالي » اهتمام الوزراء بحفلات الرقص ، يوجه
إليهم اللوم ويدعوهم للاهتمام بما يعود على البلاد بالرق .. وقد نشر في العدد
١٤٩ جاريخ ١٣ يناير سنة ١٨٩٦ المقال التالي :

« التماس وطني شريف »

قالت بعض الجرائد — عند كلامها على المرقص « البالو » الذي أقامه صاحب السعادة بطرس غالى باشا ناظر الخارجية مساء الجمعة الفائت — أن الشرقى كفه لمباراة كل إنسان فى جميع ميادين الحضارة والعمران ..

وإننا نلتبس بلسان جريدة « الأهالى » — بعد الاعتراف بما كان عليه البالو المشار إليه من البهجة والنظام والأبهة والفخامة والجلال — من حضرات النظار الباقين أن يحدوا (إن وجد فيهم ميل واستعداد للتجدد) فى طريق آخر غير هذا الطريق ، يمدود على مصلحة الأهالى والبلاذ بيمض الخير والإصلاح والإسماع .. فإن البلاذ فى شدة الحاجة وغاية الافتقار ، لمباراة رجالها — فضلا عن نظارها — لأعظم الرجال فى تحسين الأحوال وتخفيف الأثقال وترقية الشئون ، للدرجة تشاهد فيها عين صاحب السعادة بطرس غالى باشا معظم المدعومين لمرقصه ، من أهل بلاده ومن أبناء وطنه ، الذين ينتظرون من ساعة لأخرى ما يعود على مصالحهم من نتائج مساعيه وتدابيراته ، حتى لا تخيب فى همته آمالهم ولا يضيع فى وطنيته رجائهم ..

لأن رجال الأمم المظالم لم يفتنوا للراقص والسهرات ، ولم يتغافوا فى ما تستلزمه من الإنفاق والنظامات ، إلا بعد أن بلغت أوطانهم بهم وبأمثالهم أسنى مقامات السعادة والرفاهة ، وأسنى درجات الحرية والاستقلال فكان ابتهاجهم بسعادة وصفاء أبناء وطنهم ، واجتماعهم حولهم فى مثل تلك الراقص ، أعظم وأنغر من أبهة تلك الراقص وبهجتها ، ومن حسن منظرها وجمال هيئتها.

ولو سأل سائل صاحب السعادة بطرس غالى باشا عن صفة ذلك من علمه ، يقال : حقيقة كنت أرى البار دارى ، وجارى لم يزل فى جوارى .. ولكننى كنت أشاهد السواد الأعظم من غير إخوانى ، والناظر والأشكال

والاستمدادات تبين ما هو مألوف ومعرّوف بأوطاني . ولهذا فقد كنت أشعر بضيق في الصدر واقتباس في النفس، رغماً عما كنت أراى محفوقاً به من بواعث الفرج والانشراح .

ولاشك في أن كل نفس كريهة لا تشمر إلا بمثل ذلك، مشفوعاً بإحساس الأسف وشعور الأحران .. وحيث أن صاحب السعادة بطرس غالى باشا قد اختار أن يكون طريقه لمباراة أعظم الرجال هذه الوجهة فتتمنى لسعادته ارتقاء ونجاحاً في بلوغ أقصى غايتها . .

والآن نكرر الرجاء والالتماس ، لنفرض من حضرات النظائر الفخام ، أن يتخيروا طرقاً أخرى تساعدهم على ترقية المعارف في بلادهم ، وتنشيط أهمل التجارة والصناعة من أبناء وطنهم ، وإحياء المادّات الفاضلة من عاداتهم ، ومحاربة البدع السافلة من مستعذات غيرهم ، بما يبذلونه من الآراء السديذة الصائبة ، وما يبذلونه من البالغ التي توازى — على الأقل — ما يصرف عادة في مثل هذه المرافق ، من المصروفات الطائلة التي تكفى أن تكون أساساً متيناً لافتتاح أبواب مدرسة أو مكتب أو لتشجيع صانع وطنى على إظهار مصنوعاته والأهتمام بإتقانها وتحسينها .

ومتى سلك حضرات النظائر هذا السلك اللقيد اقتدت بهم أغنياء الأمة وأمرأؤها ، واغتنموا جزاء البارى لترك أمر منهى عنه ، وفعل صنع جميل يحسن اتباعه ، وتم فائدة ونفعه . ويكونون حينئذ قد قاموا ببعض واجباتهم التي توجبها عليهم مقتضيات وظائهم وحقوق وطنهم ، فإن العاقل من لا يرضى لنفسه أن يكون قدوة في الأعمال التي ليس من وراثتها غير الخسائر والإضرارات أو أن يكون عارى البدن خاوى البطن حافى القدم ، ثم يقول : أين طريق

الرتب والنياشين :

وكان منح الرتب والنياشين موضع استهجان المصريين ، بسبب منحها لغير مستحقها مما ضيع الهدف الأسمى من إيجادها ، وكان ذلك لأن الخديو عباس الثانى اتخذ من منحها وسيلة لا تبرز أموال الطامعين فيها بغير وجه حق ، ولذلك كتب صاحب « الأهالى » فى الممدد ٢٢٢ بتلريخ ٣٠ يناير سنة ١٨٩٧ :

الكلمة الأخيرة فى الرتب والنياشين

الرتب والشارات ، بمد أن كانت لا تمنح إلا لمن كان يمتاز على غيره بعظام الأعمال ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالسبق فى كل ميدان ومجال ، لمكافأته على سهره وجهده واجتهاده فى خدمة أمته ووطنه ، أو على شجاعته وإقدامه فى مواقف الخطر والطمعان ، وذلك لاستنهاض الهمم الفاترة وإيقاظ الأفكار النائمة ، وصرف العزائم لمظامم الأعمال ، التى ترفع أصحابها لأسى مراتب الجدد والعز والافتخار ، وتخلد لهم فى صفحات التواريخ الذكر الحسن والشهرة الجليلة العاطرة . . فإنها أصبحت اليوم تمنح — فى الغالب — لمن يمتاز عن غيره بالزلف والرياء ، ويشتهر بين أقرانه وأمثاله بالمهارة فى المداينة ، والبراعة فى النفاق .

فترتب على ذلك صرف الأفكار عن التمسك بأهداب الكليات ، إلى السعى فى طرق الدنيا والنقائص ، وتسهيل التسفل والأخطاط على المهمم العالية والأميال الشريفة . . فترتب بسبب ذلك فى أغلب نفوس الطبقات الحية من الأمة — وهى الطبقات التى تشمر بلذة المال قهواها ونسى إليها — ملكة الخسة والدناءة ، وصارت أبنائها مستعدة لكل ضيم وإذلال ، وتخلقوا بالأخلاق السافهة ، وتطبعوا بالطباع الساقطة ، وساء الحال وللآل . .

كيف لا ومن البديهي أن الحكومة لو قررت أن الرتب والشارات

لا تمنح إلا لأصحاب التكليف والاكتشافات والمخترعات ، وشكل من يأتي بعمل جليل يمتاز به عن أقرانه ، لدبت روح العمل والحركة في نفوس الطبقات النازلة من الأمة ، وجد أبنائها واجتهدوا في طلب العلم ، ليتوصلوا من طريقه إلى نوال رتبة أو نشان ، بواسطة تأليف كتاب نافع ، أو اختراع أمر مفيد ، أو عمل صنع جليل ، وما أشبه ذلك . .

والعكس بالنكس ، أي أن الحكومة لو أشارت إلى أن الرتب والنشانات ، لا ينالها إلا من تقرب لرجالها وتزلف إليهم ، وبالف في طاعتهم واسترضائهم ، سواء كان بنية المداينة والنفاق ، أو بنية أخرى ، لسارع كثير من محبي الفخفة والأبهة الفارغة ، وطلاب المظاهر الباطلة ، لصناعة أولئك الرجال ومداهنتهم ، واستعمال النفاق والرياء معهم في سائر أحوالهم ، ليتوصلوا بذلك لمقاصد وغاياتهم ، كما هو الشأن في معظم رتب ونشانات هذه الأيام ، التي اضطرتنا لأن نقول في عدد سابق إن عدم الرتبة والنشان خير من وجودهما . .

ولهذا فالذي تراه جريدة « الأهالي » هو أن تقرر الحكومة أن لا تلتبس الإحسان برتبة أو نشان ، لموظف من موظفيها أو لوجيه من أعيان البلاد ، إلا إذا أتى بعمل جليل يعز على أقرانه الإنيان بمثله ، ويعود منه نفع مادي أو أدبي على أمته ووطنه ، أو على الهيئة الاجتماعية . .

فتستفيد الحكومة حينئذ بهذا القرار ، أولاً إعزاز الرتب والنشانات وصون شرفها وجعلها غرة في جبهة الأسد ، لا يصلها إلا كل شجاع مقدام كما قلنا في عدد سابق ، وثانياً إحياء الأمة من موتها وإيقاظها من غفلتها وإنهاضها من رقتها باتجاه أميال أبنائها إلى المقاصد السامية والأميال الطاهرة والساعي الجلييلة للبرورة والأعمال العظيمة المشكورة . . »

الطبعة العسكرية شرف كبير

ومن أوضح الأمثلة على وطنية صاحب «الأهالي» ما نشره في العدد ٧٩ بتاريخ ١٥ مايو سنة ١٨٩٥ تحت عنوان:

خلاصة القوانين العسكرية

وفيه يقول :

« إنه بالنظر لما أخذه مشروع القرعة العسكرية من عظيم الأهمية في هذه الأيام ، وعدم استطاعة الخاصة والعامة على الإحاطة بقوانينه ، لكثرة حصول التناسخ في موادها ، بما قضت به ضرورة الاختبار أو داعية الإصلاح والارتقاء حتى بلغت الأوامر الصادرة بشأنه من سنة ١٨٨٥ م ١٧ أمراً ، وصار من الحتم على كل من رام حكماً منها أن يراجع أو يحفظ سائر تلك الأوامر وإلا فاته ما تمناه . »

ثم يسرد بعد ذلك طوائف من تجب عليهم الخدمة العسكرية ، ويليه من يصفون منها ، ثم يختم ذلك بقوله :

أما من لم يكن في استطاعته أن يتحصل على قيمة البدلية (عشرون جنياً) بكل سهولة ، فشرف العسكرية وحلية الفضل بالوقوف في موقف الدفاع عن الوطن ، أشرف وأعلى وخير وأولى من التصرف في الحلى والحلل ، أو الوقوف في موقف الضيم والزلل ، بما تسوقه الديون لأهلها من الإذلال والخراب والغبال . »

وقد طبع تلك القوانين طبعة مستقلة ووزعها مجاناً خدمة للأهالي .

معركة مع « المقطم » :

ولما كانت جريدة « المقطم » لسان حال الاحتلال ، تسبح بحمده وتلهج

بذكره ، فقد ساء ما موقف جريدة « الأهالي » ، وقلبك كانت تتصدى للرد عليها بأسلوب بذى . يتناقى مع القوق ، فكان أحياناً يرد عليها بلهجة شديدة ، ولكنه لا يلبث أن يمتنر لقراءه عما يدر منه ، فينشر في العدد ١٧٥ الصادر في ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ ما على :

« إعلان واعتراف »

أعلن الجمهور وأقر وأعترف بين يديه ، أنا للوقع على هذا إسماعيل أباطلة صاحب ومحرر جريدة « الأهالي » ، بأننى عاجز عن مجازاة حضرات الفلاسفة الأجلاء ، أصحاب جريدة اللقطة الفيعاء ، فى ميدان البذاءة والسفاهة والمهاترة والسباب ، وأننى ندمت على ما فرط منى ، إن كان صدر عنى ما يشتم منه رائحة التصدى لم فى هذا المضمار ، وعزمت على أن لا أعود أبداً مثله ، على فرض توم حضراتهم سابقة تعرض لزامتهم فيما شهدت الأرض والسموات ومن بينهما باختصاصه بهم . واسمى وختى حجة على ذلك ، وهذه السطور خير الشاهدين . .

تحريراً فى ١٦ يوليو سنة ١٨٩٦ و ٥ صفر سنة ١٣١٤ و ١٠ أيب سنة ١٦١٢ .

(محل الختم) كاتبه إسماعيل أباطلة

صاحب ومحرر جريدة « الأهالي »

ولكن لما كان من واجبات جريدة « الأهالي » أن تنصح عامة المصريين وتعذرهم من الوقوع فى شباك أعدائهم ، أو الفرور بتموهيات المأجورين على تفريرهم ، وحل رابطة اجتماعهم ومحاربة وسائل استقلالهم ، فقد صار من الواجب عليها — وخصوصاً بعد اعتراف محررها بمجزءة عن مجازاة حضرات الفلاسفة القائمين بهاته المهمة الخطيرة — أن تدبر ما يضمن لها حسن القيام بأداء تلك بالواجبات . . .

ولذا قد اضطرت لنشر الإعلان السطور بماليه ، لملها تجمد أهلا لمجاوبة
حضرات الفلاسفة الأجلاء على عباراتهم ، وكفوا لصدهجاتهم ، ليرد كيدهم
في نحرهم ، ويميد سهامهم لصدورهم ، ويكشف ما بقي مستورا من أمرهم ،
ويبحث - إن قضت الضرورة في أصولهم وفصولهم ، ويلجئهم بلعاج من نار ،
ويقيدهم بقيد يترك الدسائس والفتن من بعدهم بلا رجال ولا أنصار ..

أما هي (أى جريدة « الأهالي ») فتقتصر حسب عاداتها على نشر ما يفيد
الأهالي من وسائل الإصلاح والتقدم والارتقاء ، وما يعمود على البلاد بالخير
والإسعاد . والله عزيز ذو انتقام .. .

أما الإعلان الذي أشير إليه فيما تقدم فقد نشر بنفس المدد ، وهذا نصه :

« إعلان »

والضرورات أحكام

تعلن إدارة جريدة « الأهالي » أنها في احتياج كلي لمحرر لا يعرف للحياء
قيمة ، ولا الأدب قدراً ، ولا للكمال رسماً ، ولا للشرف معنى ، ولا للشهامة
مزية ، ولا للأمانة فضلاً ، يترتب شهرى لا حد له ، إلى أن تضع الحرب
أوزارها بين « الأهالي » وفلاسفة المقطم الأجلاء .

ويجب على الطالب أولاً : أن يكون حائزاً على الشهادة الدكتوريه في
المعلوم التي تقتضيها تلك النعوت والصفات ، مصداقاً على هذه الشهادة من إدارة
جريدة المقطم القيحاء .

ثانياً : أن يكون ييسده شهادة من حضرات أصحاب شهادة الدكتوريه
بالإدارة للشار إليها بأنه تلقى عنهم أصول وفروع تلك المعلوم علماً وعملاً ، وأنه
كان قائماً على أقرانه في كافة الامتحانات العلمية والعملية .

ثالثاً : أن تكون الشهادة المذكورة ذات تاريخ ثابت رسمى وسابق على تاريخ نشر هذا الإعلان ، حتى لا يكون هذا الطلب واسطة لفتح باب كسب جديد غير شرعى لحضرات الفلاسفة للشار إليهم .

رابعاً : أن لا يقل سن الطالب عن ٤٠ عاماً ولا يزيد عن خمسين ، ليكون قد جمع بين العلم والخبرة والتجربة .

خامساً : أن يكون بيده شهادة التعليم بمادة عدم الشعور والإحساس ، وخراب النعمة والوجدان ، وتلوث الفكر واضطراب الضمير ، أو ما يقوم مقامها

سادساً : أن يكون حاصلاً على لغة أجنبية ، والحاصل على اللغة الإنكليزية يقدم على من سواه .

سابعاً : أن يكون بيده شهادة دالة على سوء السلوك ، وخبث السيرة والسرية ، ويجب أن تكون هذه الشهادة أيضاً حائزة لعلامة الاعتماد من إدارة المقطم .

ثامناً : أن لا يدخل الطالب — قبل ولا بعد قبوله — من باب إدارة جريدة « الأهالى » ، ولا يكون بينه وبينها علاقة أو اتصال سوى صندوق البوسطة ، الذى يتناول منه الجُل الذى يلزم أن يجاوب عليها ، والذى يضع فيه ما تهديه إليه معارفه ومباديه من الردود والإجابات .

وتقديم الطلبات يكون لصندوق البوسطة نمرة ٢٦٠ ، ويجب أن تكون مرفوقة بطلب الشهادات ، وأن يكون واضحاً بها اسم ولقب وشهرة الطالب وحل إقامته ، والبلغ الذى يريد أن يتناوله شهرياً فى مقابل عمله ، والجهة التى يرسل إليها المبلغ عند نهاية كل شهر ليقبضه منها ، سواء كانت إدارة جريدة المقطم أو غيرها .

تنبيه : يفضل بين الطالبين المسيحي على غيره ، والدروزي على سواء ،
والمولود ببيلة (حصبيا) على الجميع . وذلك لمدة ثمانية أيام من هذا التاريخ .

* * *

قناة السويس لقناة ديلبس :

في ٧ ديسمبر سنة ١٨٩٤ توفي فرديناند ديلبس ، بعد أن مضى بالفشل في
مشروع قناة بنما ، إذ حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، لم ينف منها إلا بعد
جهود عنيفة .

لقد عز على مديري قناة السويس أن تنتهي حياة ديلبس على تلك
الصورة المحزنة ، بينما هم يرفلون في خبرات القناة التي هي ثمار قريحته وجهوده
المضنية ، ولذلك رأوا تخليد اسمه بإطلاقه على قناة السويس فتصبح « قناة
ديلبس » . .

فلما بلغ ذلك النبأ إسماعيل أباطة ، بادر بمعارضة تلك الفكرة الخبيثة
وهاجمها على صفحات « الأهالي » ، فكتب :

« أخبار سياسية أهلية لجريدة الأهالي

تلفراف آخر ساعة ، باريس :

لابد أن يكون قد وصلكم رئيس شركة قناة السويس بباريس ، لأجل المخاطبة
مع الحكومة المصرية في تغيير اسم « قناة السويس » إلى اسم « قناة ديلبس »
وهو العلامة القرنساوي الشهير القابع للقنال المشار إليه . وعندنا عظيم الأمل
بأن ينال من حكومتكم كل تساهل في نوال هذه الأمانة ، قياساً على تساهلها في
أمور كثيرة ذات أهمية ، ولا سيما أن فرنسا تفر مصر وأهلها ، وهي مهتمة على
الدوام بشئوننا لتتمتع رعاياها القرنساويون للقيمون بأراضيها بكل سعادة
وإجلال وحسن حال وإقبال .

(الأهالى) حقيقة أن الكمكة فى يد القيم محبة !

قنال السويس صار فتحه بأمر خديو مصر ، وبأبناء مصر ، وبقنوس ومقاطف مصر ، ثم صار الاحتفال بفتحه بملايين من الجنهيات المجموعة من دماء أبناء مصر ، بعد أن صار تخصيص قسم من أسنهم القتال بيمض ذوات ورجال مصر فى ذلك المهد ، وقسم آخر بالحكومة المصرية ..

أما القسم الأول فسلب من أهله بطرق وكيفيات نملها ولكن لا يزيد أن تعرض لذكر شىء منها فى هذه المجالة ، وأما القسم الثانى فقد تجردت منه بالكلية الحكومة المصرية ، وليس ذلك فقط بل واستمرت تدفع (لانتقبض) بسبب هذا التجرد مئتين من آلاف الجنهيات سنوياً لفاية السنة الفائرة بصفة خلورجل . .

ثم ليس من يحجل ما جلب فتح هذا القتال على مصر وأهلها من الخراب والدمار ، بسبب حرمانهم من إيرادات لا يمكن تقديرها إلا بالملايين ، حينما كانت السواح والبضائع تأتى إلى الإسكندرية ، ومنها بطريق السكة الحديد المصرية إلى السويس ، ومنه إلى الهند وباقى سواحل البحر الأحمر وغيره .

وليس من يحجل أن أعظم سبب ترتكن عليه دولة فرنسا فى التداخل فى شئون مصر الداخلية هو المحافظة على قنال السويس ، الذى تدعى أنها خسرت فيه رجالها وجماءها .

وكذا الدولة المحتلة ، فإنها تقول إنه طريق مستعمراتها وأملها كلها بمجهاث الهند وغيرها ، بحيث لم يبق لدى مصر فى هذا المشروع للقيد الجليل إلا كونه أصبح سبباً للتداخل فى أمورها الداخلية والخارجية ، فضلاً عن الخسائر المادية والأدبية .

هذا أولاً . .

وثانياً : اسمه الكريم عند ما يقال « قتال السويس » .. وحيث أن هذا الاسم هو اسم شريف ، فقد أبت عدالة رجال فرنسا أن تترك هذا الاسم الكريم مضافاً إلى بلدة من بلاد الأمة المصرية التعمية ، التي تحبها فرنسا وتحب أبناءها (ولكن ليس إلا لفائتها ونفعها) ..

ولهذا فقد سعت رجالها في الاختصاص باسم القتال وإضافته لاسم من أسماء رجالهم ، ولهم كل الشكر من الشعب الفرنسي على هذا للسمى الجيد الذي يسعونه لمجد وطنهم وشرف رجالهم ..

ولكن ، هل لهم من المصريين مثل هذا الشكر أيضاً ؟ حاشا وكلا . ولا للحكومة المصرية كذلك ، إذا لم تحافظ على إحساس شعبها وعلى حقوق بلادها قياساً على ما يفعله غيرها .

على أن الأهالي يقولون أن بنقلوا للحكومة الفرنسية عن إضافة اسم القتال لاسم من أسماء رجالهم ، على شرط أن الحكومة المشار إليها تنقل القتال لأرضها وبلادها ، أو أن تسعى لسلخ عن الأراضي المصرية كما انسلخ السودان قبله ، لكي لا يكون مصدر ارتبا كآتها ، وعة خطوبها ومشكلاتها .

* * *

في الجمعية الزراعية

وكان اشتغال إسماعيل أباطة بالزراعة في أملاكه الخاصة ، سبباً في إدراكه لحاجة البلاد إلى إيجاد جمعية زراعية تعمل على النهوض بالزراعة (وذلك لأن إنجلترا ظلت تتجاهل حاجة مصر للملحة لوزارة للزراعة حتى سنة ١٩١٤) فضم إليه لفيقاً من المشتغلين بالزراعة ممن اقتنعوا بفسكرته ، وكونوا الجمعية الزراعية وسلموها في تكوين رأس مالها ، وتم تأسيسها في ٢٢ أبريل سنة ١٨٩٨ .

ومنذ ذلك التاريخ أخذت الجمعية تعمل على تحسين الشؤون الزراعية وترقيتها بمصر بكل الوسائل للشروعة ، وإقامة المعارض الزراعية والصناعية إلخ ، وقام إسماعيل أباطة بوضع قانونها ، وظل اسمه مقرونا باسمها نحو ثلاثين عاماً ، قدم خلالها للجمعية خلاصة تجاربه وخبرته .

وكان أول ما وجه إليه اهتمام الجمعية هو إنشاء معرض زراعى ، وقد أقيم هذا المعرض بمدينة الأزبكية سنة ١٨٩٨ ، ثم أقيم معرض ثان سنة ١٩٠٠ بالجزيرة ، وفى ذلك للمرض عرضت فصائل ممتازة من الماشية المصرية كان بعضها مما قام هو شخصياً بتربيته ، كما عرضت بعض المصنوعات المصرية كأشغال التجارة والأحذية وبعض المصنوعات الفضية والنحاسية .

وفى سنة ١٩٠٥ أقيم معرض ثالث عرضت فيه بعض المحارث الميكانيكية التى أقبل على شرائها كبار المزارعين ، وكان إسماعيل أباطة ممن بادروا إلى شراء أحدها .

وتوالى بعدئذ إقامة المعارض الزراعية الصناعية ، فكانت سبباً فى النهضة الزراعية الصناعية التى لمستها البلاد حتى قبيل الثورة المباركة ، تلك النهضة التى كانت قاعدة متينة للوثبة الكبرى التى تشاهدها البلاد اليوم .

وقد مثل هذه الجمعية فى المؤتمر الزراعى الدولى الذى عقد بالنمسا فى ٢٣ مايو سنة ١٩٠٧ برئاسة الإمبراطور .

وكان من أثر زيارته للنمسا أن عرض على الجمعية لإنشاء مزرعة لإجراء التجارب والأبحاث الفنية الزراعية بها ، فلقبت فكرته قبولاً واختارت الجمعية سنة ١٩٠٨ منطقة بهتم لهذا الغرض ، واشترت مائة وأربعين فداناً أخذت تزايد حتى أصبحت نحو ٥٠٠ فدان .

ومن مآثره فى الجمعية الزراعية مطالبته فى سنة ١٩١٩ بسن قانون للمص

غش السباد ، وتحديد أسعار الأسمدة بحيث لا يزيد الربح من ييمها عن ٦ ٪ .
وفي سنة ١٩٢٢ انتخب وكيلاً لتلك الجمعية ، وكان له الفضل في إنشاء متحف
القطن في العام التالي ، وهذا المتحف يعد مقخرة لنا لأنه الفريد من نوعه في
العالم، إذ هو يروي قصة القطن ويسرد بطريقة فنية شائقة كافة مراحلها، من وقت
إعداد التربة وانتقاء البذرة إلى جنيه وحلجه وكبسه في بالات ثم شحنه وغزله
ونسجه ... إلخ .

وهكذا كان له فضل كبير في تنظيم وتوجيه تلك الجمعية والنهوض
بها ، حتى استطاعت أن تؤدي رسالتها على الوجه الكامل .

إسماعيل أباطه النائب

قد يكون من المفيد — قبل أن نتناول جهود إسماعيل أباطلة في مجلس شورى القوانين وفي الجمعية العمومية — أن نقدم لذلك بذكر نبذة عن كل منهما :

مجلس شورى القوانين

أنشئ مجلس شورى القوانين بموجب الأمر العالى الصادر فى أول مايو سنة ١٨٨٣ ، ليحل هو والجمعية العمومية ومجالس المديرية محل مجلس النواب الذى كان قائماً قبل ذلك التاريخ ، والذى عقد آخر جلساته فى ٢٦ مارس سنة ١٨٨٢ . وكان مجلس شورى القوانين مجلساً استشارياً ، تعرض عليه الأمور الهامة كالميزانية ، ومشروعات القوانين والأوامر المالية المشتملة على التوائح الإدارية العمومية وغيرها — بعد نظرها بمعرفة مجلس النظار — لأخذ رأيه فيها ، دون أن يكون رأيه ملزماً للحكومة .

وكان يؤلف من ثلاثين عضواً بما فيهم الرئيس والوكيلان ، منهم أربعة عشر عضواً تمينهم الحكومة ومن بينهم الرئيس وأحد الوكيلين ، ولا تزول عضويتهم إلا بأمر عال (مرسوم) بعد قرار يصدره ثلثا أعضاء المجلس على الأقل . وكانت تلك العضوية أشبه بالوظيفة ، إذ كانت للأعضاء رواتب كىافى موظفى الحكومة ، بواقع مائة جنيه سنوياً ، إذ أنهم كانوا فى الغالب إما من الموظفين العاملين أو السابقين . أما الأعضاء الدائمون ، الذين لم يكونوا من الموظفين العاملين أو السابقين ويكفون خارج القاهرة ، فيعطى العضو منهم ثلاثمائة جنيه فى السنة .



إسماعيل أباطة (باشا)

أما باقى الأعضاء فتة عشر عضوا ينتخبون، ومنهم يعين أحد الوكيلان، ومدة عضويتهم ست سنوات، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام، وليست لهم مرتبات ثابتة بل تصرف لهم مصاريف انتقال قدرها ثلاثمائة جنيه سنويا ، عدا الوكيل المين منهم فيربط له راتب أسوة بالأعضاء الدائمين ، وعدا عضو القاهرة فإنه لم يكن يعطى سوى مائة جنيه سنويا ، وكان الستة عشر عضواً ينتخبون على النحو التالى :

عضو واحد عن القاهرة، وآخر عن التفور كلها (الإسكندرية ودمياط ورشيد وبورسميد والسويس والإسماعيلية والعريش) .

أما المديريات فيجتمع مندوبو كل مديرية ويختارون أعضاء لينوبوا عنها في مجلسها باعتبار عضوين لكل مركز ، وأعضاء كل مجلس من مجالس المديريات يجتمعون لانتخاب عضو واحد ينوب عن المديرية في مجلس الشورى. ومن يسقط منهم في عضوية مجلس المديرية عند تجديد الانتخاب بالقرعة في نهاية الثلاث سنوات تسقط أيضاً عنه عضوية مجلس شورى القوانين، وينتخب مجلس المديرية بدلا عنه .

وكان يشترط للمضوية في مجلس الشورى إذا ناب العضو عن المديرية أن يكون من قبل عضوا في مجلس المديرية، وأن يكون ملما بالقراءة والكتابة وقاطنا في نفس المركز الذى ينوب عنه ، وأن يكون قد دفع المديرية خمسة وعشرين جنيها ضرائب أطيان يملكها في ذلك المركز مدة الستين السابقتين لانتخابه ، هذا إذا كان حاصلا على إحدى الشهادات العالية ، وخمسين جنيها إن لم تكن لديه شهادات .

أما عضو المجلس في المدينة فيجب أن يكون حائزا للشروط المذكورة، إلا أن الحجة والمشرى أو المحبين جنيها يجب أن تكون قد دفعت عن عوائد أملاك في نفس المدينة التي ينتخب فيها ، وأن يكون اسمه مدرجا في كشف

الرشحين للانتخاب عن خمس سنوات ماضية ، وألا يكون من رجال الجيش ولا من موظفي الحكومة (إلا إذا كان عمدة) .

ومنذ إنشاء هذا المجلس حتى ٣٠ يونية عام ١٩٠٩ ، كان يختص في أوائل شهور فبراير وأبريل ويونية وأغسطس وأكتوبر وديسمبر ، ثم عدل موعد افتتاح دور انعقاده المادى إلى اليوم الخامس عشر من شهر نوفمبر من كل سنة ، ويبقى انعقاده مستمراً لغاية آخر شهر مايو من السنة التالية .

وقد استمر هذا المجلس مدة ثلاثين سنة ، عقد فيها ٦٥٧ جلسة في ٣١ دور انعقاد عادى ، وسبع جلسات في اجتماعين غير عاديين ، في المدة من ٢٤ نوفمبر سنة ١٨٨٣ إلى آخر مايو سنة ١٩١٣ (آخر جلسة له) حصل فيها تجديد انتخاب أعضائه أربع مرات ، أما من كان يفصل منهم عن عضوية المجلس - بسبب سقوطه عند تجديد الانتخاب بالقرعة لمجالس المديرية في نهاية الثلاث سنوات أو لأسباب أخرى - فهؤلاء كان يتم انتخابهم في أثناء أدوار الانعقاد العادية . وكانت جلساته سرية لا يحضرها سوى أعضائه ، إلى أن صدر القانون رقم ٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية .

أما الميزانية فكانت ترسل إليه في أول ديسمبر من كل سنة ، لتعرض عليه لإبداء آرائه ورغباته ، وتبلغ هذه الآراء والرغبات إلى وزير المالية الذى يجب عليه في حالة رفض اقتراحات المجلس أن يبين الأسباب الدامجة لذلك ، دون أن يترتب على بيان هذه الأسباب جواز المناقشة فيها ..

وكان محظوراً على هذا المجلس المناقشة في المسائل السياسية أو الدين العمومى وكل ما التزمت به الحكومة بقانون التنصية ، أو بمعاهدات دولية . وكان للتدبير حق حل المجلس ، وفي هذه الحالة تنتخب مجالس المديرية الأعضاء النددوين المستجدين خلال الثلاثة شهور التالية لتاريخ الحل ، أما الأعضاء الدائمون فمستمر عضويتهم في المجلس الجديد . وكان للوزراء حق الاشتراك

في مداولات المجلس، وعليهم أن يقدموا له كافة الإيضاحات التي يطلبها منهم، متى كان ذلك غير خارج عن حدوده .

وكانت آخر جلسة لهذا المجلس في ٣١ مايو سنة ١٩١٣ .

وقد قام مجلس شورى القوانين في مدة هيئته المجلس بوضع معظم القوانين والوائح وغيرها التي ظلت سارية في كافة وزارات الحكومة ومصالحها الحالية حتى عهد قريب ، بل ربما كان بعضها لا يزال معمولاً به حتى اليوم .

وتشكيل المجلس على هذا النحو قصد به وضعه تحت سيطرة الحكومة ، فإن قلة عدد أعضائه ، وجعل الأعضاء المنتخبين ستة عشر ينتخبون بهذه الطريقة للموجة ، وتعيين الحكومة أربعة عشر عضواً ، وحرمان المجلس كل سلطة ، وقلة عدد جلساته وجعلها سرية . . كل هذه العوامل جعلت منه أداة في يد الحكومة . فهو في الظاهر هيئة شورية قيل إنها تنوب عن الأمة ، بينما هو في الواقع هيئة تتألف وتعمل تحت سيطرة الحكومة ، ولا تستطيع أن ترفع للأمة صوتاً ، ولا أن تمتد الأمة عليها في توجيه سياسة الدولة أو تأليف الوزارات وتبديلها ..

الجمعية العمومية :

أنشئت الجمعية العمومية بموجب الأمر العالي الصادر في أول مايو سنة ١٨٨٣ ، وكان عدد أعضائها يتراوح بين ٨٢ و ٨٤ (حسب عدد الوزراء) . وكانت تؤلف من الوزراء ، ومن رئيس ووكيلي وأعضاء مجلس شورى القوانين الدائمين والمنتخبين ، ومن أعضاء آخرين عديمي ٤٦ ، منهم ١١ ينتخبون بواسطة المحافظات في المدن والنفور ، و ٣٥ ينتخبون بواسطة مندوبي اللديريات . ومدة عضوية الأعضاء ست سنوات ، ويجوز إعادة انتخابهم على الدوام ، وليس لهم مرتبات ثابتة ، بل تصرف لهم مصاريف انتقال .

ويرأس هذه الجمعية رئيس مجلس شورى القوانين ، وتنفذ جلساتها مرة

على الأقل كل سنتين ، وللغدير الحق في عقدتها وفضها وحلها ، وفي حالة حلها
تجرى الانتخابات الجديدة في مدى ستة شهور ، وكانت جلساتها سرية ، ولا
يجوز لها أن تتداول في أمر إلا إذا كان حاضراً منها ثلث أعضائها ، فإذا تساوت
الأصوات فرأى الرئيس مرجح للفرق الذي ينضم إليه .

وقد عقدت الجمعية ٦٤ جلسة في ١٦ دوراً في المدة ما بين ٢٨ يولييه سنة
١٨٨٣ إلى ٣١ مارس سنة ١٩١٢ ، حصل فيها تجديد انتخاب أعضائها أربع
مرات . وكانت جلساتها لا يحضرها سوى أعضائها ، إلى أن صدر القانون رقم
٣ في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ فأصبحت علنية ابتداء من جلسة ٩ فبراير سنة ١٩١٠ ،
وهو تاريخ صدور لأئمة علنية الجلسات .

وكان لا يجوز ربط ضرائب جديدة ، أو رسوم على مقولات أو عقارات
أو عوائد شخصية في مصر إلا بعد موافقتها .

وتستشار الجمعية لإبداء رأيها في السائل والشروعات التي تبعث بها إليها
الحكومة ، كالسلف العمومية وإنشاء أو ردم الترع ومد أى خط من خطوط
السكك الحديدية ماراً في جملة مديريات ، وعن فرز عموم أطيان القطر لتقدير
درجات أموالها .

وكان الجمعية أن تبدي آراءها ورغباتها في سائر النواحي المالية أو الإدارية ،
وعلى الحكومة إذا لم تأخذ بهذه الآراء أو الرغبات أن تخطر الجمعية بالأسباب التي
دعتها لذلك ، دون أن يترتب على الإخطار بهذه الأسباب جواز المناقشة فيها .

وليس بين أعمال هذه الجمعية ما يستحق الذكر ، سوى رفضها بمجلس
٧ أبريل سنة ١٩١٠ مشروع امتداد امتياز شركة قناة السويس بإجماع الآراء ،
« ما عدا الوزراء ومرقس سميكة بك الذي رأى قبوله مع التعديل » ، وطلبها
إنشاء مجلس نيابي لمصر .

جهود إسماعيل أباطة النائب

لقد كان النجاح الذى أدركه إسماعيل أباطة فى حياته الصحفية خليقا أن يفتح له الباب على مصراعيه لخدمة بلاده فى المجلس النيابى الذى كان قائما وقتذاك ، وهو مجلس شورى القوانين . فتقدم للانتخاب فى يناير سنة ١٨٩٦ ففاز بالمعصية ، وكانت عضوبته لهذا المجلس تبيح له الحق فى عضوية الجمعية العمومية .

وإذا نحن استعرضنا تاريخ حياة إسماعيل أباطة باشا كنائب ، لوجدنا تلك الحقبة من حياته أشرف الصفحات وأنبها فى تاريخ الحياة النيابية ، ولشهدنا سلسلة متصلة الحقائق من الكفاح القوى المتواصل والجهود الجبارة ، ولرأينا أنه لم يكن من طراز النواب الذين يعتمدون فى بناء مجدهم على الخطب الزنانة ، ولكنه كان من طراز مختلف جد الاختلاف .

كان النائب الباحث المنقب الذى يدرس الموضوعات التى يتصدى للتحديث عنها أوفى دراسة . وقد تمترضه قطعة مبهمة فيسهر الليل كله ويقوم النهار كله حتى يصل إلى كنهها الصحيح . كذلك لم يكن أباطة باشا من النواب الذين يكتفون ببذل جهودهم فى المجالس النيابية تاركين نتائج هذه الجهود فى كفة القدر ، بل كان يقبع تلك الجهود بأخرى متواصلة خارج المجلس ، طارقا كل باب يرى فى طرقة مصلحة لوطنه .

وتحقيقا لآماله ونأييدا لمقترحاته كان يجمع النواب خارج المجلس فى داره ، أو يجمع بهم فى أى مكان آخر - حسب الظروف - ليقنعهم بوجهة نظره ويفسر لهم ما لا يتسع المجال لتفسيره حتى يضمن تأييدهم . وكان وليد العلاقة بالخضور له الزعيم مصطفى كامل ، بتزاوران ويتبادلان الآراء ، وازدادت صلته وثوقا بالسيد

على يوسف صاحب « اللؤيد » ، وكان منزله متتدي للأدباء وللعلماء غيرهما ،
أمثال حسين رشدي باشا ، وعدلى يكن باشا ، وأحمد شوقي بك .

لذلك لم يكن أحمد شفيق باشا ، صاحب « الحوليات » ومؤلف « مذكراتى
فى نصف قرن » مغاليا عندما قال : « لو كانت حياة مصر الثياوية فى عهد
أباظة باشا كالخياة الثياوية فى أوربا لكان أباظة باشا يحاكي جيوليتى Giolitti
بإيطاليا أو كليمانصو بفرنسا ، فهم جميعا أهل قدرة فى تدير للتاورات البرلانية
ومن الخطباء القوهين وأهل صراع وكفاح » .

وقد يكون من الثبن أن نختار من حياة أباظة باشا الثياوية مواقف دون
أخرى ، أو ثبت له بعض آرائه ونهمل البعض الآخر ، فكل مواقفه مشرفة
وكل آرائه عملية مدعمة بالبراهين ، ولكننا سنذكر أكثر مواقفه تألقا
وأهمها أثرا .



إيقاف الرأى العام على أعمال مجلس الشورى :

وأول ما يطالعنا من أعمال إسماعيل أباظة هو اهتمامه بنشر ملخص لما دار
فى كل جلسة من جلسات مجلس الشورى ، إذ انتهز - كما قدمنا فى الحديث عن
جريدة « الأهالى » - فرصة إصداره لتلك الجريدة وأخذ ينشر بها ملخصات
للجلسات لإيقاف الرأى العام على ما يدور بالمجلس . وقد بدأ بذلك منذ الجلسة
الأولى التى حضرها ، وكانت فى ٢ فبراير سنة ١٨٩٦ .



الالة الأعضاء غير الميدين :

وفى الجلسة الثانية يوم الخميس ٥ فبراير سنة ١٨٩٦ - طالب بإقالة الأعضاء
الدائمين « ممن لا يستطيعون قولاً ولا حركة . من عضوية المجلس واستبدالهم

بسوام من فييدون الحكومة والأهالى بأرائهم الصائبة وأفكارهم الثاقبة »

• • •

الطالبة بتخفيض الضرائب .

وكان أول اقتراحاته بجملة ١١ فبراير سنة ١٨٩٦ بمجلس شورى القوانين للطالبة بتخفيض الضرائب تخفيفا عن الأهالى ، وإشراك الجمعية الموسمية في تقدير درجات أموال الأتليان ؛ وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

• • •

تمويش العجز عند فك الزمام :

وأعقب ذلك باقتراح آخر هو تعديل قاعدة شاذة جرت عليها الحكومة وهى أنها كانت عند فك الزمام تمتد الزيادة فى مساحة أرض يملكها شخص ما ملكا للحكومة ، ومن ثم تقوم بينهما لمن يشاء ، بينما يكون هناك عجز فى أرض شخص مجاور أو فى نفس الحوض .

وقد اقترح إسماعيل باشا أن تضاف الزيادة للأرض التى يظهر بها عجز مادات مجاورة أو قريبة ، وقد وافق الأعضاء على هذا الاقتراح .

• • •

مقترحات لربعة

وفى جلسة الجمعية الموسمية فى ١٢ فبراير سنة ١٨٩٨ تقدم بأربعة اقتراحات ، قدم لها بمقدمة نصها :

« معلوم أن الأمة المصرية متأخرة تأخرأ فاضعا فى معارفها العمومية ، ومنحطة انحطاطا هائلا فى ثروتها المالية بالنسبة لما وهبها البارى من خصوبة أرضها ومزايا جوها ونيلها ، عديمة الاهتمام بالاكتشافات والاختراعات الزراعية وتحسيناتها المصرية ، قليلة المتاية بالاحتياطات الصحية وبمستلزمات الحضارة والمدنية .

ولما كانت هذه الأحوال أشبه بأعراض لمرض التأخر والانحطاط والاستبداد ،
الذى ما من أمة إلا وأصيبت به وكانت له معها أدوار وأزمان ، فلعلجة هذا
المرض وتلك الأعراض كالعلاج غيرنا من الأمم السامية الآن أقترح على
حضرات أعضاء الجمعية تقرير مخبرة الحكومة بما هوأت :

(١) تعميم التعليم - ولو الابتدائى - بين سائر طبقات الأمة ، بإنشاء
كتاتيب نظامية فى كافة البلدان والمزب الجسمية ، لتبديد غيوم الأمية وكشف
ظلمات الجهالة اللتين هما علة كل المصائب وأم النوائب التى ألت والتى ستل بالبلاد ،
ما دام الجهل مخيا وسائداً على مجموع الأمة بالحالة التى هو عليها الآن .

ولما كانت حكومتنا - كثيرها من الحكومات - لا يمكنها أن تقوم
بهذه المهمة العظمى بمفردها ، بل لابد لها من معونة الأمة ومساعدتها ، وخصوصا
فى مثل الظروف الحاضرة ، فالذى أقترحه على إخوانى هو أن يقرروا مساعدة
أنفسهم وأمتهم على نوال هذه الأمانة ، بتقرير رسم كافٍ لإنفاذ هذه الغاية ،
يمجرى تحصيله سنويا مدة أربع سنوات على الأقل بواسطة عمال الحكومة ،
ثم بعد مضى تلك المدة تبحث الجمعية فى يوم كهذا فيما إذا كانت إيرادات
محلات التعليم كافية لها بدون مساعدات ، أخرى أو غير ذلك .

وإننى أترك للجمعية حق تقدير ذاك الرسم ، ونوع الشيء الذى يتقرر عليه ،
سواء كان على الفنان أو على النفوس أو الاعتبار كأجرة الفجر مثلا ، وللجمعية
الرأى أيضا فى أن تجعل المبالغ التى تحصل من ذاك الرسم تحت تصرف نظارة
المعارف ، أو تحت تصرف مجلس فى كل مديرية يتشكل لهذه الغاية من اللدير
بصفة رئيس ومن أعضاء بملد مرا كز المديرية ، ويكون من خصائص هذا
المجلس تعيين مكان ونفقات كل كتاب بمرعاة أهمية كل جهة ، وملاحظة
إدارة التعليم وسير واستقامة المعلمين وانتخابهم وتهدير مرتباتهم .

أما وضع المنظمات العامة لتلك الكتابيب ، وبيان ما يدرس فيها من العلوم أو الصنائع ، فالرجح فيه يكون لمجلس شورى القوانين ، لتوحيد تلك المنظمات وأنواع العلوم بكافة كتابيب القطر .

وفى هذا المشروع من الفوائد العظمى :

أولاً : فتح وتكوين الأذهان ، وتحسين نشأة الأحداث الموكول لهم أمر مستقبل البلاد ، وإحياء عواطف السعى والجد والنشاط ، وتربية الملكات الشريفة فى مجموع الأمة وفى أفرادها ، ليقضى لها أن تنهض من سقطتها وأن تنبوا فى يوم من الأيام عرش السعادة والاستقلال .

وثانياً : تشغيل ألوف من الشباب أبناء البلاد — الذين تعلموا — فى الدواوين ، أو تخرجوا فى الكتابيب والمدارس ثم خرجوا منها قبل تكميل التعليم ، وأصبحوا بغير عمل علة فى جسم الأمة وضربة على النظام العام ، حيث عززوا جيوش القشدين والمتسولين والمزورين والنصابين المنتشرين فى العاصمة وفى سائر المدن والأقاليم .

نعم ، للحكومة أن تقول فى هذه الحالة الأخيرة : إن الأمة التى تريد أن تتصرف بنفسها فيما تقرره عليها من الرسوم لتعميم التعليم بين أبنائها ، فى وسمها أيضاً أن تقوم بهذه المهمة ، بواسطة جمعيات من أعضائها بدون احتياج لتوسط الحكومة ، كما هو الجارى فى البلاد الأوروبية . . . لكن لا يخفى على الحكومة أن الأمم الناهضة لا تستغنى — فى حالة نهضتها — عن مد يد المساعدة وللمونة لها من الأجنى فضلاً عن ولادة أمورها ، هذا فضلاً عما دلت عليه التجارب من أن الأمة لا تستطيع أن تقوم بعمل مفيد صالح ويكون له نصيب من النجاح إلا إذا كان للحكومة فيه يد وعمل ، فضلاً عن ذلك فإن ولادة الأمور لم يشهدوا للأمة لحد اليوم بأنها صارت كفو الإصلاح أحوالها وتقرير أمورها بنفسها . . . »

وقد رأى الأعضاء عرض ذلك الاقتراح على مجلس شورى القوانين ،
وإذا رأى للجلسى ربط رسوم جديدة فتدند يطلب من الحكومة عقد الجمعية
المعموية للنظر فى ذلك .

(٢) التماس سى الحكومة فى إنشاء بنك لتسليف قود لأهالى وأعيان
القطر ، رهنا على عقاراتهم بفوائد معتدلة ، لإعازهم من مرض الأرباح الباهظة
الذى كان من أعظم أسباب كل البلاء والمصائب التى آلت فى الماضى بإقطر
المصرى ، والذى هو أشد علة يخشى منها فى المستقبل على البقية الباقية من
ممتلكاتها ، ولا سيما أن ترك هذا المرض على حاله الحاضرة يحبط بلا شك كل
سى فى تنمية ثروة الأمة ، ويسقط كل اجتهاد فى تحسين حالتها المالية ، مهما
كانت مساعى واتقار القائمين بأمر النظام والإصلاح .

ويشاركنى فى هذا القول كل من اختبر أحوال الأهالى، وعلم بأن القنشرين
التنويرين من أهل الأرياف يدفعون أرباحا على ديونهم من ١٨ إلى ٣٦ فى المائة
سنويا ، أما عامة الأهالى فإنهم يدفعون على المائة أرباحا لىاية مائة وخمسين
سنويا ! ويبان ذلك هو أن الفلاح يقترض قبل موسم حاصلاته بشهرين الجلبية
الواحد على أن يؤديه من محصولاته جنيها و ٢٥ قرشاً ، فشكلون أرباح المائة
على هذا الحساب مائة وخمسين سنويا .

ولهذا فلا يبالغ من يقول إن ملايين الجنيهاات المدينة بها أهالى هذه البلاد
معظمها — إن لم تكن كلها — فوايد ديون سبق تسديد أصولها، وهذه حقيقة
لا يجادل فيها مجادل ولا تخفى على رجال الحكومة ، بدليل ما قرروا من منذ
سنتين من تخصيص عشرة آلاف جنيه لتسليفها لأهالى بعض البلاد الفقيرة ،
ومن مشتري تقاوى القطن بمصرهم وصرفها للأهالى بأتمان مناسبة ومقسطة
لمدة أقساط ، فاعتصموا شكر الأمة ودعاهما على هذه المساعدة ، وإن كانت
زهيدة .

نعم ، يمكن أن يقال : إن البنك القارى المصرى يفتى عن البنك المطلوب . . فرداً على ذلك تقول : إن البنك القارى كان يفتى حقيقة لأنه أول مشروع استفاد منه أرباب الجدد والحزم من أبناء البلاد ، وأول بنك حارب المرابين فى العاصمة والأقاليم ، ولكن ما اضطر إليه أخيراً بحكم التجارب من كثرة التدقيق والتشديد فى مستندات الملكية ، وأوله خلو المقارات من سائر المازعات ، وما استقرته هذه التعريبات من الزمن الطويل ، وما قضى به نظامه من عدم حمل سلفيات أقل من ثلثائة جنيه ، كل هذه الأمور كانت سبباً لحرمهم كثير من الأهالى من فوائده ومزاياه ، وكانت مساعدة على رواج سوق المرابين بالربا الفاحش ، حتى سلبوا — ولا يزالون يسلبون — أملاك الأهالى ، تارة بطرق النش والتزوير ، وأخرى بفداحة الأرباح فداحة لا تطاق كما سلف البيان .

والحكومة الخيار فى إنشاء ذلك البنك ، إما من ملايين الجبهيات المكنوزة فى خزائن صندوق الدين ، والجارى تسليفها للأجانب على قراطيس بثلاثة المائة سنوياً ، إذ الأمة المصرية أولى من غيرها بالانتفاع بأموالها ، ولا سيما وأن عقاراتها ليست بأقل اعتماداً من تلك القراطيس التى لا قيمة لها إلا بضاعة تلك المقارات ..

وإما من أموال شركة مالية كشركة البنك القارى مثلاً أو غيرها ، تجمل لها فرعاً فى القطر المصرى وتمد لها الحكومة يد المساعدة فيما يلزم لها من المعلومات لإثبات ملكية العقار وخلوه من الحقوق الأخرى ، لإزالة الأسباب التى جعلت البنك القارى غير واف بمحاجة الأمة التى تطالب بها الآن .

ولما أخذت آراء الأعضاء ، تقرر — بالأغلبية — عدم الموافقة على هذا الاقتراح .

٣ — إقامة معارض زراعية سنوية بمواسم الأقاليم :

أولاً : لتوسيع نطاق المعلومات والمعارف الزراعية ،

وثانياً : لتسهيل علم كل جهة بما تستكشفه الجهة الأخرى من أصناف التقاوى الجيدة ، أو التي تمعلى محصولاً أكثر ، أو يكون ضررها للأرض أقل ، أو لا تستغرق من الزمن بالأرض ما يستغرقه بالأرض مثيلها ،

وثالثاً : معرفة ما يطرأ على الآلات الزراعية الاعتيادية من التحسينات المصرية ، وما يستحدث من الماكينات البخارية وغير البخارية ؛

ورابعاً : لتوجيه المهن وصرف الأفكار للاهتمام بأمر الزراعة والتفنن في تحسينها ، وبث روح التسابق والتنافس بين سائر طبقات الأمة ، التي هي مادة وجودها وينبوع ترونها وحياتها .

وتكون تلك المعارض تابعة في نظاماتها لمرض الزراعة الأكبر الجارى إقامته سنوياً في العاصمة ، أما نفقاتها فن إيراد دخلها ، وبما يقرره لها في كل مديرية — إن اقتضى الحال — مجلس المديرية ، بمقتضى الحق الممنوح له في المادة الثانية من القانون النظامى المصرى .

وإننى على اعتقاد تام بعدم الحاجة لبيان مزايا المعارض التي أقيمت في بلادنا وبالبلاد الأورباوية ، حيث أن منافعتها لا تخفى على كل مطلع خير .

وقد اقترح المصطفى محمد بك نافع « أن نسأل الحكومة أن تساعد مادياً وأدياً مشروعات المعارض الزراعية التي تقام الآن صغيرة خفيفة غير زافية بالقصود ، إذ ليس بالسير على الحكومة أن تتبرع بجزء من المال لهذه الناية ، وأن تمنح أرضاً واسعة داخل العاصمة أو في ضواحيها ، تسوّ وتعد لأن تكون معرضاً سنوياً للزروعات على اختلافها ، وللواشى والآلات الزراعية ، ليتقاطر للزارعون من كل صوب إلى هذا المعرض ويشتركوا فيه ، ويمفوا منه كل

ما يحتاجون إليه من صنف جيد أو ماشية أو آلات مستجدة نافعة ، فيقتنوها
ويزيد إيرادهم بواسطتها ، وذلك كما لا يخفى ذو فوائد لا تقدر « .
ولما أخذت الآراء تقرر - بالأغلبية - الواقعة على رأى حضرة محمد
بك نافع .

٤ - تشكيل مجالس بلدية بأهيات الأقاليم وعواصم المراكز وبكل بندر
شهير ، مع تجاوز الحكومة عن إرادات تلك المجالس ، لصرفها فى ردم بركها
ومستغقاتها التى عجزت الحكومة عن تلافى أضرارها لحد الآن ، مع ما أصدرته
فى شأنها من القرارات والمنشورات ، ولتصعين طرق وداخلية البنادر خدمة
للسحة العمومية ، ولما تقتضيه حالة الحصار الحاضرة وللدينة المصرية .

ويمكن للحكومة إنشاء تلك المجالس فى سائر القرى والمرب والمكفور ،
بدون أن تكلف من عندها قرشاً واحداً . وذلك بتشكيل مجالس - أشبه
بمجالس المشيخات القديمة - من عمدة البلدة بصفة « رئيس » ومن الشايخ
والصراف والمأذون وكل شخص من أكابر المزارعين بصفة « أعضاء » .
وتكون تلك المجالس راجعة فى أعمالها ونظاماتها لمجلس المديرية الانتخابى ،
أو لمجلس آخر يشكل بها تحت رئاسة المدير لهذه الغاية كلما اقتضى الحال . ثم
إن لم تستقد الحكومة والبلاد من هذه المجالس فى السنة الأولى أو الثانية من
تشكيلها ، فلا بد أن تستفيد فى السنين التالية لها ، كما هو الشأن فى كل حديث
وجديد .

وقد رأى الأعضاء الاكتفاء بما سبق أن قام به مجلس شورى القوانين ،
من مخاطبة الحكومة بشأن إنشاء مجالس بلدية لبنادر سمائها ، وأن الحكومة
أجابت المجلس بزمها على تميم هذه المجالس بالبنادر شيئاً فشيئاً .

ويحذر بنا هنا أن ننوه بأن إسماعيل أباطة ، سعى سعيًا حثيثاً فى النهوض

بمدينة الزقازيق حاضرة الإقليم الذى نشأ فيه وتقيم به أسرته ، وذلك بتزويدها بالمياه العذبة النقية وبالنور الكهربائى فى الوقت الذى لم تكن تتمتع بتلك الميزتين سوى القاهرة والإسكندرية وبورسعيد ، وفى الوقت الذى كان يمارض فيه الإنجليز فى مثل تلك المشروعات باعتبارها مشروعات كالية لا تنفع لها الميزانية .

ويضاف إلى هذا عنايته بالناحية الاجتماعية فى الأسرة الأباطية ، إذ اهتم بتكوين جمعية تربط بين أفرادها العديدين وتمثل على النهوض بالنواحي الاجتماعية والرياضية والأدبية ، سميت «جمعية النشأة الأباطية» . وقد أصدرت تلك الجمعية مجلة سام فيها بأقلامهم عدد كبير من أعلام تلك الأسرة ، كالاستاذ عزيز أباطة والاستاذ فكرى أباطة وعشرات غيرهما .



دفاعه عن اللغة العربية :

وقد وجدت اللغة العربية فى شخص إسماعيل باشا أباطة أعظم ناصر وأكبر مطالب يجعلها لغة التدريس الأساسية بالمدارس المصرية ، فكان لا يترك فرصة إلا أثار فيها هذا الموضوع . وعلى الرغم من أن سمع زغلول ذكر بعض صمويات تحول دون تنفيذ تلك الرغبة فى الحال ، فقد تقرر أن يكون التعليم بالعربية تدريجياً .

وظل إسماعيل باشا يناصر التدريس باللغة العربية حتى فى التعليم العالى ، ولما قام وزير المعارف فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٩ بمرض قانون على المجلس خاص بإصلاح برامج التدريس بمدرسة الحقوق ، اغتتم أباطة باشا هذه الفرصة وألقى خطاباً قيماً فى ضرورة الملول عن استعمال اللغة الإنجليزية بمدرسة الحقوق ، واستعمال اللغة العربية بدلاً منها ، ومما جاء بخطابه ما يلى :

« نحن لسنا ضد اللغة الإنجليزية التي أوافق على أن نصلها ، ولكن لا نعلم الحقوق . لأن اللغة الإنجليزية لم توضع بها القوانين ، وليس بها مطولات ولا شروحات فقهية ، حتى أن المدرس الإنجليزي الذي يدرس القوانين باللغة الإنجليزية يرشد الطلبة إلى المؤلفات والشروح الموضوعة بالفرنسية » .

ثم يقول : « إن التدريس باللغة العربية يسهل تلقى العلوم ، كما هو واضح من إشارة ناظر المعارف إلى سهولة الشريعة الإسلامية على الطلبة ، فلم لا ندرس بها القوانين في مدرسة الحقوق ؟ ولنا أكبر الأمل في الحكومة الحاضرة - وخصوصاً ناظر المعارف - أن تهتم بعمل التعليم باللغة العربية ، ففي ذلك تسهيل على الطلبة وتكريم للغة البلاد » .

ويظل أباطة باشا على هذه الوتيرة حتى تنزل الحكومة عند رأيه ، وتأخذ اللغة العربية بعد بضع سنوات في الحلول نهائياً محل اللغة الإنجليزية ، وتصبح لغة التعليم في المدارس الابتدائية والثانوية وأغلب المدارس العليا .



• عنية جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية :

كانت جلسات مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية - في بادئ أمرها - سرية ، وكان محظوراً على الأعضاء أن يذكروا خارج المجلس ما كان يدور بين جدرانه ، كأنما كانت مهمتهم أن يتأمرؤا على الأمة ويتربصوا بها الدوائر ، لا أن يقوموا على صوالحها !

وحالة كهذه - بطبيعة الحال - لم تكن لترضى أباطة باشا ، لأنها لا تتفق وأبسط مميزات الحياة النيابية ، بلقاً ما بلغ قصورها . فظل يعمل على دفع هذه الوصمة عن المجلس ، ولذلك تقدم في جلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ باقتراح

جعل جلساته علنية ، بقرار المجلس تأجيل النظر فيه لعموم المستقبل . ثم أجل الاقتراح مرة أخرى ، وأخيراً صدر قانون بلنية الجلسات في ٣ مارس سنة ١٩٠٩ بعد أن ظلت سرية منذ إنشائها سنة ١٨٨٣ .

وكان لهذه العلنية أثر كبير في اهتمام الرأي العام بالمجلس ومداولاته ولقت أنظار الجمهور إليه ، كما أنها رفعت من قيمته في نظر الجمهور .
وتمس الوزراء للاهتمام بالمسائل العامة ، فضلاً عن أنها شجعت النواب على المناقشة على استرضاء الرأي العام .

وقد تقدم إسماعيل أباطة براءه للصحفيين ، نشرته جريدة الأهرام في مكان بارز من عددها الصادر في ٢٧ أبريل سنة ١٩٠٩ ، ناشدهم فيه أن يراعوا الحقائق في سرد الروايات ونقل المناقشات ، « حتى تكون صفحات جرائدكم — التي هي قطع متسلسلة من تاريخ مصر العام — مشتملة على حقائق في هذا الباب » .

وكانت أولى جلسات مجلس الشورى العلنية في أول يونيو سنة ١٩٠٩ ، ومنذ ذلك التاريخ بدأ النقد البرلماني في صحافتنا العربية ، وتطور النقد أحياناً إلى عتاب الأعضاء إذا قصروا في أداء الواجب وتحقيق الرسالة ، وإلى مهاجمة الحكومة إذا أهدرت حقوق الأعضاء والمجلس .

وقد أتى إسماعيل أباطة في تلك الجلسة الكلمة التالية :

« دولة الرئيس ، أيها السادة ..

أهني نفسي وأهني حضراتكم بهذا اليوم السعيد ، الذي — على ما وصل إليه بحثي في كتب التاريخ — هو أول يوم عقد فيه مجلس استشاري لجلساته علنية في هذه الديار ..

ولا ينبغي على حضراتكم طافى علنية جلسات المجلس من القوائد العظيمة ،
التي ألقاها إطلاع الأمة على أعمال المجلس ومناقشات حضرات أعضائه في
أوقاتها ..

فيلزمنا أن نتعد باطنًا وظاهرًا ، وأن نكون يدًا واحدة ، وأن نتشغل بما
يعود على البلاد بالسعادة والرفاهية ، وأن لا نألو جهدًا في هذا السبيل ، فإن من
جدَّ وجد ..

ولا ينبغي من عزمننا كون رأى للمجلس الآن استشاريا ، فإنه — باتحاده مع
الحكومة في السائل الاقتصادية التي ترجع إلى الزراعة والصناعة والتربية
والتعليم — يقدم الأمة ماديا وأديا ويخدم البلاد خدمات جليلة ..

وأملى وطيد في أن الحكومة تنفذ ما وعدت به بلسان رئيس مجلس نظارها ،
لأن وعد الحر دين عليه .. ولعل حضراتكم تتذكرون ما قاله عطفه بمجلة
الجمعية المصومية في ٦ فبراير سنة ١٩٠٩ ..

وترحب بحضرات أرباب الصحف ، فإنهم بأقلامهم يمكنهم أن يفيدوا
الأمة فائدة عظيمة : ينقون عقولها ، ويرقون آدابها وأفكارها ولشها ،
ويقومون الموج من فاسد الأخلاق ، ويدلون الهيئة الحاكمة على محال النقص
لتداركها .. فهم بهذا يؤدون لها خدمة عظمى يشكرون عليها .

وكذلك ترحب بمن تفضل بالحضور من الجمهور .»

ومن أطرف ما يروى في هذا الصدد ، أن اثنين من أعضاء المجلس رأيا
أباظة باشا مع بعض الصحفيين وهو يدلل لهم بيانات عن المجلس واتجاهه ،
فلاماه على خرق كرامة المجلس .. فضحك منهما وقال لهما في صراحة وحزم :
« إننا نشرع للأمة ، والواجب أن تعرف الأمة كل شيء عن عملنا . » وأردف

قائلا وهو يشير إلى المصنفين : « إننى صنفى بالجلس » وإننى مندوب هؤلاء » .

* * *

تعديل قانون مجالس المديرية :

كانت فكرة تكوين مجالس المديرية فكرة إنجليزية تقدم بها الاحتلال ، لتحل هى ومجلس شورى القوانين والجمعية العمومية محل مجلس النواب .

ولم يكن لمجالس المديرية - منذ قامت عقب الاحتلال البريطاني - رأى قطعى فى أى أمر من الأمور ، وإنما كانت تستشار فى المسائل المحلية الخاصة بمصالح المديرية ، وكان لها حق تقرير رسوم لصالح المديرية ولكن بعد تصديق الحكومة .

وأهمية تلك المجالس أنه كان ينتخب من أعضائها أعضاء مجلس شورى القوانين .

وعندما أرادت الحكومة تعديل نظام تلك المجالس طالب إسماعيل باشا بأبازة بتوسيع اختصاصاتها ، وكانت له فى هذا الميدان جولات موقفة ، إذ وقف فى المجلس يحاهد حتى ظفر بإدخال تعديلات وإضافات كثيرة على القانون الجديد الذى صدر فى ١٣ سبتمبر سنة ١٩٠٩ ، إذ زاد عدد أعضاء كل مجلس مديرية ، كما حولت المجالس سلطة قطعية فى فرض ضرائب إضافية على الأتليان لا تزيد عن خمسة فى المائة من مجموع الضرائب الأصلية ، لإتفاقها على المنافع العامة ومنها التعليم .. الخ .

وبذلك تحققت أمنية طالما نادى بها إسماعيل باشا ألا وهى نشر التعليم عن غير طريق الحكومة .

وكان ذلك القانون عملاً على إنشاء عدة مدارس ابتدائية وفنية في مصر
في الراكر بمختلف المديریات .

* * *

المطالبة بحق الأمة

في الاشتراك في إدارة أمورها

بجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٧ اقترح إسماعيل أبانلة باشا مخبرة الحكومة
لوضع مشروع قانون بتعديل المادة ٢٩ من القانون النظامي ، بحمل جلسات
المجلس علنية ، فقرر المجلس تأجيل النظر في هذا الاقتراح لأول انعقاد
الدور التالي. ولما عرض عليه بجملة ٢٥ من فبراير سنة ١٩٠٨ وافق على تشكيل
لجنة مؤلفة من تسعة من أعضاء المجلس لتتفر في مواد القانون النظامي وتبحث
في كل ما تقتضي الحالة تمديده منها ، على أن ترجى رفع تقريرها إلى هيئة المجلس
حتى يرد للشروع الجارى تحضيره بمعرفة الحكومة عن مجالس المديریات ،
فتأجل النظر فيه إلى شهر ديسمبر التالى .

وبجلسة ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ دارت مناقشة طويلة حول هذا
للموضوع ، تشعبت فيها آراء الأعضاء إلى خمسة اتجاهات :

١ — الاتجاه الأول : إيجاد مجلس نيابي .

٢ — الاتجاه الثانى : توسيع اختصاصات مجلس شورى القوانين ، والجمعية
المعمية ، ومجالس المديریات .

٣ — الاتجاه الثالث : تأجيل طلب المجلس النيابى إلى حين انعقاد
الجمعية المعمية .

٤ - الأتجاه الرابع : الانتظار إلى أن تتم اللجنة للمشكلة لتعديل القانون النظامي عملها فيه .

٥ - الأتجاه الخامس : تأجيل النظر في ذلك إلى الدور التالى .

فوافق المجلس على تأجيل نظر ذلك كله إلى الانقضاء التالى .
ونظراً لأهمية المناقشات التى دارت فى هذه الجلسة ، وما حوته من البيانات والإيضاحات القيمة بشرح رغبات الأعضاء ، يستطیع من شاء التوسع فى البحث والدرس الرجوع إليها بمحضر مجلس شورى القوانين المؤرخ ٣١ من أكتوبر سنة ١٩٠٨ .

وبجلسة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ قرر المجلس - باتفاق الآراء - ما هوأت :

« أن يطلب من حكومة » الجنب العالى » إعداد مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك الفعلى مع الحكومة ، فى إدارة أمورها الداخلىة وتدير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً فى مشروعات القوانين واللوائح التى تطبق على الأهالى ، وفى تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص للمعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والدين المسمى ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبايين من للصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو »^(١) الاستانة ، ولا على كل ما ارتبطت به الحكومة من التمهيدات والاتفاقيات ؛ وبعد إعداد هذا القانون ييمث به إلى مجلس شورى القوانين لإبداء رأيه فيه ، وهذا عملاً بالمادتين ١٨ و ١٩ من القانون النظامى » .

ثم قرر حل لجنة التسعة التى ألفتها بجملة ٢٥ من فبراير الماضى للنظر فى تعديل القانون النظامى ا كتفاء بالقرار الساف الذ كر ، وتشكيل لجنة خصوصية لنظر مشروع قانون عجائس للديريات .

(١) ويركو : ضريبة جلت على أبواب الحرف والصناعات وخصمت لعدد الجزية الثانية

وبجلسة يوم الثلاثاء الموافق ٢ من فبراير سنة ١٩٠٩ أجاب عطوف بطرس باشا غالى رئيس النظار على رغبتى الجمعية العمومية ومجلس الشورى الخاصتين بطلب إنشاء المجلس النيابى بما يأتى :

« ترى الحكومة أن الوقت لم يأت بعد لتشكيل مجلس للنواب يرجى منه النفع العام الذى ينتظر من المجالس النيابية ، ولكنها تشغل الآن فى توسيع اختصاصات مجالس المديریات »

وعلى أثر هذا التصريح قدم اثنان وثلاثون عضواً من أعضاء الجمعية العمومية اثنين وثلاثين اقتراحاً — بجلست الأرباء والخميس والسبت للتعقد فى ٣ و ٤ و ٦ من فبراير سنة ١٩٠٩ — بطلب مشروع قانون بمنح الأمة حق الاشتراك القضى مع الحكومة فى إدارة أمورها الداخلية ، على الكيفية التى طلبها مجلس شورى القوانين ، وبالصيغة التى وضعها بجملة أول ديسمبر سنة ١٩٠٨ السابق ذكرها ، كما تقدم اقتراح من حضرة عبد الحميد همار بك يطلب فيه من هيئة الجمعية ألا تنظر فى شيء حتى تجيها الحكومة إلى ما طلبت من المشاركة ، سواء كانت تلك المسائل مبروزة من الحكومة أو من قبل الأعضاء ، ولقى الاقتراح من الجمعية تأييداً كبيراً . ولكن الحكومة اكتفت بالإدلاء بالبيان التالى بالجمعية العمومية بجملة ٦ فبراير ١٩٠٩ ، إذ قال رئيس الوزراء :

« بمناسبة ماقررت الجمعية الآن من تأييدها ما طلبه مجلس شورى القوانين ، من جهة رغبتى فى إعداد قانون بمنح الأمة حق الاشتراك مع الحكومة ..

أحييكم بأن الحكومة قد نظرت فى ذلك الطلب ، وهى تجيب المهيتين بأنها تريد أن تشرك الأمة معها فى كل ما يتعلق بإدارة البلاد الداخلية ، ونسعى للوصول إلى هذه الغاية بالتدرج . ولقد برهنت على هذه الإرادة بأن بدأ النظار بالحضور فى جلسات مجلس شورى القوانين ، وبمستشارته فى لوائح التعليم

وقوانينه ، بعد أن كانت لا ترسل إليه من يوم تشكيله ، وسنظر مع المجلس المذكور في مشروع توسيع اختصاص مجالس المديرية ، التي هي أساس الهيئات النيابية ، وتتمش أن تتوصل بالانحدام مع أعضائه إلى حل مناسب لما يرغبون إدخاله من التعديلات في المشروع .

هذا وإن من نية الحكومة الاستمرار على السير في هذا الطريق ، حتى تتوصل - بالتدريج - إلى تحقيق الاشتراك المطلوب .

ثم أثير الموضوع مراراً في الجلسات التالية ، دون إجابة أو تشريع واضح . وفي جلسة ٢٢ يونية سنة ١٩٠٩ قدم أباظة باشا مشروعاً للطلب الذي تقدمت به الجمعية العمومية لمجلس الشورى إلى الحكومة في هذا الشأن ، ونصه : « أن يطلب من حكومة الجنب العالي إعداد مشروع يمنح الأمة حق الاشتراك الفعلي مع الحكومة في إدارة أمورها الداخلية وتدير شئونها المحلية ، وأن يكون رأيها تقريرياً في مشروعات القوانين واللوائح التي تطبق على الأهالي ، وفي تقرير الضرائب والرسوم ، بحيث لا يكون لهذا القانون تأثير على نصوص المعاهدات الدولية ، والامتيازات القنصلية ، والذين العمومي ، وأحكام قانون لجنة التصفية ، ولا على كل ما يتعلق بالأوروبيين من المصالح والحقوق الواجبة الاحترام ، ولا على « ويركو » الأستانة ، ولا على ما ارتبطت به الحكومة من التعهدات والاتفاقات ، مشفوعاً بهذا القانون بمشروع قانون آخر بتعديل نظام الانتخاب وإبلاغ أعضاء المجلس إلى عدد تتحقق به النيابة عن الأمة بمعنى أكل من الحالة الراهنة ، بحيث يكون عدد أعضاء المجلس ستين عضواً » وقد تقرر بالإجماع تبليغ هذا الطلب للحكومة .

وفي جلسة ٢٤ مارس سنة ١٩١٠ ناقشت الجمعية العمومية هذا الموضوع وتقدمت بطلب إلى الحكومة ، هو في مجموعه نفس الطلب الذي قدمه أباظة

باشا بمجلس الشورى فيما عدا التصديق المقترح لعدد أعضاء المجلس .
وظلت هذه الأمانة تتردد في مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية
حتى أدمجت الجمعية والمجلس في هيئة واحدة سميت « الجمعية التشريعية » ،
صدر قانون بإنشائها في أول يوليو سنة ١٩١٣ وافتتحت في ٢٢ يناير سنة ١٩١٤
وانتهى دور انعقادها في يولية سنة ١٩١٤ .

* * *

رغفا بالقوانين (حماية الاحداث واليتامي) :

في جلسة ١٦ ديسمبر سنة ١٩٠٨ نوقش مشروع قانون المعاشات للملكية
(المدنية) ، فأعرض إسماعيل أباطة على نص المادة ٢٧ التي نصت على أنه
لا يصرف للأولاد الذكور معاش بعد الثامنة عشرة ، واقترح أن يضاف إليها :
« إلا من كان منهم معاقاً بعاهة تمنعه عن الكسب » .

وفيا يختص بالبنات كان للمشروع هو حرمان البنات من المعاش متى
أكملن العشرين أو كن متزوجات قبل هذه السن ، فأقترح مد المعاش حتى
تنزوج البنت ..

وقد وافق المجلس على ذلك .

* * *

وفي جلسة ١١ أبريل سنة ١٩١٠ عرض مشروع لتعديل قانون إبادة دودة
القطن ، نص فيه على تحديد سن الذكور للكفيل بالعمل في إبادة الدودة من
تسع سنوات إلى خمس وعشرين ، بالأجر الذي يقدره المدير لكل مركز من
مراكز المديرية في الجهات المصابة . وقد عارض إسماعيل باشا في ذلك
للمشروع قائلاً :

« ليس من الرحمة ولا من المصلحة ، أن ننقل أطفالاً صفاراً من مراكزهم
التي فيها آبائهم وأمهاتهم ، إلى مراكز أخرى لا يجدون فيها من يعولهم ولا

من يقوم بحاجاتهم الضرورية . ونحن نحرص على حفظ محصول القطن من أن يصبه ضرر ، ولكن يجب علينا ألا نضحي في سبيل ذلك بمصلحة أخرى » .
وقال : « إن زراعة القطن أهم مصلحة في التطور المصري ، ولكن لا يجب أن نضحي في سبيلها بهؤلاء الأطفال العفار » .

وقد عدلت المادة ، ورفعت السن إلى ما فوق ١٣ سنة .

* * *

حق سؤال الوزراء :

لم يكن سؤال الوزراء عن شئون الدولة معروفا في مجلس شورى القوانين ، وكان المجلس يعلم أنه بغير هذا الحق لا يستطيع أن يؤدي واجبه على صورة مرضية ، فظل يطالب به ويجاهد في الحصول عليه ، فلم يسمع الحكومة إلا أن تنزل للمجلس عن هذا الحق ، وتلى خطابها الذي أقرت فيه ذلك بجملة المجلس في ٢٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩ .

ولكن أباطة باشا لاحظ أن هذا الخطاب لا يعطى الأعضاء حقاً دائماً ، إذ يجوز المدول عنه بكتاب يلنيه ، ولذلك اقترح قبول هذا الخطاب مؤقتاً ، مع ضرورة سن تشريع يكفل ذلك الحق . وقد جرت بينه وبين رئيس الوزراء مناقشة جاء فيها :

عطوفة رئيس النظر : حق توجيه الأسئلة هو منحة من الحكومة للمجلس . .

أباطة باشا : إننا لا نقبل أن يقرر هذا الحق بخطاب ، وإلا فإنه يلنى في المستقبل بمثله . ثم إننى أوجه نظر رئيس النظر إلى أن توجيه السؤال حق وليس منحة ، لأنه مقرر في القانون النظامى بالمادة ٢٨ منه ، فإن كنا نطلب الآن شيئاً فإنما نطلب قانوناً منتظماً لهذا الحق لا منشأ له .

ناظر الحثانية : إن رفض السؤال وتمديده من الحكومة متبع في مجالس أوروبا النيابية .

أباظة باشا : أعطونا ما للمجالس النيابية الأخرى من الحقوق ، وخفوا
منا كل ما علينا من الواجبات ..

عطوفة رئيس النظار : أنا لا أريد أن أجارى سعادة إسماعيل أباظة باشا
في خطابه الطويل الذى ألقاه ليؤثر على السامعين ، إن سعادة أباظة باشا بروج
لآرائه مهما كانت تلك الآراء ..

أباظة باشا : إننى أروج لآرائى لأنها هى الآراء الصالحة وهى الآراء التى
تشهدون جميعاً بفضلها بعد إقرارها .

ولكن الحكومة أصرت على موقفها .

* * *

الامتناع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى

اعتاد المتعمد البريطانى أن يتقدم كل عام إلى وزير الخارجية البريطانية
بقرار شامل عن أحوال مصر من جميع النواحي ، ومنها الجمعية العمومية
ومجلس شورى القوانين .

وكان ما سكتبه السير إلدون جورست عن مجلس شورى القوانين عام
١٩٠٩ فيه قد جازح لهذا المجلس .

فقد اتهم مجلس شورى القوانين بأنه يرجع القهقرى ، لأنه لم يعد يحسن القيام
بخصيه من الأعمال الإدارية كما كانت يحسنها من قبل ، وأنه — وهذا هو
بيت القصيد — « أضاع وقتاً طويلاً فى مناقشات عقيمة فى الحكومة النيابية ، لم
تأت بفائدة ما فى تمهيد السبيل للنظر فى هذا الأمر ، ولا أظهرت أدلة جديدة
على استمداد الأمة للحكم الذاتى ، بل أضاعت وقتاً وتعباً كان يمكن صرفها
فى وجود أفضل » .

كما اتهم المجلس بالبطء والتسويق فى نظر المسائل التى تمرض عليه .

وقد أثارت هذه الاتهامات ثائرة أباطة باشا وزملائه . ولما أثار الباشا الموضوع بالجلس أهم به بطبيعة الحال ، وتكونت لجنة من أباطة باشا وآخرين لمناقشة ما كتبه السير جورست والرد عليه .

وكان الرد سهيا ، فند كل ما ذهب إليه جورست . وظهر من عبارات الرد وما ورد به من أفكار أن أباطة باشا هو الذى قام بكتابه ؛ ونفى الرد بالجلس ووافق الأعضاء عليه .

* * *

مناقشته لميزانية الدولة

كانت مناقشة أباطة باشا للميزانية مناقشة جريئة صريحة ، سجل بها لنفسه صحيفة مجد خالدة ، وكان في خطابه المثل الأعلى للنائب الحريرى على أداء الأمانة التى فى عنقه أداء كاملا غير منقوص .

كان ذلك فى يوم ٣ يناير سنة ١٩١٠ ، إذ ألقى بمجلس شورى القوانين خطابه عن السياسة المالية للدولة ، وهو الخطاب الذى اعتبر فيما بعد مرجعا يعتد به فى هذه الشؤون ، كما أنه ترجم إلى اللغتين الفرنسية والإنجليزية ، وتهافت عليه رجال الاقتصاد والمال من أجانب ومصريين تهافتا عجيبا ، لأنه ألم فيه إلما واسما ، وعرض تحت كل موضوع الميوب الموجودة فى كل نظارة أو مصلحة ، متمسدا دائما على الإحصاءات والأرقام . ولقد وفق أبلغ توفيق عند كلامه عن احتياطي الدولة وإمساكه بتلابيب الحكومة متلبسة بالإضاق منه على توافه الأمور .

وقد بدأ خطابه بمبارات لبقة يحامل فيها الحكومة ويمجد للمجوم الذى سيشتنه عليها ، قال :

« إنا وإن كنا قد وقفنا في هذا اليوم لانتقاد بعض تصرفات الحكومة في إدارة الشئون المالية ، إلا أن لنا وطيد الأمل وعظيم الرجاء في أن تفت وفتات متعددة في الأيام المستقبلية لإسداء حكومتنا الرشيدة جزيل الشكر — كأُسديناها في الأيام الماضية — كلما ساعدتنا الظروف على ذلك ، وهذه محاضر جلسات مجلس شورى القوانين مملوءة بآيات الحمد وبعبارات الثناء المستطاب ..

يقال إنا ننقد الحكومة بقصد تقييدها أو التشهير بها ..

حاشا وكلا .. وألف مرة حاشا وكلا .. لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان في هذا الوجود يتشرف ويفتخر بوطنه وبمحكمته ، قبل أن يقشرف ويقشفر بنفسه وبآبائه وأجداده ..

من ذا الذي يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ .
من ذا الذي يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تمحط من قدرها وكرامتها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك السكامة ؟ .

نحن إن انتقدنا حكومتنا ، فلا نتنقدها إلا محبة فيها ، وغيره عليها ، ورغبة منا في إعلاء شأنها وطهارة سمعتها ..

ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كاللحج للطعام : مر المذاق ولكنه لا يصلح إلا به ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتنقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغمين بدافع الواجب للفروض علينا وبداعي القيام بهذا الواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أسامت فعلينا ..

نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتنقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة

صالحه ، وهى فكرة الإصلاح واستتلفت ولادة الأمور العظام لأعمال وتصرفات نستند أنهم لا يرضونها ، ويتمنون مرقبها ، ولو من أى مصدر كان ..

وعلى هذا فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، فيشفع لنا فيها إخلاصنا فى عملنا، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..

هذا فضلا عن أن رجال الحكومة وأعضاء المجلس خير كفيل بإزالة كل ما يحدث من سوء التفاهم ، وتمكين عرى الاتفاق والاتحاد وحسن الولاء فيما بينهم ، بحكمة وخبرة صاحب الدولة الأمير الجليل حسين كامل باشا رئيسنا الفخيم ..

ابتدأت بهذه المقدمة ليكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاتحاد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة -- إن غابت أو حضرت -- وهيئة مجلس شورى القوانين رغماً عن كل ما يحصل بينهم من الأقوال أثناء المناقشات والجدل ، فإن خدمة الأمم -- وخصوصاً الناهضة كأمتنا المصرية -- تحتاج إلى كثير من المصاعب والمجهودات ..

والله سبحانه وتعالى هو المسئول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب والتوفيق والنجاح .. »

أما مناقشته للميزانية فقد قسمها إلى عدة نقاط ، هذه رؤوسها :

(أولاً) الإدارة المالية قبل اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ، وهو المسمى بالاتفاق الودى بين إنجلترا وفرنسا ، وفيه تمهدت فرنسا لإنجلترا بالأأ تمرقل عمل إنجلترا فى مصر ، لا يطلب تحديد أجل الاحتلال البريطانى ولا بأينة صورة أخرى ، وهذا مقابل التزام إنجلترا ألا تمرقل عمل فرنسا فى مراکش ..

وقد تعرض الباشا في تلك النقطة إلى هيئة صندوق الدين واستبداده
بالأمور المالية، وعدم مراعاته لمصلحة مصر، وإهماله بمصلحة الدائنين فقط ..
(ثانياً) الإدارة المالية بعد اتفاق ٨ أبريل سنة ١٩٠٤ ..

ذكر الباشا أن الحكومة أخذت في الصرف من الاحتياطي في وجوه
غير ضرورية، كما ندد باستبداد اللجنة المالية التي كان أغلب أعضائها من الإنجليز
ووجهها ضد المشروعات الحيوية كفسر التعليم .

(ثالثاً) تصرف الحكومة بخلاف أحكام بعض مواد القانون المالي ..

وقد قرر الباشا أن الحكومة لا تهتم بتنفيذ المادة ٨ من القانون المالي ،
التي تجعل التصديق على الميزانية يوم ٢٥ ديسمبر من كل سنة، وذكر أن مجلس
الشورى أرسل الميزانية إلى وزارة المالية يوم ٢١ ديسمبر وصدر القرار باعتمادها
في نفس اليوم، فتم إدخال رقبات وآراء المجلس ؟ ..

(رابعاً) تصرف الحكومة أحياناً تصرفاً ماساً بالقانون النظامي وبحقوق
الجمعية العمومية ..

تناول الباشا عدداً من المشروعات التي قامت الحكومة بدرج مبالغ
لهادون أخذ رأى الجمعية العمومية، ثم عدم مراعاة قاعدة عامة ثابتة في ذكر
الإيرادات والمصروفات، وأن الزيادة في المصروفات تنقل كاهل الحكومة
المصرية وتوقف كل تقدم فيها .

(خامساً) عدم وجود نظام قانوني يكون أساساً لوضع مشروع الميزانية
السوية، وبيان ما يجب أن تشمل عليه وكيف يدرج فيها، وكيف تعدل
الميزانية بالزيادة أو النقص أو الحذف أو النقل من باب أو بند لآخر .

(سادساً) عدم وجود قاعدة لتحديد الأنواع التي تصرف من المصروفات
الاعتيادية أو الخصوصية أو الاحتياطي .

... (سابقاً) عدم وجود لجنة مالية في كل وزارة للنظر في ترتيب الأمور المهمة ، وتقديم الأمم منها على المهم ، ومراقبة صرفها بقرار صرفه .

(ثامناً) اطراد زيادة المصروفات في بعض النواحي التي لا تهم الأمة المصرية ، كصرف أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، بينما كثير من البلاد محرومة من المدارس ومن المياه الصالحة للشرب .

(تاسعاً) التصرف في أموال الأمة بطريقة تخالف ما تقتضيه مصلحتها ، وتنافي ما وصلت إليه من التقدم والارتقاء .

وهنا عاد الباشا إلى الإشارة إلى المبلغ المقرر لبناء قشلاقات الجيش البريطاني ، فقال :

« مر الكلام فيما مضى على أنه يوجد في الحساب مبلغ ٤٠٠ ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، وبصرف النظر عما في هذا التصرف من الدلالة على أن القول بأن دولة بريطانيا العظمى إنما تسير بالمصريين في طريق يوصلهم إلى حكم أنفسهم بأنفسهم هو قول بعيد عن الصحة بعيد عن الحقيقة ، فإن الإنسان مهما بحث في هذا التصرف ومهما قلبه على كل وجه لا يجد فيه ما يدل على أنه حصل لمصلحة مصر أو لفائدة المصريين . .

بل بالعكس ، إن جيش الاحتلال - على قلة عدده - فإنه متبوء أهم النقاط الحربية في مصر .

دولة الرئيس : سمادتكم تكلمتم عن هذه النقطة ضمن كلامكم عن المسألة المالية .

سمادة إسماعيل أباطة باشا : استشهدت بهذه النقطة عند الكلام على عدم وجود نظام لتحضير الميزانية ووضعها ، أما الآن فإنني أستشهد بها على أن أموال الأمة تصرف في وجوه لا تقتضيها مصلحتها ، وعلى هذا فإنني أقول إنه ،

بصرف النظر عن الرمز الذى يشير إليه تقرير صرف مبلغ أربعمائة ألف جنيه لبناء قشلاقات لجيش الاحتلال ، أرى أنه ليس فى الأمر ما يفيد أننا نسير فى طريق حكم أنفسنا بأنفسنا .

دولة الرئيس : هذا كلام لا لزوم له فى الموضوع !

سمادة إسماعيل أباطة باشا : الكلام لما يكون كثيراً لا بد وأن يأتى فيه شيء لا لزوم له !

ثم تناول الباشا شركة سكة حديد الواحات فقال :

« إن الشركة التى قامت بإنشاء هذه السكة كانت مرتبطة مع الحكومة باتفاقيات وتعهدات إن مجزت عن القيام بها سقط حقها فيما لها بتلك الاتفاقيات من الحقوق والفوائد .

وقد ظهر عجزها فعلا عن الوفاء بتعهداتها ، وعليه كان يلزم أن تؤول تلك السكة لجانب الحكومة بدون مقابل ، كما فهمناه من العقود التى نشرتها بعض الجرائد ولم تكذبها الحكومة ، جريا على عادتها فى تكذيب ما نشره الجرائد من الأمور الهامة عندما لا يكون له من الحقيقة نصيب .

ونعتم الباشا هذه النقطة بقوله : « سرنا ٢٨ عاما مسيرين غير مختارين ، وصرفنا ثلاثمائة وخمسين مليوناً من الجنيهات ، والدين هو الدين بل أكثر ، ودين الأمة فى ازدياد بطيعة الحال ..

والمدارس هى المدارس بل أقل ، بالنظر لإنشاء مدارس المسى والألسن واللسان المصرى القديم وغيرها من المدارس التى كانت بالأقاليم ، ولغة البلاد كادت تصبح فى انزواء وانكماش ..

والصناعة البلدية فى تلاش واغراض ، والفلاح الأسمى هو الفلاح الأسمى

ومجراته هو الخرافات القديمة ، والصنف الذي عليه مدار سداد ديونه وأمواله وهو القطن - مصاب الآن بأفات وعاهات لم يكن مصابا بها قبل سنة ١٨٨٢ . .
(عاشراً) تصرف الحكومة بشأن شركة البواخر الحديدية التي باعها سنة ١٨٨٢ لشركة إنجليزية بشروط خاصة ، وإخلال الشركة بتلك الشروط .
وقد أبدى بعض الأعضاء إعجاباً بما ذكره الباشا ، ولم يملك أعضاء المجلس سوى الاكتفاء بدرج ماقاله بأبظة باشا في المحضر .

* * *

موقفه تجاه قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين :

لما اشتدت الحركة الوطنية على أثر وفاة الزعيم مصطفى كامل ، أخذت الحكومة تحاربها بوسائل العنف والاضطهاد .

وكان أول سلاح شهرته الحكومة لتحقيق هذه الغاية هو تقييد حرية الصحافة ، وذلك بإعادة العمل بقانون المطبوعات القديم الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ بإبان الثورة المرابية ، وكان قد بطل العمل به منذ زمن بعيد ، وكانت حجة الحكومة أن المجلس سبق أن طلب العمل به منذ سنوات .

وقد تصدى إسماعيل أبظة لهذا الاتجاه وقال في المجلس :

« إن قانون سنة ١٨٨١ كان وضعه في إبان ثورة فلا يصح تطبيقه الآن ، أما طلب المجلس منذ سنوات إعادة العمل به بمد فوات وقت طويل على إيقاف تنفيذه فقد كان عندما كثرت المطامع في الأنبياء وعلى الأديان ، فضلاً عن الظن على الأشخاص والأعراض »

ولكن الحكومة لم تكترث بالمعارضة ، وأصدرت قراراً في ٢٥ مارس ١٩٠٩ بإعادة العمل بهذا القانون . .

وفى جلسة ٣٠ مايو سنة ١٩١٠ تقدم وزير الحقانية بمشروع قانون يجعل
نظر الجمع والجنابات الخاصة بالصحف من اختصاص محاكم الجنابات ، على
ألا تستأنف أحكامها .. فانبرى أباظة باشا بمعارض هذا القانون معارضة
عنيفة :

« إن الحكومة تبحث من القصور قوانين وضعت منذ ثلاثين سنة إبان
ثورة وحرب ، وتقول فى سنة ١٩١٠ : إننى أريد إحياءها وتطبيقها على
الصحافة .. مع أن قانون العقوبات العام كفىل بالحاجة .. »
ثم أخذ يستشهد بمواد قانون العقوبات ، واستطرد قائلا :

« لا تستشهدوا بفرنسا فى فرنسا ضمانات كثيرة ، لا أعنى بها المخلفين ،
ولأنا أعنى ضمانا آخر أم وأقوى ، هو الرأى العام الذى يحكم البلاد ويراقب
الحكومة حتى فى قضائها .. إننى مستعد أن أوافق على هذا القانون إذا كنتم
ستلغون قانون الطبعوعات .. وأعتزم هذه الفرصة فأكرر ما جف لسانى بترديده ،
وهو أن قانون الطبعوعات لم يعد صالحا للوقت الذى نعيش فيه ، ويتمين إلناؤه .
إن قانون الصحافة قانون استثنائى لأحاجة إليه » .

وعلى الرغم من معارضة المجلس فى إصدار هذا القانون ، فقد قامت
الحكومة بإصداره فى ١٦ يونية سنة ١٩١٠ ..

رفض مشروع

مد امتياز شركة قناة السويس

في أواخر سنة ١٩٠٩ ، وأوائل سنة ١٩١٠ ، شغلت الرأى العام مسألة كبرى ، تتصل بحياة البلاد المالية والسياسية ، ونفى بها مشروع مد امتياز شركة قناة السويس ..

وغوى هذا المشروع أن المستشار المالى البريطانى مستر پول هارفى أخذ يفكر — بهواه — فى وسيلة يسد بها حاجة الحكومة إلى المال ، فدخل فى مفاوضة مع شركة قناة السويس ، لمد امتيازها أربعين عاما ، تلقاه أربعة ملايين من الجنيهات تدفعها الشركة للحكومة ، وجانب من الأرباح التى سوف تدخل خزان الشركة فى اللدة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ..

وقد ظل للمشروع فى طى الخفاء زهاء سنة ، وكان فى عزم الوزارة القائمة بالحكم يومئذ — وهى وزارة بطرس غالى باشا — إغاضه بسرعة ، حتى لايزججها احتجاج الصحف الوطنية ، ولكن المغفور له محمد بك فريد تمكن من الحصول على نسخة من المشروع فى أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، فبادر بنشرها فى جريدة « اللواء » ، ثم قفى على أثرها ببيان أسرار المشروع وأسبابه ، ومبلغ القبن الذى يصيب مصر من ورائه ، وشرح ذلك فى سلسلة مقالات مستفيضة ، دلت على سمة إلسامه بدقائق المسألة المصرية وملابساتها ، من الوجهتين السياسية والمالية ..

وخلاصة للمشروع أن أجل امتياز الشركة محدد — بحسب عقد الامتياز — بنحو تسعين سنة ، تبدأ من افتتاح القناة للملاحة أى من ١٧ — ١٨ نوفمبر سنة ١٨٦٩ ، وتنتهى فى ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ .

اتفق المستشار للمالى والشركة ، على أن تمد الحكومة المصرية امتيازها أربعين سنة جديدة ، بعد الستين التى كانت باقية ، بحيث تبدأ التسع والتسعون سنة ، من تاريخ التوقيع على العقد الجديد ، فيمتد أجل الامتياز إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ..

وفى مقابل ذلك تدفع الشركة للحكومة مبلغ أربعة ملايين جنيه ، على أربعة أقساط سنوية متساوية ، تبدأ فى ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ ، وتدفع لها أيضاً من صافي أرباحها ، جزءاً من المائة ، يدفع من أول سنة ١٩٢١ ، بالنسب الآتية : ٤٪ من سنة ١٩٢١ لغاية سنة ١٩٣٠ ، ٦٪ من سنة ١٩٣١ إلى سنة ١٩٤٠ ، و ٨٪ من سنة ١٩٤١ إلى سنة ١٩٥٠ ، و ١٠٪ من سنة ١٩٥١ إلى سنة ١٩٦٠ ، و ١٢٪ من سنة ١٩٦١ إلى سنة ١٩٦٨ ، ويكون صافي أرباح القناة مناصفة ، بين الشركة والحكومة ، من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ ، أى فى فترة الامتياز الجديدة (بدلا من أن تكون هذه الأرباح كلها لمصر طبقاً لعقد الامتياز الأصيل) !

فالشروع هو عبارة عن مقدمة مالية لمصر ، لقيمة لها ، مقابل مد امتياز الشركة أربعين سنة ، بدلا من أن تكون القناة وأرباحها ، ملكا لمصر من سنة ١٩٦٨ .

أو بعبارة أخرى ، هو تنازل عن ملكية القناة ، هذه المدة الطويلة ، مقابل الحصول على أربعة ملايين جنيه ، وحصة من الأرباح من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٩ ، ومجموع ذلك نحو ٢٢ مليون جنيه !

قال الفقيه فى ختام أول مقالة له عن هذا المشروع :

« كيف يجوز لهذه الحكومة أن تتساهل فى أمر إطالة أمد الشركة ، مع علمها أن هذه القناة كانت السبب فى ضياع استقلال مصر ، وكل مصرى حر

يتوق لأن يراها ملكاً لمصر ، حتى لا يبقى لأوروبا وجه للتدخل في أمورنا ، خصوصاً وأن لإنجلترا ما كان لمصر فيها من السهم ، وهي تبلغ ثلث المجموع ٢٠٠ .

إن فائدة هذه الإطالة المادية والسياسية ، تعود على إنجلترا ، إذ تصبح صاحبة القول في القناة لمدة مائة سنة ، تبتدىء من الآن ، وتنتفع بفائدة سهومها ، طول هذه المدة ، مقابل ما تأخذ الخزينة المصرية ، من النصيب القليل ، بالنسبة لما يعود عليها من الربح الكثير ، لو انتظرت هذه السنين الباقية .

فهذه المسألة من المسائل الحيوية لمصر ، والأمة تنتظر من الوزارة أن لاتساهل فيها ، تساهلها في مشرى سكة حديد الواحات الغربية إغاثاً لشركة إنجليزية من الإفلاس ، كما تنتظر من جميع الجرائد الوطنية ، الاتحاد في الدفاع عن صالح البلاد فيها ، وإيقافها على كل ما يمكنها الوقوف عليه من الحقائق بشأنها ، وكذلك تنتظر من مجلس الشورى الذى سيعقد في ١٥ نوفمبر المقبل ، أن لا يفتل سؤال الحكومة عنها ، حتى لاتضحى مصالح القطر المالية والسياسية ، خدمة للحكومة الإنجليزية . فحسبنا ما فات ! »

وقد بادر إلى مطالبة الحكومة بعرض المشروع على نواب الأمة ، قبل البت فيه ، واجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ وأصدرت القرار الآتى :

« نظراً لخطورة مسألة قناة السويس ، اجتمعت اللجنة الإدارية للحزب الوطنى ، مساء ٢٩ أكتوبر سنة ١٩٠٩ ، وتفاوضت فيما يجب اتخاذه إزاء هذه المسألة ، قررت دعوة الحكومة إلى أخذ رأى الأمة في مشروع مد امتياز القناة قبل البت فيه ، ولذلك أرسلت التلغرافات الآتية إلى الجناب العالى ، ورياسة مجلس النظار ، ورياسة الجمعية العمومية »

ولقد كان نداء الفقيده صيحة الخطر ، التي استجابت لها البلاد في هذه المسألة ، فقامت بطوائفها وصحافتها ، تنادى بوجوب عرض المشروع على « الجمعية العمومية » قبل البت فيه ، وكادت الحكومة تبرم المشروع ، لولا الضجة التي أثارها الحزب الوطنى حوله ، فاضطرت - تحت ضغط الرأى العام - أن تترث قبل البت فيه ..

وجاء للشروع وما لابس من الأسرار ، حجة جديدة أيدت حركة المطالبة بالدستور ، إذ لو كان فى البلاد دستور ، لما فكرت الحكومة فى إبرامه ، دون مصافقة نواب الأمة . فقويت بذلك حجج الطالبين بإنشاء مجلس نيابى ، تتمثل فيه سلطة الأمة ، وينفذ البلاد من عبث الاحتلال الأجنبى ، والاستبداد الداخلى ، وكذلك جاء حجة قوية على أن الحكومة التى كانت قائمة إنما تعمل دائماً على ما يرضى السولة الإنجليزية ، بغير أن تحسب للأمة المعرية حساباً ، أو تقدر لمصالحها أو لمراقبتها قديراً .

صوت الشعر

حركت مسألة القناه روح الشعر فى نفس شاعر النيل حافظ إبراهيم ، فنظم قصيدة من بليغ شعره القومى ، وصف فيها الحالة السيئة التى وصلت إليها البلاد ، وأيد الحركة الوطنية فى مطالبها ، وعبر عن آلامها وآمالها ، قال فى مطلعها :

لقد نصل الدجى^(١) ، فتى تنام ؟ أم ذادَ نومك ، أم هيام ؟ ..
وأهاب بالشعب أن يدع التواكل والتخاذل والاقسام ، قال :
أرى شعباً بدرجة الموادى تمخخ عظمه داء عقم ..^(٢)

(١) الدجى : ظلام الليل .

(٢) المبرجة : الطريق ، والموادى : التواب ، وتمخخ العظم : لنا أخرج عه .

وقال :

هلاك الفرد منشؤه تَوَانٍ وموت الشعب منشؤه انقسام
وإنا قد وَنِينَا وانقسمنا فلا سِىَّ هناك ولا وِثَام
فساء مُقَامِنَا في أرض مصر وطاب لغيرنا فيها المقام
فلا عَجَبٌ إذا مُلِكت علينا مذهبنا وأكثرنا نِيَام!

ونادى بالدستور ، وندد بمشروع مد امتياز القنّاة ، قال :

وليس العلم يَمْسُكُنَا وحيداً إذا لم ينصر العلمَ اعترام
وإن لم يدرك « الدستور » مصرأ فإلعيهم أبداً قِوام
حَوْنًا وِرْدَ ماء النيل عَذْباً^(١) وقالوا إنه موت زَوَام
وما الموت الزَوَام إذا عَقَلْنَا سوى « الشركات » حلّها الحرام
لقد سعدت بففلتنا فراحث بثروتنا ، وأولها « الترام » !
فيا ويل « القنّاة » إذا احتواها بنو « التاميز » وانحمر اللثام
لقد بقيت من الدنيا حطاماً بأيدينا ، وقد عز الحطام ..
وقد كُنّا جعلناها زماناً فوالهفي إذا قطع الزمام
فيا « قصر الدّهارة » لست أدري أحرب في جِرابك أم سلام ؟
أَجِبْنَا : هل يراد بنا وراء فنقضي ، أم يراد بنا أمام ؟
ويا « حزب اليمين » إليك عنا لقد طاشت نبالك والسهام
ويا « حزب الشمال » عليك منا ومن أبناء نجدتك السلام^(٢)

(١) يشير إلى احتكار شركة المياه يومئذ لامتياز توريد المياه وتحكمها في المصريين .

(٢) يريد بحزب اليمين المؤيدين للحكومة ، وبحزب الشمال المعارضين لها ، وأبناء البجدة هم الذين يناصبون الأمة ويشتمون أزرها .

تقرير عرض المشروع على الجمعية العمومية:

وكان لتلك الصيحات أثرها ، إذ اضطرت الحكومة — تحت ضغط الرأي العام — إلى دعوة « الجمعية العمومية » للانقياد ، لإحالة مشروع الاتفاق عليها قبل البت فيه .

ويظهر جهد أباطة باشا في هذا الاتجاه مما ذكره أحمد شفيق باشا في « مذكراته » إذ يقول .

« اجتمعت بأباطة باشا فأخبرني أنه تقابل مع بطرس باشا وأقنعه بفكرة عرض المشروع على الجمعية العمومية أو مجلس الشورى ، فإن أمكن إقناع « جورست » بذلك كان بها ، وإلا فيلوح رئيس النظار بالاستقالة .. »

ثم أضاف أن أباطة باشا قال : « يظهر أن بطرس باشا مقتنع الآن تماما ، ولهذا ذهب إلى جورست ليتفاهم معه » .

فكان ذلك انتصاراً كبيراً للشعب المصري ، ونشرت الحكومة مشروع الاتفاق ومذكرة المستشار المالي التي تمضده ..

وقال وزير خارجية إنجلترا إن حكومته لا تضغط على مصر في هذا الشأن ، بل تركها لتبدي رأيها بمطلق حريتها .

وجاء كبار رجال الشركة إلى مصر ، للمفاوضة في هذا الأمر وترقب النتيجة .

وبذلك أصبحت المسألة في يد الشعب وفي عنق نوابه ، يقررون فيها ما يرونه صالحا لبلادهم في الحاضر والمستقبل .

طلعت حرب ومشروع مد امتياز القناة :

ولما كانت مسألة القناة يومئذ تكاد تكون مجهولة عند الكثيرين

من أبناء مصر ، وكانت المكتبة العربية خالية من كتاب عربى يجمع تاريخها ، ويفصل الأدوار التى لعبتها يد السياسة فيها ، وحالتها يومئذ ، فقد انبرى المغفور له طلعت حرب ليسد تلك الثغرة ، فأصدر أول كتاب عربى جمع فيه كل ما بهم الأمة معرفته ، موضحا كيف أنشئت القناة ، وما كلفتها من النفقات ، وكيف استأثرت بفوائدها كل دول العالم عدا مصر ، مبينا دخل الشركة منها وحالتها المالية حتى سنة ١٩٠٩ ، ثم بحث فى اقتراح مد الامتياز ، وهل هو فى صالح الشركة فقط أم فى صالح الفريقين (الشركة والحكومة المصرية) ، وفى هذه الحالة هل الشروط المروضة حسبا نشرت - أرجح لمصر أم ضارة بها ، وإذا كانت ضارة فأى الشروط أرجح ..

وصدر ذلك الكتاب بعنوان « قناة السويس » فى أوائل فبراير سنة ١٩١٠ وهو يتكون من نحو ١٥٠ صفحة من القطع الكبير ، وبفضله أصبح لدى نواب الجمعية مرجع مفصل عن هذا الموضوع .

تحديد يوم لعرض المشروع

ثم سكتت الحكومة عن تحديد يوم لانعقاد الجمعية ، حتى ظن أنها قد عدلت عن المشروع .. ولكنها انتهت إلى عرضه بعد أن أدخلت عليه تعديلا يسيرا ، وصدر أمر خديوى فى ٢٧ يناير سنة ١٩١٠ بتحديد يوم الأربعاء ٩ فبراير لانعقاد الجمعية .

انعقاد الجمعية العمومية

وانعقدت الجمعية العمومية فى اليوم المحدد لاجتماعها (٩ فبراير ١٩١٠) ، برئاسة الأمير حسين كامل ، وافتتحها الخديو عباس الثانى بالخطبة الآتية :

« أيها السادة

نهديكم تحياتنا ، ونبدى لكم سرورنا من اجتماعكم فى هذا اليوم .

دعونا كم لأخذ رأيكم في اتفاق يراد عقده مع شركة قناة السويس ،
فإن هذه الشركة قد عرضت على حكومتنا منذ سنة امتداد أجل امتيازها ، وبعد
التحريات الطويلة ، أمكن الوصول إلى المشروع المطروح أمامكم ، وقد علمت
أن حكومتنا مجمعة الرأي على قبوله إذا رضيت الشركة بالتعديلات التي
سبق تبليغها لحضراتكم ، فالغرض إذاً من اجتماعكم ، إنما هو للبحث فيما إذا
كان من مصلحتنا مد أجل الامتياز إلى أربعين سنة ، على شرط اقتسام الأرباح
في هذه المدة ، بين الحكومة والشركة مناصفة ، وفي مقابل إعطاء الشركة
نصف الأرباح عن المدة الجديدة ، تدفع للتخزين المصرية مبالغ موزعة على
الستين سنة الباقية تقريباً من مدة الامتياز الحالي ، وقد قدر هذه القيمة بمصد
البحث الدقيق ، أشخاص من ذوى الخبرة الواسعة في الشؤون المالية ، وهم
يرون أنه إذا حصلت الموافقة على التعديلات المذكورة ، تكون الفائدة التي
تتألفها مصر موجهة لتمام الرضا ، وأن ذلك غاية ما يصح طلبه من الشركة .

ولا يخفأكم أن هذه المسألة ليست من المسائل التي يقضى القانون
بأخذ رأى الجمعية العمومية فيها ، ولكن نظراً لأهميتها الاستثنائية ، بالنسبة
إلى الجيل الحاضر والأجيال الآتية ، قرر مجلس النظار أن لا يبت فيها رأياً ،
قبل أن يعلم إن كانت الجمعية العمومية توافق على امتداد الامتياز ، ونظار
حكومتنا مستعدون لإعطائكم كل ما ترونه لازماً في هذه المسألة من البيانات
والإيضاحات ، ونحن واقفون أن كل واحد منكم يشعر بالمسئولية التي يتحملها
أمام بلاده عند نظره هذا للشروع المهم ، والله نسأل أن يوفقنا جميعاً لما فيه
خير البلاد .

ثم تليت للذكر المذكرة المقدمة إلى الجمعية العمومية ، من مجلس النظار عن
مشروع الاتفاق مع شركة قناة السويس ، وهذا نصها :

« طلبت شركة قنال السويس من الحكومة امتداد امتيازها .

وبعد المحادثات الطويلة انتهى الأمر بتحضير مشروع الاتفاق المرفق بهذه المذكرة .

وقد عرض هذا المشروع على مجلس النظار في جلسته المتعقبة في يوم الخميس ٢٧ يناير الجارى تحت رئاسة الحفزة الخديوية الفخيمة ، فقرر بإجماع الآراء وجوب رفضه ما دام بشكله الحالى ، ولكنه يرى إمكان قبوله إذا أدخلت عليه التعديلات الآتية :

أولاً : إلغاء ضريبة الخمسين مليون فرنك ، الممنوحة للشركة بمقتضى المادة الثانية من كل سنة من سنى الامتداد ، وبمباراة أخرى جعل قسمة الأرباح من سنة ١٩٦٩ إلى سنة ٢٠٠٨ بالنصف الكاملة بدون خصم شيء مما تمتاز به الشركة .

ثانياً : حفظ الحق للحكومة في نصف الأرباح لا يكون من أول يناير سنة ١٩٦٩ بل يبتدىء من ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ الذى هو تاريخ الامتداد .

ثالثاً : حذف المادة الثامنة التى تلزم الحكومة بأن تدفع من أول سنة ٢٠٠٩ - الذى هو تاريخ نهاية الامتياز - معاشات مستخدمى الشركة ومرتبات تقاعدهم وإعاناتهم .

وبما أن السبب الوحيد الذى حمل الشركة على قبول دفع التسعين ألف جنيه للحكومة - حسب نص المادة التاسعة من مشروع الاتفاق - هو تكفل الحكومة بصرف معاشات التقاعد ، فمجلس النظار يميل إلى التجاوز عن مبلغ التسعين ألف جنيه المذكور مادامت الحكومة لم تمد مكالمة بهذه النفقات .

ومجلس النظار يميل أيضاً - إلى هذه المناسبة - لتسوية المسألة المختصة بطلب الشركة امتلاك الأراضى التى ستنحرف من البحر في بور سعيد ، بسبب

الأعمال التي ستجريها على نفقتها ، وهو لا يوافق على استئثار الشركة بل يقبل الاتفاق على تسليم هذه الأراضي إلى مصلحة الأملاك المشتركة .

الإمضاء

في ٢٨ يناير سنة ١٩١٠

رئيس مجلس النظارة

تم تلى الشروع ، وهذا نصه :

« المادة الأولى

امتياز شركة قناة السويس (الذي كان ميعاد انتهائه في ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ إذا لم تتفق الحكومة المصرية والشركة على إطالة مدته) قد صار امتداده إلى ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ .

المادة الثانية

تكون قسمة صافي الإيراد أو الأرباح السنوية باعتبار خمسين في المائة للحكومة المصرية وخمسين في المائة للشركة ، في المدة التي تبتدى من أول يناير سنة ١٩٦٩ وتنتهى في ٣١ ديسمبر سنة ٢٠٠٨ ، وذلك بمراعاة الشروط الآتية :
أولا : إذا نقص صافي الإيراد أو الأرباح السنوية في سنة من السنين عن مائة مليون فرنك فتمتاز الشركة بأخذ خمسين مليون فرنك وتأخذ الحكومة ما يبقى بعد هذا المبلغ .

ثانياً : إذا حدث في إحدى السنين أن كان صافي الإيراد أو الأرباح السنوية معادلاً لخمسين مليون فرنك أو ناقصاً عن هذا المبلغ فيكون كامل هذا الإيراد صافي أو الأرباح حقاً للشركة . ومقاسمة الحكومة المصرية للشركة في الأرباح تقضى على الحكومة بأن تتجاوز من أول يناير سنة ١٩٦٩ عن الخمسة عشر في المائة المقررة لها بمقتضى المادة ٦٣ من نظام الشركة .

المادة الثالثة

في مقابل امتداد أجل الامتياز ، تتعهد الشركة بأن تدفع إلى الحكومة المصرية في القاهرة مبلغ أربعة ملايين جنيه مصرى (١٠٣٦٩٤ر٠٠٠ فرنك) على أربعة أقساط متساوية القيمة ، في ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٠ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١١ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٢ و ١٥ ديسمبر سنة ١٩١٣ .

المادة الرابعة

وزيادة على ذلك تتعهد الشركة بأن تدفع من أول سنة ١٩٢١ للحكومة المصرية حصة من صافي الإيراد أو الأرباح على النسبة الآتية :

٤ في المائة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٣٠

٦ » » » ١٩٣١ » » ١٩٤٠

٨ » » » ١٩٤١ » » ١٩٥٠

١٠ » » » ١٩٥١ » » ١٩٦٠

١٢ » » » ١٩٦١ » » ١٩٦٨

ويكون تقدير حصة الحكومة من الأرباح حسب القواعد المتبعة في تقدير ربح المساهمين بدون أى تمييز ، ويكون دفعها إليها في ذات المواعيد المحددة لدفع ربح المساهمين .

أما الشركة المدنية المنتظمة لغاية ١٧ نوفمبر سنة ١٩٦٨ بالخمسة عشر في المائة التي كانت من حقوق الحكومة — بمقتضى المادة الثانية عشرة من عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ — فلا تكون ملزمة بشيء مما تتصله شركة القنال من النصوص عليه في المادة الثالثة الآتية الذكر وفي هذه المادة .

المادة الخامسة

عند تسوية حساب السنين التالية لسنة ١٩٦٨ — لأجل تقدير حصة

الحكومة في الأربع ، على مقتضى المادة الثانية من هذا الاتفاق — لا يدخل في هذا الحساب إلا فائدة واستهلاك القروض التي تعقد سنة ١٩١٠ ، لاستعمالها في أعمال تحسين حالة القنال والوأنى الموصلة إليه ، التي يشرع فيها ابتداء من سنة ١٩١١ . ويشترط أن يكون توزيع القوائد والاستهلاك على أقساط سنوية متساوية ، عن كامل مدة هذه القروض .

ويكون تقدير حصة الحكومة حسب القواعد المتبعة في تقدير نصيب المساهمين من الأربع ، ما لم تدع الحال لتطبيق القيود المدونة في الفقرة السالفة الذكر ، ويكون دفعها على كل حال في ذات المواعيد المحددة لذلك .

المادة السادسة

حساب الخمسين في المائة التي تخص الحكومة بعد انتهاء مدة الامتياز يكون عن الباقي من رأس مال الشركة بعد رجوع القنال إلى الحكومة طبقاً للشروط المدونة في عقد الامتياز المؤرخ في ٥ يناير سنة ١٨٥٦ .

المادة السابعة

تتعترف الشركة بلزوم وجود نائبين عن الحكومة المصرية في مجلس إدارتها من ابتداء سنة ١٩٦٩ ، نظراً لأهمية حصة الحكومة في أربع القنال . وعلى ذلك قد تقرر من الآن بأن يكون للحكومة — بناء على طلبها — ثلاثة أعضاء على الأكثر ، تنتخبهم ، ويقدمهم مجلس الإدارة ، وتمثيلهم الجمعية العمومية حسب القواعد المتبعة .

المادة الثامنة

بناء على طلب الشركة تتكفل الحكومة — بعد انتهاء مدة الامتياز — بدفع الإيجانات والمعاشات ومرتبات التعاقد التي يقتضيها تنفيذ اللوائح المتبعة الآن

الخاصة بالمستخدمين ورؤساء البوغاز والعمال ؛ وقد سلمت الشركة للحكومة صورة من هذه اللوائح .

المادة التاسعة

تعهد الشركة بأن تجرى في المستقبل - على نفقاتها - أعمال الحفظ والصيانة والتحسينات ، التي تراها لازمة لجعل داخل القنال من جهة السويس في حالة مرضية . وتقبل أيضاً بأن تتكفل بنفقات أعمال التطهير التي تباشرها الحكومة المصرية في ميناء السويس لتعميق الممر الموصل للقنال ، بشرط أن لا تتجاوز هذه النفقات ٩٠.٠٠٠ جنيه مصري (٢٣٣٣.٠٧٠ فرنكا) .

المادة العاشرة

قد صار الاتفاق على أن جميع العقود والاتفاقات التي أبرمت قبل الآن بين الحكومة والشركة ، تعتبر نصوصها المتصلة بمدة الامتياز أو نهايته - سواء كانت هذه النصوص تشير إلى ذلك صريحاً أو ضمناً - كأنها منطبقة على مدة الامتياز أو نهايته حسب امتداده في الاتفاق الحالي .

المادة الحادية عشرة

لا يعتبر هذا الاتفاق نهائياً ، ولا يكون نافذ المفعول ، إلا بعد مصادقة الجمعية العمومية لمساهمي الشركة .

لجنة المشروع :

وقد انتخبت الجمعية بجملة ١٠ فبراير لجنة من خمسة عشر عضواً ، لدرس المشروع وتقديم تقرير عنه ، وألفت هذه اللجنة من كل من : محمود سليمان باشا ، إسماعيل أبازة باشا ، حسن مذكور باشا ، إبراهيم مراد باشا ، أحمد يحيى باشا ، علي شراروي باشا ، محمود بك عبد الغفار ، حسن بك بكري ، فتح الله بك بركات ، عبد اللطيف الصوفاني بك ، جاد بك مصطفى ، سعد بك محرم ،

دياب أفندي محمد سليم ، أمين بك الماروف ، إسماعيل أفندي كريم .

ولما كان الأمر العالى الصادر بعقد الجمعية لم يرد فيه - ولا في خطبة الخديو - أن قرار الجمعية سيكون قطعيًا ، فقد طلب أباطة باشا من رئيس الوزراء في نفس الجلسة التصريح برأى الحكومة في هذا الصدد ، وهل يعتبر قرار الجمعية قطعيًا أم استشاريًا .

وللتاريخ ، نورد فيما يلي المناقشة التي جرت في هذا الصدد - نقلاً عن محضر الجلسة - وكيف حاول بطرس باشا أن يتهرب من أية إجابة صريحة :

« سعادة إسماعيل أباطة باشا : سمعنا عن بعض المصادر الموثوق بها وقرأنا في بعض الجرائد أن رأى الجمعية في مشروع الاتفاقية قطعي ، لكن للآن لم نسمع - بصفة رسمية - شيئاً من ذلك ، فزيد قبل أن ننصرف من هذا المكان أن نعرف من الحكومة : هل رأى الجمعية في ذلك قطعي كما سمعنا أو أنه شورى . كاتقانون النظامي ؟

عطوفة رئيس مجلس النظار : هذا سؤال لا محل له الآن ، بمد نطق الحضرة الفخيمة الخديوية الذي افتتح به جنابه الجمعية ، وليس بمد هذا النطق السامي كلام آخر . .

سعادة أباطة باشا : جاء في النطق السامي أن . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : لا جواب بمد الذي قلته . .

سعادة إسماعيل أباطة باشا : أحججرون علينا في الكلام ؟ . .

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : كلام سمو الأمير يكون في الطالب رمزاً أكثر منه صراحة ، ولذلك أردنا أن نستبين شيئاً أكثر من ذلك ، لنظم الجمعية مقدار حكمها ، حتى يقدر الإنسان أن يعرف هل حكمه في نظر الحكومة محترم أم لا ؟ . .

وأظن أن هذا السؤال لا يصح أن يجاب عليه بمثل هذه الإجابة ، وإنما
أطلب إثبات ذلك في محضر الجلسة . .

دولة الرئيس : كله ثابت . .

سماعة إسماعيل أبانلة باشا : نحن سمعنا من جملة مصادر موثوق بها ،
وخصوصاً الحديث مع مكاتب « الرضوم » . .

دولة الرئيس : كلامي مع ذلك للكاتب هو بصفتي الشخصية ، ولم يكن
بصفتي رئيساً للجمعية العمومية . وإنما مستند لأن أقوله وأبينه في كل وقت ،
وسمادتك سألت عطوفة رئيس النظار وهو قد أجابك . .

سماعة إسماعيل أبانلة باشا : الجواب لم أفهم منه إن كان رأى الجمعية قطعياً
أو شورياً ، لأنه أحال على النطق الخديوى ، وهذا النطق المالى يشير أيضاً إلى
أن الإيضاحات التى تازم يعطيها لنا حضرات النظار ، لذلك سألت هذا السؤال . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : الإيضاحات التى تعطىهاى مما يتعلق بالمشروع
لا عن سؤال مثل هذا ، لأن الحكومة ليس لها أن تبدى شيئاً زائداً عن نطق
الجناب المالى الخديوى . .

سماعة إسماعيل أبانلة باشا : أنا لا أطلب زيادة ، وإنما أطلب بياناً . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : هل تريد أن نتناقش فى نطق الجناب الخديوى ؟
سماعة إسماعيل أبانلة باشا : نتناقش فى فهمه . .

عطوفة رئيس مجلس النظار : الحكومة تقول إنها لا تزيد على النطق
الخديوى . .

سماعة إسماعيل أبانلة باشا : للتولية هى بقدر السلطة ، فأرجو دولة الرئيس
أن يأمر بأخذ رأى عن طلب الإيضاح من الحكومة .

عطوفة رئيس مجلس النظار : النطق الخديوي في السكينة بوجهه المظروب
أقوله لكل أعضاء الجمعية ..

حضرة الشيخ عبد الرحيم الدمرداش : إننا انتهينا من هذه المسألة بتشكيل
اللجنة ، فهي تبحث في ذلك وتقدم تقريرها بما تراه ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : السبب هو أن هذه المسألة استثنائية ..
دولة الرئيس : كل هذا مفهوم ..

حضرة عبد اللطيف بك الصوفاني : قولي له في نفس المقي ، ووجوده في
محضر الجلسة الذي هو قطعة من التاريخ هو الذي أريده .

فالمسألة استثنائية ، ولا يوجد في القانون النظامي ما يدل على أن رأى الجمعية
فيها قطعي ، فأردنا الاستسلام عن قيمة رأينا .. فكوت الحكومة على هذا السؤال
غير حسن ، وبمحملنا غير عارفين قيمة رأينا ..

دولة الرئيس : قد أجابت الحكومة عن هذا السؤال ، فهل لأحد
كلام آخر ؟

سماعة مصطفي باشا خليل : الجمعية العمومية تشكر الحكومة على عرض
هذا المشروع المأم عليها ، وهامى اللجنة قد تشكلت فهي تعجبه وقرزماتراه .

ثم إن حضرة صاحب الدولة الأمير الرئيس أعلن انتهاء الجلسة .
وظلت المسألة يحوطها الإبهام والغموض ..

• • •

مقتل بطرس غالى باشا

وفى ٢٠ فبراير أطلق إبراهيم الورداني الرصاص على بطرس غالى باشا
فأصابه إصابات أودت بحياته ، وعند التحقيق معه توخى كنهه فهو ابن سعى
بطرس باشا فى مد امتياز قناة السويس كان من أهم الدوافع لقيامه باعتقاله .

اجتماعات بمنزل اباظة باشا

ونظراً لأهمية الطلب الذى تقدم به اباظة باشا ، ألا وهو مدى تأثير رأى الجمعية العمومية على للشروع ، فقد أيدت الأمة بأسرها هذا الطلب .

وأخذ اباظة باشا يقعد الاجتماعات فى منزله ، حيث يجتمع أعضاء الجمعية والمصحفون وغيرهم للتصديق لمعارضة المشروع .

موقف وزارة محمد سعيد باشا

وتسرب النبأ إلى الحكومة ، فرصدت حول بيته عدداً من رجال الشرطة لمنع الدخول إليه .

ولكن الباشا كان أوسع حيلة من الحكومة ، فأعلن عن الاحتفال بمقد قران إحدى كريماته وأقام الزينات والأنوار ، ولم تجد الحكومة مجالاً للتدخل . وهكذا أقبل الناس من كل حذب وصوب إلى بيت الباشا لتقديم التهاني رغم أنف الحكومة ، فيما الكل يأتى ليتحدث ويناقش مشروع الحكومة .

استقالة الأمير حسين كامل من رئاسة مجلس الشورى والجمعية العمومية

كان من أثر تمرير إسماعيل باشا بالحديث الذى قام به الأمير حسين كامل « لجريدة الريفورم » يؤيد فيه للشروع ، أن تخرج موقف الأمير ، يضاف إلى ذلك تحمس بعض الأعضاء لرأى اباظة باشا ، مما أثار الأمير حسين كامل رئيس المجلس وجعله يستقيل من رئاسة المجلس والجمعية ، قائلاً لبعض أخصائه : « أنا لا أعمل رئاسة مجلس أو جمعية يحركها إسماعيل اباظة » . وقيل إنه كان يقول دائماً : « ليس بمجلس الشورى غير عضو ونصف » ، يريد بالمضو إسماعيل اباظة ونصف المضو عبد العليق الصوفانى .

تقرير لجنة مشروع النخلة

عقدت اللجنة التى أشرنا إليها عدة اجتماعات درست خلالها للمشروع دراسة

مستفيضة وتناولته من جميع نواحيه ، ولما تمت مهنتها وضمت تقريراً مطولاً .
ولما اجتمعت الجمعية العمومية في ٢١ مارس سنة ١٩١٠ استمع الأعضاء
إلى ذلك التقرير الذي تلى في تلك الجلسة . ولأهميته التاريخية نشر فيما يلي
خلاصة وافية لمحتوياته :

أشارت اللجنة في مستهل التقرير إلى أنها ضمت - لأول وهلة - أن
الحكومة هي التي عرضت المشروع على الشركة ، لأن الرأي النهائي جمل
للجمعية العمومية لمساهمي الشركة ، وعلى ذلك تكون مصر هي المعارضة ،
وتبين اللجنة أن الحكومة ليس لديها أمل في قبول الجمعية العمومية للمساهمين
الاتفاق المقروض ، فقد قال المستشار المالي بأنه حصلت معارضة فيه من المساهمين ،
كما ورد أيضاً على الحكومة من الأمير دارينبرج رئيس مجلس إدارة الشركة
بأنه يخشى عدم تصديق الشركة على التعديلات التي أدخلتها الحكومة ، وقد قرر
ذلك مندوبو الحكومة عند اجتماعهم باللجنة ، وإذا كان المستشار المالي قال ما قلناه
قبل دخول التعديلات ، فلا بد أن يكون قطع برفضه بعدها ، وبناء عليه يمكن
القول بأنه لا يوجد عقد ولا اتفاق ابتدائي ولا شبه اتفاق بين الطرفين يستوجب
عقد الجمعية العمومية .

ثم أشارت اللجنة إلى ما يحيط للمشروع من الريب والظنون ، واستدلت
على ذلك بمسلك الحكومة ، إذ وقعت المفاوضة حيناً ، ثم استأنفتها بعد ذلك ،
ولم تصرح بمصدر للمشروع وعرضه ، أهو الحكومة أم الشركة .
وبحثت فيما إذا كان للمشروع وجه سياسي ، فأتت أنه مالى قبل كل شيء ،
فإن معاهدة ٢٩ أكتوبر سنة ١٨٨٨ قضت بحيدة القناة وسدت كل السبل دون
مطامع الطامعين والنافعات السياسية التي تحوم حولها .

ثم بحثت فيما إذا كان للجمعية العمومية الاقتصار على قبسول المشروع
أو رفضه ، أو إدخال تعديلات عليه ، فأتت أنه لا يسوغ لها إدخال تعديلات ،

ومهمتها قاصرة على القبول أو الرفض ، وارتكفت في ذلك إلى ما جاء في خطبة
المدعي من أن المشروع على ما هو عليه ، هو أقصى ما يمكن طلبه من الشركة ،
بناء على تقرير ذوي الخبرة والدراسة ، وعلى ذلك إذا قررت الجمعية العمومية
إدخال تعديلات فيه ، بعد ذلك منها عبثا ، خصوصا إذا كان المشروع قد جاء
قبل أوانه بمشرات من الستين .

وتناولت اللجنة جوهر المشروع ، فأوضحت أن قبوله أو رفضه يترتب
على بيان الفوائد أو المضار ، التي تنتج منه للأمة في الحاضر والمستقبل ،
واستخلصت مبدئيا من المشروع ومن الظروف المحيطة به ، ومن أقوال المدعين
عن الحكومة أن الشركة في حاجة إلى توسيع القناة وعمل إصلاحات فيها ،
ولا بد لها من عقد قروض لتنفيذ هذه الفكرة ، ولا ريب في أن هذه القروض
تؤثر في الأرباح التي يأخذها الساهمون ، إذا وزعت أقساطها على ستين سنة .
ولكن إذا مد الامتياز إلى سنة ٢٠٠٨ ، يكون تقسيطها على مائة سنة بدلا من
ستين ، وبذلك لا تؤثر في الأرباح تأثيرا كبيرا .

واستنتجت من ذلك أن من مصلحة الشركة بإزاء مساهمها أن تسعى
في مد امتيازها ، وأن هذه البواعث هي التي تحم عليها العمل على ذلك ، وقد
اشتهرت الشركة الظروف السياسية القائمة وتحتل لتنفيذ هذه الفكرة ، فإن قيام
الاتفاق الودي بين إنجلترا وفرنسا ، قد مهد لها هذا السبيل ، خصوصا بعد أن
سحبت أصحاب البواخر الإنجليزية عن مطالبة الشركة بعمل الإصلاحات ،
وتفويض الرسوم ، بسبب هذا الاتفاق ، فكان من المفيد لها إذا أن تبادر
بعمل ما تريد تنفيذه ، في مثل تلك الظروف المساعدة ، التي يحتمل أن
لا يطول بقاؤها .

وما ثبت أن مد الامتياز هو في صالح الشركة ، ارتفاع أسهمها ارتفاعا كبيرا

عندما شاع نأتمحق المشروع ، ففى سبتمبر سنة ١٩٠٩ كان ثمن السهم يتراوح بين ٤٧٥٠ و ٤٨٦٦ فرنكا .مجلا ، و ٤٨٦٠ و ٤٩٢٥ نسيئة (للأجل) ، ولما ذاع نأ للشروع ارتفع السهم إلى ٤٩٩٥ مجلا ، و ٥٢٠٠ نسيئة ، وعندما طالبت الأمة بعرض المشروع على الجمعية العمومية رجع ثمن السهم إلى ٤٩٥٠ مجلا و ٥٢٠٠ نسيئة ، وكذلك الحال فى حصص التأسيس ، فقد كان ثمنها فى سبتمبر سنة ١٩٠٩ ٢١٦٥ فرنكا ، وفى أكتوبر ٢٢٤٧ ، وفى نوفمبر ٢٢١٥ ، وعادت الأسهم إلى الارتفاع عندما استأنفت الحكومة النظر فى المشروع وتبين أن الأمل فى تحققه لم ينقطع .

ثم ناقشت اللجنة المشروع من الوجهة المالية ، وبمحت فيها إذا كانت الأربعة الملايين التى ستأخذها الحكومة من الشركة ، والحصص التى تمهدت بخصيصها من الأرباح للحكومة من سنة ١٩٢١ إلى سنة ١٩٦٨ ، تقابل نصف أرباح القناة التى ستتنازل عنها الحكومة مدة الامتياز الجديد ، حتى لا يكون هناك غبن عليها ، فقالت إنه ليس من الممكن الحكم على مستقبل القناة بعد ستين عاماً ، ولكن ذلك لا يمنع من تقدير الإيراد بطريقة الافتراض ، وقد سلكت فى ذلك الطريقة التى اتبعها المستشار المالى ، واستندت إلى أن مصروفات الشركة لا تزيد بنسبة زيادة إيرادها ، واستندت على ذلك بقول اللسيو « شارل رو » Charles Roux فى كتابه « برزخ وقناة السويس » ، L'Isthme et le Canal de Suez : « إن من حسن حظ هذه الشركة أن مصروفاتها لا تزيد بنسبة زيادة إيراداتها كما يحدث فى الشركات الأخرى ، بل إن الإيرادات تزداد زيادة باهظة ، والمصروفات تظل كما هى » .

واقترحت اللجنة لزيادة الإيرادات فى السنة ثلاثة فروض : الأول أن تكون الزيادة ثلاثة ملايين فرنك فى كل سنة ، فى جميع المدة (من سنة ١٩١٠

إلى سنة ٢٠٠٨) ، والثاني أن تكون مليونين ، والثالث أن تكون مليونين قبل انتهاء الامتياز الحالي ، ومليوناً ابتداء من مدة الامتياز الجديد ، وعلى ذلك إذا قررن ماستأخذه مصر بما ستأخذه الشركة ، تبين أن الشركة ستحصل بدون مقابل على ١٢٦ مليون جنيه بحسب الفرض الأول ، و ٨٢ مليون جنيه بحسب الفرض الثاني ، و ٦٦ مليون جنيه بحسب الفرض الثالث وهو الفرض الذي وضعه المستشار المالي . وإذا أضفنا لهذه المبالغ أرباحها المركبة ، وكانت ٢٤١ مليون جنيه على حسب الفرض الأول ، و ١٥٦ مليون جنيه على حسب الفرض الثاني ، و ١٣٠ مليون جنيه على حسب الفرض الثالث .

فيبين من هذا أن مصر ستفني في هذا المشروع غنياً فاحشاً على الجيل المستقبل ، مع عدم استفادة الجيل الحاضر فائدة تذكر ، خصوصاً وأنه ليس هناك ضرورة للمال ، واستندت اللجنة إلى جواب مندوبي الحكومة ، إذ صرحوا بأن الحكومة لم تكن مضطرة للمال ؛ ثم قالت : ولو فرضنا وجود حاجة إليه لهذا المشروع بالرغم من ذلك صفقة خاسرة .

أما ما ذكره المستشار المالي من الاعتبارات والخاوف ، التي تبعث الحكومة على مد الامتياز من الآن ، فليس له محل ؛ وتنحصر هذه المخاوف في تنقيص رسوم المرور ، ومنافسة قناة بناما ، وظهور اكتشافات لتسهيل وسائل النقل تؤثر في القناة ؛ وقد أجابت اللجنة على هذه المخاوف بأنها ليست بنت يومها ؛ وقد سبق للشركة أن حددت بها ونفاها الأمير دارينبرج ، رئيس مجلس إدارة الشركة نفسه في الجمعية العمومية للشركة في ٢٠ يونيو سنة ١٩٠٨ إذ قال :

« ماذا نخشى في المستقبل ؟ لم يمد بعد محل تذكر هذه الحكاية ، حكاية قتال ثان ، فقد ذهب بها الزميلين . وإن سكة حديد سيبريا وسكة حديد بنداد ،

لا يمكنهما إلا أن تسرعا في حركة التجارة ، فإذا نقص بسببهما بعض الركاب ، فمن الحق أن التجار يفضلون دائما نقل بضائعهم بطريق البحر . وإن قنال بناما ان يتحقق قبل عشر سنين ، ومع ذلك فإن الطريق الأقرب والأفضل بين الغرب والشرق سيكون دائما طريق قناة السويس . ولقد رأيت النتيجة ، فهما يكن من الأمر فإن أرباحكم لن تقل ، وإننا ننتظر اليوم الذي يمكننا من أن يكون لدينا ما نزيد به ما نوزع على الأسهم ، وهذه الزيادة لابد أن تجيء ، فإن الصين تبندى فقط الآن في أن تفتح أبوابها للتجارة ، وإن فيها من عدد السكان ما يربو على عدد سكان أوروبا أجمع ؛ ولا شك في أن حاجة هؤلاء السكان تزيد شيئا فشيئا ، تبعا للسالك التي تجوس خلال تلك الديار . وإن إنقاص الرسوم ليس من شأنه أن يخيفنا ، إنكم تملون حق العلم أن ذلك لا يكون إلا بعد أن يزيد ما يوزع من الأرباح على الأسهم ، وإنكم لتذكرون أن إنقاص الرسوم ٥٠ سنتيا في سنة ١٩٠٣ قد عوض في سنة واحدة ، وإنكم لتذكرون أيضا أن إنقاص الرسم ٧٥ سنتيا في سنة ١٩٠٦ قد عوض علينا في أقل من عامين ، وترون من ذلك أن إنقاص الرسم لا يخيفنا في شيء .

وأشارت اللجنة إلى ما زعمته الحكومة من وجود اتفاق بين الشركة وبين أصحاب السفن في إنجلترا يقضو عليها بتفقيص الرسوم ، فطلبت نص هذا الاتفاق ، فلم تبجها الحكومة إلى طلبها ، وسألت مندوبى الحكومة عما إذا كانت الجمعية العمومية لمساهمي الشركة قد صدقت على هذا الاتفاق ؟ فأجاب المندوبون بالإيجاب ؛ ولكن اللجنة عثرت في أثناء بحثها على ما يثبت أن الجمعية العمومية للمساهمين لم تصادق عليه ، بل قررت بأن كل ما حدث إنما هو مشروع لا يمكن أن يتم إلا بقرار من الجمعية العمومية للمساهمين ، وعلى ذلك فليست الشركة مرتبطة بتفقيص الرسوم تدريجيا ، كما ادعت الحكومة . وزيادة على ذلك ، فإن تفقيص

هذه الرسوم لا يؤثر في زيادة الأرباح ، فإن ازدياد الإيرادات بموض هذا النقص ؛ وما ثبت ذلك أن الرسم قد نقص في مدة الأربعين سنة الماضية ٤٩٪ من قيمته ، أى أنه أصبح ثمانية فرنكات إلباً ، بمد أن كان ١٣ فرنكا ، ومع هذا قد زادت الإيرادات زيادة هائلة لا تقل سنوياً عن ثلاثة ملايين فرنك في المتوسط .

على أن زيادة الإيراد لا تتعلق بقيمة رسم المرور فقط ، بل تتعلق أيضاً بمقدار البضائع التي تمر من القناة سنوياً ، والملاحاة التجارية بين الشرق والغرب في تقدم مطرد ، ولا بد أن تستمر هذه الإيرادات في الزيادة ، فإن الشرق يتقدم في التجارة ؛ وهناك بقاع كبيرة كالصين مثلاً لم تفتح إلى الآن للتجارة ؛ وفوق ذلك فإن الدول الأوروبية تهتم اهتماماً كبيراً بتقوية بحريتها التجارية وعلاقتها المالية مع الشرق .

وعرضت اللجنة لقول المستشار المالي في مذكرته إن تنقيص الرسم موكول إلى الشركة وحدها ، فإذا أبت الحكومة المصرية أن تتفق معها على مدا امتياز ، فإنها تعتمد في آخر المدة إلى تنقيصه نكابة بمصر ، وأجابت على ذلك بأنها تستبعد حدوث ذلك من الشركة ، لأن هذا التنقيص يضر مساهمياً أكثر من إضراره بمصر . ولا جدال في أن الشركة مستعدة في كل وقت للاتفاق على مدا الامتياز ، لأنها لا تقبل أن تترك هذا الكنز العظيم الذي عاد على مساهمياً بالأرباح الطائلة ، وهي لذلك تحرص في كل وقت على إبقائه في يدها .

وعرضت لقول المستشار إن مصر لا تقوى على المعارضة إذا ما أرادت الدول تنقيص الرسوم ، أو جعل المرور في القناة مجانياً ، فأجابت بأن الدول لم تعرض للقنوات الصناعية ، وإنما تعرضت للقنوات الطبيعية ، وقناة السويس هي صناعية ، خرها المصريون برجالهم وأموالهم ؛ ومع ذلك فإذا صح ما يقولون

من أن مصر إذا عادت إليها القناة ، لا تقوى على ممارسة البول ، بخلاف ما إذا كانت القناة في يد شركة دولية ؛ فاللجنة تجيب بأن الحكومة لا تقدم عشرات من الشركات الدولية ، تتفق معها على شروط أحسن بكثير من الشروط التي تمرضها الشركة الحاضرة .

وعرضت لمزاومة الطرق الأخرى للمواصلات ، فقالت إن قناة السويس هي بلارب أقرب طريق للتجارة بين الشرق والغرب ، فليس من المنتظر أن ينافسها طريق رأس الرجاء الصالح ، وكذلك ليس من المنتظر أن تنافسها قناة بناما ، وأيضاً لن تزاومها السكك الحديدية للزعم إنشاؤها ، كسكة حديد سيبيريا ، أو سكة حديد بغداد ؛ فإن التاجر الكبرى التي تنقل من أوروبا إلى آسيا وبالعكس ، لا تنقل مطلقاً في السكك الحديدية ، ما دام في الوجود طريق بحري مختصر ، يمكن نقلها فيه ؛ وقد قال السيوشارل رو في هذا الصدد : « إننى أشك في أن إنشاء السكك الحديدية في آسيا الصغرى يضر بقناة السويس ، فإن هذه السكك ستفتح الأقطار الشاسعة في آسيا الصغرى لمخاضيل الغرب وبضائعه ، ولكن التجارة ستستمر تفضل الطريق البحري للسويس ، على طريق آسيا الصغرى والخليج الفارسي » .

أما احتمال ظهور اكتشافات علمية قد تنقص من أهمية القناة ، فليس مستحيلاً عقلاً ، ولكن هذه الاكتشافات لم تزل مجهولة إلى الآن ، واحتمال وجود شيء لا يمكن أن يعتبر أساساً صحيحاً للتقدير . ولا يوجد سوى طريقين للنقل ، وهما البحر والبر ، وقد ثبت أن طريق قناة السويس ، هو أقرب الطرق وأقلها نفقة ، فلم يبق إلا طريق الجو ، وهو مهما تقدم ، لا يسلكه إلا مستطعم أو سائح أو مسافر ، ولا يصلح لحل الأتقال .

وقالت اللجنة أيضاً ، إن السياسة لا تؤثر في القناة بمد أن تقررت حينها ،

وإن الحوادث الماضية ، لأكبر شاهد على ذلك ، فقد انتشرت الحروب والثورات ، حتى على ضفاف القناة ، فلم تؤثر مطلقاً على إيراداتها ، بل بالعكس كانت سبباً في ازديادها ، فكلما اشتدت نيران الحوادث ، زادت هذه الإيرادات ، يؤكد ذلك أن إيرادات القناة زادت سنة ١٨٨٢ (في عهد الثورة العرابية) تسعة ملايين من الفرنكات عن السنة التي قبلها ، وفي سنة ١٩٠٤ (أثناء الحرب الروسية اليابانية) زادت الإيرادات ثلاثة عشر مليوناً عن السنة التي قبلها .

وعرضت لقول الحكومة ، إن من الظلم أن يستأثر الجيل المستقبل بالربح ويحرم منه الجيل الحاضر ، فأجابت بأن من واجبات الأفراد والجماعات أن يدخروا شيئاً للأعقاب ، ما دام ذلك في الاستطاعة ، فإذا تقرر ذلك ، ورأينا شركة القناة تسمى لدم الامتياز سعياً وراء مصلحتها ومصلحة مساهميها وأحفادهم ، فلماذا لا يصحكون من العدل أن ندخر لأبنائنا كنزاً يعموس عليهم جزءاً من ذلك المصبة الثقيل من الديون الأهلية الأميرية ، التي يتركها لهم الجيل الحاضر والذي يليه ، ويعموس عليهم أيضاً جزءاً مما تصرف فيه الحكومة في هذا العصر ، من ثروتها للمالية والعقارية التي باعها للشركات ولغيرها ، وأساءت التصرف في ثمنها ؟

وردت على قول المستشار المال إن استعمال الأموال التي ستأخذها مصر من الشركة في المشاريع النافعة يعود عليها بالربح الطائل ، فقالت إنها توافق على ذلك من الوجهة النظرية لا من الوجهة العملية ، ولكن لا يمكن تصديق هذه الوعود ، فقد كان لدى الحكومة أموال طائلة لم تفكر في صرفها في مثل هذه المشاريع التي أشار إليها المستشار المال ، بل صرفت في مشاريع كفاية ، ولا يجوز بيع هذا التراث للقيام بالأعمال الكفاية ، أما إذا كانت الحكومة

تزمع صرفها على المشاريع الضرورية ، فقد تساءلت اللجنة : لماذا لا نراها تفعل ذلك الآن ؟ ولماذا تصرف على المشاريع السكالية لللايين من الجنيهات، رغما من معارضة الأمة ؟

فهذه ففقات مدسكة حديد السودان ، عارض فيها مجلس الشورى فلم تأبه الحكومة بهذه المعارضة ونفذت ما أرادت ، وهذه ثكنات جيش الاحتلال تقيمها الآن وقد كلفتها أعمالها الابتدائية ٤٠٠ ألف جنيه ، أضف إلى ذلك الخسائر التي لحقتها من المضاربة بالأموال الاحتياطية ، وغير ذلك من الأعمال الأخرى التي يطول شرحها ، وبالجملة فالحكومة تصرف كل عام ما بين ١٩ و ١٥ مليوناً من الجنيهات ، وليس للأمة رأى محدود فيها.

وأشارت اللجنة في هذا الصدد إلى الأموال الاحتياطية الطائلة التي بددت بعد أن سحبت من صندوق الدين ، ثم قالت : إن نظرة واحدة في تحضير هذا للمشروع تكفي لمعرفة الطريقة التي تتبعها الحكومة في تحضير المشروعات ، كقياس ثابت للأعمال الماضية والمستقبلية التي تستأثر بها وترفض اشتراك الأمة معها فيها .

وبحثت فيما جاء بمذكرة للمستشار للمالى ، ومذكرة الحكومة ، عن حصول مخبرات طويلة ، في تحضير مشروع الاتفاق ، وأرادت الوقوف على مدى هذه المخبرات ، وطلبت بياناً عنها من مندوبى الحكومة ، فأجابوها بأنه لم تكن هناك مخبرات تحريرية ، فكان هذا الجواب موجبا لهشة اللجنة ، ثم رأت أن تستكتفى بالاطلاع على الرسائل والمسائل التي ذكرها المستشار في مذكرته ووعد برضاها على مجلس الوزراء ، فطلبتها اللجنة فأجاب ناظر المالية بأن لا رسائل ولا مسائل قدمت للمجلس ، اللهم إلا مسألة الأراضي التي ستتخلف من البحر ومسألة أخرى ثانوية .

ولما يئست اللجنة من كل ذلك أرادت الاطلاع على التقارير التي وضعها

ذوو الخبرة والدراسة ، على حدد تعيير الحكومة ، فأرادت معرفة القاعدة الحاسبية التي اتبعها للمستشار والخبراء ، فأجيب بأن لا يوجد هناك قواعد ، وإنما هذه افتراضات .

ولما لبست اللجنة من هذا أيضاً ، أرادت أن تعرف كيف حصلت المخبرات ، وكيف درست الحكومة المشروع ، فأجيب بأن الشركة عرضت المشروع فتناقش فيه مجلس الوزراء ، وأدخل التعديلات عليه ، وقرره عرض على الجمعية العمومية . ثم استفتجت اللجنة من كل ذلك أن المشروع لم يمرض على خبراء ، كما فعلت الحكومة في قانون الماشات الذي لبست تدرسه أربع سنوات ، وأن الذين ستمتهم الحكومة خبراء ، هم نمر يشغلون في الحكومة وظائف لا يشغلها الخبراء الماليون . .

وقد أبدت اللجنة دهشها لهذه الحقائق ، وألمت إلى أنه كان في وسع الحكومة أن تهتم بهذه المسألة الخطيرة اهتمامها بغيرها ، وزادت دهشها من الأجوبة التي تضمنت إيهاماً في بعض الأحيان ، ومخالفة للحقيقة في أحيان أخرى .

فقد سألت الحكومة عن الأربعة لللايين التي ستدفعها الشركة للحكومة ، هل ستؤديها الشركة من مالها الاحتياطي ، أم ستعقد لها قرضاً يسد من إيرادات القناة ، فيؤثر في الأرباح التي ستأخذها مصر ؟ فأجبت بأنه يحتمل للحصول على هذا المبلغ أن تعقد الشركة قرضاً ، وإذا لم تفعل ذلك ودفعته من المال الاحتياطي ، فلا بد أن تطلب في مقابل ذلك امتيازات جديدة .

واستخلصت اللجنة من هذا الجواب أن الحكومة لا تعرف أساس الاتفاق الذي ستعاقده عليه ، وأن باب الامتيازات لا يزال مفتوحاً ، حتى ولو قررت الجمعية العمومية قبول للمشروع كما هو الآن . وأشارت إلى ادعاء الحكومة بأن

هناك اتفاقية تقضى على الشركة بتخفيض رسم المرور ؛ فدحضت هذا الادعاء، وأثبتت أن الشركة لم ترتبط بهذه الاتفاقية ولم تصادق عليها .

نتيجة

وانتهت اللجنة في تقريرها إلى أنها كانت تتمنى أن تقدم الحكومة للجمعية العمومية مشروعا محضراً مبجوثاً حتى البحث ، مشفوعاً بما يشرحه ويؤيده من البيانات والمستندات ، متوافرة فيه شرائط الحكمة والروية مضمونة فيه مصلحة البلاد في حاضرها ومستقبلها القريب ، بما يصل إليه حد الاستطاعة والإمكان ، راجحة تلك المصلحة على غيرها ، أو معادلة لها على الأقل ، فتجبل الجمعية فيه بمقرنها أو بواسطة لجنة من أعضائها نظرات قليلة أو كثيرة، ثم تبادر بكل ابتهاج وانسراح للموافقة على ذلك المشروع ، أو تعديله تمديلاً طفيفاً ؛ إن كان المشروع قابلاً للتعديل وكان جائزاً لها عمله ، ثم ينصرف أعضاء الجمعية إلى بلادهم من الثغور الشالية إلى الحدود الجنوبية ؛ رافعين أوية الشكر والثناء على حكومتهم ، لجدها وسميها لخير أمتها وسهرها على مصالح بلادها ، فتزداد ثقة الأهالي ومحبتهم الخالصة لرجال حكومتهم العاملين .

إن ذلك أقصى ما تتمناه الجمعية ، وما ترى أن الهيئتين الحاكمة والمحكومة في حاجة قصوى إليه دائماً ، خصوصاً في مثل هذه الظروف الحاضرة . ولكن ما الذي تصنعه الجمعية ، وقد قدمت لها الحكومة مشروعا مهما خطيراً ، موضع سرعة لم تعهد في الحكومة من قبل ، وباختصار كلّ يسوغه جناب المستشار المالى بأنه جاء بدافع الضرورة ، كما جاء بمذكرته المحررة في ٢١ أكتوبر ١٩٠٩ ، غير مبجوث حتى البحث ، ولا مصحوب بإيضاحات أو مستندات تؤيده ، لدرجة أن مذكرة المستشار المالى التى هى أول وآخر مستندات الحكومة في بيان وإثبات منافع هذا المشروع لم تكن حاضرة لديها عندما طلبتها اللجنة منها ،

بل اضطرت أن تنتظر ستة أشهر حتى وصلتها مع بعض المستندات التي كانت طلبتها اللجنة من مندوبي الحكومة ؟.

وفضلاً عن هذه السرعة وعن خطورة المشروع ، فإنه جاء سابقاً لأوانه بمشرات من السنين . ومعلوم أن السرعة في العمل والحكم على المستقبل البعيد جداً ، كلاهما يترتب عليه خطأ ، والبعد عن ساحل الحقيقة ومحجة الصواب مهما كان الموضوع بسيطاً ، فكيف يكون الأمر والمشروع هو امتداد امتياز قتال السويس أربعين عاماً ، قبل انتهاء أجل امتياز بنحو ستين عاماً ؟.

لا ريب في أن الخطأ حينئذ يكون جسيماً ، والضرر الذي يترتب عليه حالاً واستقبالياً يكون أجسماً . لذلك لم يسع اللجنة أن تسكن عن الجمعية طريقة تحضير المشروع وبمحة كما سبق ذكره ، وأهم ما رأته فيه كما يأتي بيانه :

(أولاً) أن مشروع عقد الاتفاق العروض على الجمعية غير مقبول ، لأن شركة القنال ولا من الحكومة المصرية ، وكان يجب أن لا يقدم للجمعية العمومية إلا بعد الإقرار عليه من جمعية مساهمي الشركة ، ما دامت الحكومة ليست هي المارضة للمشروع كما تقول .

(ثانياً) ليس للجمعية العمومية ولا من المصلحة تعديل المشروع كما سبق البيان .

(ثالثاً) أنه قد ظهر بالحساب أن في هذا المشروع غيباً فاحشاً على مصر ، تقدره اللجنة بنحو ٥٨٨ ر ١٣٠ من الجنيهات ، أصلاً وقائدة على قاعدة حساب المستشار المالي .

(رابعاً) أنه لا حقيقة للخوف التي تتوقعها الحكومة ، إذا لم تتفق مع الشركة على مد أجل امتيازها ، وإن كان يمس هذه المخاوف محلاً للنظر ، فدفعه ممكن قبل وقوعه ، خصوصاً متى لوحظ أن الشركة كلما مرت سنة من مدة

امتيازها، كانت أقرب إلى التساهل في شروط التعاقد مع الحكومة، لأنها لن نجد إلا مصر للتعاقد معها على بقاء وجودها، أما مصر فإنها تجد كثيراً من الشركات الدولية، تتعاقد معها على إدارة القناة واستغلاله .

(خامساً) أنه لا توجد أدنى ضرورة مالية ملجئة إلى التعاقد بالنبن الفاحش، لا سيما أن التعاقد وقع على مستقبل بعيد لا بد في الحكم عليه من انعطاف العظيم الذي لا يقبله الجيل الحاضر، ولا يرضى أن يتحمل مسؤوليته أمام الأجيال المستقبلية، إلا إذا كانت الفائدة واضحة وضوحاً لا ريب فيه .

(سادساً) أن فكرة استفادة الجيل الحاضر من أرباح القناة، كان يمكن أن يقال عنها إنها فكرة صالحة حقيقة لو افترت بما يأتي :

١ — أن لا يوجد مطلقاً غبن في التعاقد عليها .

٢ — أن يستعمل اللقائل في أعمال مثيرة تسوغ هذا التعاقد أمام الأجيال المستقبلية، وأن يكون للأمة من السلطة على أموالها ما يكفل لها تحقيق هذا الشرط كفالة فعلية .

أما والنبن في الصفقة فاحش، والحكومة لم تسمح إلى الآن بإعطاء الأمة حق الاشتراك معها برأى قطعى في تدبير شئونها المالية والداخلية البعثة، خصوصاً وأن العقد حاصل على زمان أبدي من أن يكون الحكم عليه صحيحاً، فهو سابق لأوانه من كل الوجوه وغير مقبول .

«فتاء على هذه الأسباب، قررت اللجنة — بالإجماع — رفض هذا المشروع وللجمعية الرأى الأخير» .

وقد قوبل القرار بالتصفيق والاستحسان من أعضاء الجمعية، وأجلت المناقشة فيه إلى جلسة أخرى .

مناقشة الجمعية العمومية للمشروع

وقد تمتددت جلسة ٤ أبريل لمناقشة المشروع ، وانبرى سـمـد زغلول وزير الحفانية (المذل) للدفاع عنه . وفيما لى أم ما جاء فى أقواله :

« أصبح شأننا الآن أمامكم — بعد إعلان عطوفة الرئيس ^(١) الذى قابلتموه بالاستصـحـان — شأن الحضر للمشروع ، للنور لحقيقته ، للدافع عنه ، وأصبح شأنكم شأن القاضى المادل ، ورأيكم هو رأى الفاصل . فلم يبق علينا إلا أن نقدم لكم المعلومات والحقائق التى دعت الحكومة إلى أن ترى فى المشروع الفائدة للبلاد ، فإن وافقتم الحكومة أحسنتم فى رأيها ورأيكم ، وإن لم توافقوها فواجب قضيناها ومسئولية تخليها عنها ، وألقيناها عليكم فتحملتموها عنا أمام امتكم وأمام الأجيال الآتية .

« والآن يصح لى أن أطلع فى حسن إصـفـائكم ، وأن يكون لى منكم انعطاف وسعة صدر لشرح كل ما فى نفسى ، ولا تجبدون فى أنفسكم منى حرجاً .»

« إن للمشروع متعلق بالاستقبال ، وقدرة الإنسان فى الأمور النيبية قدرة بعيدة الاحتمال ، ولذلك اختلفت الظنون والأفكار فى هذا المشروع اختلافاً كثيراً . ونحن يجب علينا أن نفهم هذا الاختلاف ، ولكن الذى لا ينبى هو أن نفهم المخالف للآخر ، أن هذا سىء القصد والنية .»

ثم أخذ يدافع عن المشروع من مذكرة أعدتها الحكومة ، ولما وصل إلى مسألة الأوجه التى تصرف فيها الأموال التى تأخذها مصر من الشركة مقابل مد الامتياز قال :

(١) هو محمد سعيد باشا رئيس الوزراء الذى أعلن بالجلسة أن رأى الجمعية فمسألة القنـاة قـطـى مـلـزم للحكومة ، وقد تولى الرئاسة بعد مقتل بطرس غالى باشا فى ٢٠ فبراير سنة ١٩١٠ .

« تقولون إنه ليس لدينا مجلس نيابي يضمن لنا هذه الأموال ، نعم إن هذه أمنية عظيمة جداً يحقق لما قلب كل وطني ، ولكن هل يمكننا أن نجمع عن كل شيء نافع ، حتى نحصل البلاد على هذه الأمنية ؟ هل يصح أن يكون هذا عمل أمة ؟

« يجب أن نسمى في تحقيق تلك الأمنية التي نبتغيها ، ولكن لا يجوز أن نحرم البلاد من فوائد المشاريع العامة ، فالمجلس النيابي نطلبه ، وللشارع للفيدة تحقها ، ولا يجب أن نوقف شيئاً على آخر .

« احتجاجهم بأن المشروع التي قبلته الحكومة لم تقبله الشركة بعد ، وإني أقول الآن إنه ورد على الحكومة جواب من مجلس إدارة الشركة بتاريخ ٢٠ فبراير يفيد قبول هذه التعديلات ؛ وعلى ذلك فقد زال المانع ..

« هذا ما أردنا أن نتشرف بمرضه على حضراتكم بياناً للحقائق التي دفعت الحكومة إلى قبول المشروع ، والآن آتمنا واجباتنا نحكم ونحو الحقيقة ، ولم يبق إلا واجبك ، وللأسولية أصبحت ملقاة عليكم تتصرفون فيها كما تشاءون ، فإن لكم الرأي الأعلى » .

رفض المشروع

واستمرت المناقشة بملحة ٧ أبريل ، وفي تلك الجلسة أراد سعد زغلول أن يستأنف دفاعه عن المشروع ، فرأى الأعضاء الاكتفاء بما ذكره في الجلسة السابقة ، فاعترض على ذلك بأن هذه مقاطعة غير جائزة ، إذ قال :

« يقوم أحد رجال الحكومة ليتكلم ، فيأى حق يقطع عليه الكلام ؟
فت لأقول ملاحظاتي على أقوال اللجنة ، فكيف أمتنع من ذلك ؟
يجب على الجمعية العمومية أن تسمع كلام الحكومة أولاً .. »

إلى أن قال : « إنكم استعملتم هذا السلاح ضدى اليوم ، وسيستعمل غذا ضدكم ، فاحذروه .. والرأى لكم » .

فرد عليه إسماعيل أباطة ، بأن المسألة استوفيت بحثاً من جانب الحكومة ومن جانب الجمعية ، وبعد مناقشة وجيزة أخذ الرأى على قفل باب المناقشة ، فتقرر ذلك بالأغلبية ، ثم أخذ الرأى على المشروع بالنداء بالاسم ، فقررت الجمعية رفض المشروع بإجماع الآراء ، ماعدا مرقص سمكة باشا والوزراء .

* * *

المطالبة بالدستور

وانتهز إسماعيل أباطة الفرصة التى أتيت له للتمقيب على هذا القرار الحاسم بشكر الحكومة على قبولها التقيد بهذا القرار ، وطالب بالدستور ، كما ناشد الحكومة أن تفسح صدرها للنقد النزيه ، فقال فى جلسة ٩ أبريل سنة ١٩١٠ :

« أرى أن من واجب الجمعية — قبل انصرافها — أن تسدى رجال الوزارة الحاضرة جميل شكرها وجيل ثنائها ، تلقاء ما بذلته من العناية بشأننا والإصفاء التام لأفوالنا ، والتجمل فى السؤال ، والتلطف فى الجواب ، والاهتمام بمجلساتها ، إذ لم يتركوا جلسة واحدة طول مدة انعقادها .

« هذا فضلا عن تلك اللنة الكبرى ، التى قبولت بشكر الألسن ، وتصنيق الأيدي ، ودعاء القلوب ، وارتياح الحواطر والنفوس . . تلك اللنة التى خولت للجمعية الحق فى الرأى القطنى فى مشروع امتداد أجل امتياز قناة السويس ، التى كان الببيب الوحيد فى هذا الانعقاد .

« تلك الفئة التي اعتبرناها فألا حسناً وقائمة خير جزيل وقاعدة سياسمية ترشيدة لسياسة الحكم والتعقل والتدبر وحسن التبصر ، سياسة الرزانة والسكون والصراحة والإخلاص ، سياسة العدل والإنصاف ، سياسة الأئين والتقرب ومحو آثار الخلاف وأسباب سوء التفاهم ، سياسة الحرية والعلم والعدالة والعمران ، التي يستحيل أن تنجح سياسة غيرها في إصلاح هذه البلاد وارتقائها ، ومن قال عكس ذلك فقد ظلم الأمة للصربية ونزلاءها ، وظلم الحقيقة وأغمض عينيه عن الشاهد والمحسوس .

« إننا نؤكد لرجال الحكومة ، ولكل ذى رأى معهم ، أننا إن طلبنا الدستور أو شبه الدستور ، فإننا لا نطلبه للأمة فقط بل نطلبه لنا ولرجال الحكومة معاً .

« إنه ليمز علينا أن توصف حكومتنا بغير الدستورية ، لينطبق اسمها على مسماها انطباقاً حقيقياً ، لا يخالف باطنه ظاهره كما هو الحال الآن .

« وليكون لها ولأمتها مركز سام حقيقى فى مصاف الحكومات الدستورية والأمم المتمدنة ، تقتخر به ولا تخجل منه الأمة ، كما هو شأنها فى الوقت الحاضر .

« إنه ليمز علينا أن تكون حكومتنا حكومة لأمة غير دستورية ، وأن يكون رجالها التابضون على أزمة أمورها أبناء أمة غير أهل للحكم — على الأقل — فى شئونها الوطنية ، وخصوصاً بعد أن رأت — بل اعترفت — الحكومة بصلاحيه تلك الأمة للحكم نهائياً ، فى مشروع لا يقل أهمية وخطورة عن أعظم المشروعات التي تعرض على برلمانات الأمم العظيمة الأوربية .

« طالبنا — فيما سلف — بحقوقنا الشرعية ، فقالوا: إنكم غير أهل لها ، ومازلنا مثابرين على المطالبة بالطرق القانونية المشروعة ، حتى وصلنا وفقه الحد إلى الاعتراف — ولو هنيهة من الزمان — بصلاحيتنا لذلك الحق على أحسن

ما يرام ، وبرهنا على كفاءتنا لاستعماله في أهم الأعمال وأعظم المشروعات :

« ليس من الصواب ، ولا من العدالة ، أن تمنح الحكومة أمتها بالأمس حق الحكم النهائي في مشروع خطير كمشروع القتال ، ثم تنازعنا هذا الحق فيما هو أقل منه ، وفي صرف أموالنا الخاصة بها ، وفي وضع لوائحها وقوانينها التي تطبق على أبنائها .

« وليس من الحكمة في شيء أن ترجع بأمتها إلى الوراء بعد أن تقدمت بها إلى الأمام ، أو أن تخرجها من حظيرة الدستور بعد أن أدخلتها فيه وأذاقتها حلالة طعمه ، وخصوصا بعد أن تحقق للحكومة فوائد هذه السياسة ومزاياها .

« إن السياسة التي اختطتها الحكومة أخيراً — وهي التي أشرنا إليها فيما سبق — لم تمر على أعضاء الجمعية العمومية بدون أن يترتب عليها أثر حسن ، بل مزايا عظيمة ومنافع جليلة .

« فإننا — بمناسبة قول الحكومة في مذكرتها الكتابية : إن رائدها على الدوام كان تابعا لرغبتها الصادقة الوحيدة في القيام بما ينبغي خلعة مرافق البلاد ، وأنها على وجه العموم قد وصلت إلى معظم الفرض المقصود ، وأنها وسعت نطاق جميع الصالح التي من شأنها توفير الرفاهية العمومية . إلخ — بمناسبة ذلك كنا أعدنا كثيرا من التصرفات والحوادث التي لا بد أن يسعها من يقول هذا القول ، ولكن انتهاج الحكومة لتلك السياسة الحكيمة الرشيدة حال بيننا وبين أن نتطرق بكلمة واحدة بما كنا أعفدناه لذلك .

« ورد على أعضاء الجمعية كثير من الرسائل والمسائل ذات الأهمية ، التي لا يبعد أن يكون بحث الجمعية فيها مما لا يلائم الظروف الحاضرة ، أو بما لا رضاه الحكومة ولا يوافقها أن يكون موضوع بحث وجدال ، فتداولنا معاً واتفقنا على عدم التكلم في تلك المسائل ، وقد كان .

وأعلن — بل أعقصد — أن الحكومة لا تجهل كل ذلك، وأتخى أن تكون على علم تام بأن سياستها الرشيدة هي التي بمتتنا على عدم الخوض في تلك الشئون ، التي وإن كنا لم نضمها موضع البحث ، إلا أن لنا عظيم الأمل في أن رجال حكومتنا المخلصين المادلين يضمونها موضع العناية ، ويمطونها ما نستحقه من الاهتمام ، وهي لا تخفى على أحد من النظار .

« هذا بعض ما يترتب على انتهاج تلك السياسة الرشيدة ، فضلا عن اكتساب الحكومة جزءاً ليس بالقليل من محبة الأمة لها وثقتها بها ، واستعدادها — بما تصل إليه استطاعتها — على تحسين الأحوال وإصلاح الشئون ، وهذه المزايا وحدها مما لا يستهان بفائدتها بين الهيئتين الحاكمة والحكومة ، الهيئتين اللتين لا بد من أن يدوم بينهما حسن التفاهم وعظيم التآزر والتضامن ، في خدمة البلاد والسير بها في طريق الإصلاح والسعادة والارتقاء ، إذ ليس من الحكمة ولا من الخدمة الحقيقية أن تستأثر الحكومة بالأمر ، وأن تستقل بالعمل فتعمل وحدها مسؤولة نتائج الأمور ، بعد أن أصبحت الأمة في حياة وشعور ، وأمست تطالب بالحرية والاستور ، وآل أمرها إلى أن صارت لا تستطيع صبراً أكثر مما صبرت عن المطالبة في كل وقت .

« ويجدر بنا في هذا المقام أن نذكر هنا جملة سبق لنا قولها في هيئة رسمية غير هذه الهيئة المحترمة للوقرة^(١) :

« يقولون إننا نفتقد الحكومة بقصد التشوير بها . .

حاشا وكلا ، وألف مرة حاشا وكلا . . لأن أعضاء هذه الهيئة في مقدمة الذين يعرفون الحدود والواجبات ، والذين يعتقدون أن الإنسان في هذا الوجود

يشرف ويفتخر بوطنه وحكومته ، قبل أن يشرف ويفتخر بنفسه وآبائه وأجداده ..

« من ذا الذى يرضى لنفسه أن يكون ابنا لحكومة مهانة ومحتقرة ؟ ..

من ذا الذى يقبل أن يسمع من الغير كلمة تمس كرامة حكومته أو تحط بقدرها ومكانتها ، فضلا عن أن يكون هو صاحب تلك الكلمة ؟ ..

« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا بحبة فيها ، وغيره عليها ورغبة منا فى إعلاء شأنها وطهارة سمعتها ..

« ومعلوم أن الانتقاد للأعمال كاللحج للطعام ، مر اللذيق ولكنه لا يصلح إلا به ..

« نحن إن انتقدنا حكومتنا فلا نتقدها إلا مضطرين بحكم الضرورة ، مرغين بدافع المفروض علينا وبداعى القيام بالواجب ، إذ من البديهي أن الحكومة إن أحسنت صنعاً فلنا ، وإن أساءت فعلينا .

« نحن إن انتقدنا الحكومة فلا نتقدها إلا بنية خالصة ، وبفكرة طاهرة صالحة ، هى فكرة الإصلاح واستلفات ولاية الأمور النظام لأعمال وتصرفات نعتقد أنهم لا يرضونها ويتمنون مرقها ولو من أى مصدر كان ..

« وعلى هذا ، فإن فرطت جملة حادة أو عبارة غير مقبولة ، يشفع لنا فيها إخلاصنا فى عملنا ، وحرصنا على مصالحنا ، وغيرتنا على حسن سمعة حكومتنا ..

« أردت بهذه البيانات أن يكون الإخلاص رائد الجميع فى خدمة البلاد ، وليدوم الاعتماد وحسن التفاهم بين أعضاء الهيئتين : هيئة الحكومة وهيئة الجمعية ، رغما عن كل ما يحصل بينهما أثناء المناقشات والجدال ، فإن خدمة الأمم -

وخصوصاً الأمم الناهضة كأمتنا للصربية - تحتاج إلى كثير من الصعاب

والجهودات ..

« والله سبحانه وتعالى هو المسؤول أن يهدينا جميعاً إلى سبيل الصواب
والتوفيق والنجاح » .

* * *

موقفه من المؤتمر القبطي

قام بعض الأقباط بعمل سراً — بإيماء من المحتلين — لبث روح السخط
بين الأقباط ، وبصور لهم أنهم مغبونون في الوظائف والحقوق العامة ، وكانت
صحفتا « الوطن » و « مصر » تنفخان في هذه الروح . .

وجدير بالذكر أن بطرس غالى باشا رئيس النظار كان معارضا لها ، حتى
أنه أرسل إنذاراً لجريدة « الوطن » بسبب موقفها من تلك الحركة .

ولما اغتيل بطرس باشا زادت الحركة قوة ، ولذلك أخذ أباطة باشا في تأليف
لجنة للتوفيق بين الأقباط والمسلمين قبل استفعال الخطر الطائفي . وكتبت جريدة
« الرفورم » تشيد بهذا المجهود ، فكتب لها واصف بطرس غالى بن بطرس
باشا مؤكداً أن الوفاق تام بين المسلمين والأقباط ، وأنه قد تناسى الخلافات التي
وجهت في الصحف لوالده ، لأنها لا تعبر عن رأى عقلاء الأمة .

ورغم كل تلك الجهود ، عقد المؤتمر في أسيوط في ١ أبريل سنة ١٩١١ .

ورأى جماعة من عقلاء الأمة عقد مؤتمر مصرى يبحث في شئون المصريين
جميعاً ، بما فيها مطالب الأقباط . وعقد ذلك المؤتمر بفندق هليوبوليس بمصر
الجديدة ، وكان من أهم قراراته :

١ — عدم قسمة الحقوق السياسية بين الطوائف الدينية .

٢ — أن تظل المطلة الرسمية هي يوم الجمعة .

٣ — أن قاعدة التمييز في الوظائف الحكومية هي الكفاءة من

جميع وجوهها .

- ٢ — علم تعديل دوائر الانتخابات بتفصيل دوائر لكل طائفة دينية.
- — عدم الموافقة على إعطاء كل طائفة من طوائف الأمة المصرية ما يجيبه مجالس المديرية لتتفق كما تشاء .



إبعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية

أصبح إسماعيل أباطة شجى فى خلق الإنجليز والحكومة المصرية التى كانت تأمر بأمرهم ؛ ولذلك رأى الإنجليز ضرورة إبعاده عن الحياة السياسية . وظنوا أن إبعاده عن مجلس شورى القوانين مؤد إلى تحقيق أمنيتهم ، ولذلك ترصد له الإنجليز فى مصر خلال الانتخابات التى أجريت فى أوائل يناير سنة ١٩١١ وعملوا على إسقاطه بكل وسيلة ، وعهدوا بتنفيذ ذلك إلى حسن حبيب (بك) (١) الذى تقلده مديرا للشرقية لهذا الغرض .

ونجح حبيب (بك) فى مهمته ، ولكن إسماعيل باشا قابل تلك المحنة بكل هدوء ، وأظهر من ضبط النفس والاستهانة بذلك التحدى السافر ما جعله مضرب الأمثال ، فيما ازعج أصدقائه وأقرباؤه .

روى المرحوم محمد عثمان أباطة باشا ذلك الحادث فقال : « كنا فى جلسة مجلس المديرية المتقدمة لانتخاب عضو مجلس شورى القوانين ، وكان الجو مكهربا على أثر التأثير الشديد والدعاية الواسعة التى بذلها حبيب باشا لإسقاطه .

وجرت عملية الانتخاب ، وفرزت الأوراق وأعلن انتخاب سعادة مصطفى خليل باشا عضواً لمجلس الشورى . فافزعنا وهالتنا الصدمة ، وبقي هو كأن

(١) هو حسن حبيب باشا وزير الحرية فى وزارة سعد زغلول .

لم يحدث شيء . واستمر في الجلسة لأخراها كمادته ، يناقش سائر المسائل . ثم قام وقفنا ، واستؤنفت الجلسة بعد الظهر غفيرا .

قال : « إن الإخفاق في الانتخابات يقع ويحتمل ، ولكن إخفاق الباشا كان أسوأ كبراً ، وبخاصة بعد التمسك الشديد والإرهاق البالغ الذي نزل بأصدقائنا وأنصارنا وأقربائنا » .

انتخابه للجمعية التشريعية

ولما حلت الجمعية التشريعية محل مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية طلب إليه بعض أصدقائه أن يتقدم لانتخاباتها ، فلم يستجب لرجائهم تاركاً مكانه لأخيه اللطيف عبد الله أباطة بك ، ولما خلا ذلك للسكان رشح نفسه لمضوية الجمعية التشريعية .

وتحست بعض الصحف لهذا الترشيح ؛ ومن طريف ما حدث أن منافسه مصطفى باشا خليل أخذ يحجوب الدائرة مع أنصاره ، وادعى مصطفى باشا في أحد أحاديثه أن إسماعيل باشا أباطة قد انتهى عهده ومضى زمنه ، وأصبح لا يستطيع أن يقوم بشيء جديد .

وهنا انبرى له إسماعيل باشا ، واقترح على صفحات الجرائد أن يلقي كل منهما خطبة على المنطوين ، يشرح فيها ماضيه وآماله ومشروعاته المستقبلية في خدمة بلاده ، ليرى المنتخبون بعدها أيهما أفضل لخدمة الأمة في الجمعية التشريعية .

وتحس الكثيرون لتلك الفكرة العملية الطريفة ، وطبيعي أن منافسه لم يستطع تنفيذها . .

وقد أثار ترشيح إسماعيل باشا لنفسه اهتمام جريدة « التيمس » التي كتب مراسلها في القاهرة يقول ما ترجمته (عن المؤيد في ١٨/٧/١٩١٤) ما يأتي :

« من أم حوادث الأسبوع عودة إسماعيل باشا أباطة إلى ميدان السياسة ، وقد رضى الباشا أن يرشح نفسه عن مركز هميا الذى خرج من نيابته شقيقه بناء على طعن قدم فيه .

« وعائلة أباطة من العائلات العريقة في الشهرة في مصر ، ومع أن نفوذ العائلة على الفلاحين قد ضعف نوعاً فإنه لا يزال لها بعض الأثر . وأحسن ما يذكر لأباطة باشا نشاطه الذى أدى إلى رفض مد أجل امتياز قناة السويس ، ورجع الفضل في رفض هذا الاقتراح إلى نفوذه الشخصي ، ومن هذا التاريخ لم يظهر ظهوراً واضحاً في الحوادث السياسية . وهو في الوقت الحاضر يشغل وظيفة المدير العام للأوقاف الخيرية في طشيز وقولة ، التي عينه عليهما سمو الخديو .

وأباطة باشا من الحزب الوطنى في سياسته ، ولو أنه — بقدر ما وصل إليه علماً — لم يكن عضواً من أعضاء هذا الحزب . وهو أقدر وأفصح رجل ، والمتنظر — إذا نجح في الانتخاب — أن يمترض سعيد باشا في قيادة حزب المعارضة ، وفي هذه الحالة يمكن أن يقيم الدليل على أن وجوده في المجلس مفيد للبلاد .

ويعارض أباطة باشا مصطفى باشا خليل ، الرجل الثرى الذى تذكر أنه أدب مادية شائعة كبرى في تفتيشه بشرشية للضباط أثناء زيارة الأسطول الإنجليزي مصر في نوفمبر الماضى » .

ونجح إسماعيل باشا في الانتخابات ، وكتبت بعض الصحف تهنئته ، من ذلك ما كتبه جريدة « المؤيد » ، في ١٩ يوليو سنة ١٩١٤ ، وهذا نصه :

فوز أباطة باشا في الانتخاب للجمعية التشريعية

« انتخاب أباطة باشا في الجمعية التشريعية عن هيا دليل قاطع على رقي
الفكرة النيابية في الأمة .

« فهو من رجال السياسة والكفاءة والإخلاص في خدمة الوطن . وإن
له خصوماً يمارضونه وينتقدونه وينسبون إليه غير هذه الصفات ، لأنهم لم
يعرفوه ، فأساموا الظن به بخير حق » .

ونشرت « المؤيد » في اليوم التالي نبذة وصفت فيها إسماعيل باشا بأنه
« بلبل مصر الصداح » ، وقالت إن نجاحه فوزاً للكفاءة المتأيزة ودليل على
تم وروح الاستقلال التي نمت في نفوس الأفراد .

وانهالت التهاني على الصحف ، وقد نشرت « المؤيد » بين ما نشرته بيتين
للأستاذ محمد السطى ناظر مدرسة فارسكور ، وهما :

بلاد الشرق تبسم ابتهاجا بفوز سعادة الباشا أباطة
وكل مزاحم من غير حق إله الخلق بالخذلان غاظه
وفي عدد « المؤيد » المؤرخ ٢ أغسطس نشر الباشا شكراً للناخبين
هنا نصه :

« أحمد المولى المزعز على ما أنعم وتفضل ، وبعد :
« فإنتى أشكر حضرة المندوب الناخب الحر الكريم ، تلقاء ما أولانى
من جميل الثقة والولاء — في يوم ١٨ يولية سنة ١٩١٤ ، وهو يوم الانتخاب —
سائلاً السميع المجيب أن يديم علينا نعمة هذا الاتحاد .

ثم أسأل الله عز وجل أن يلمنى الصواب فى القول والعمل ، وأن يوفقنى
فى خدمة مصالحكم ومصالح الأمة والوطن العزيز ؛ والله يتولى هدايتنا جميعاً .

المخلص

إسماعيل أباطة »

ولكن المحمية لم تجتمع في تلك المدة ، بسبب قيام الحرب
المالية الأولى ..

* * *

أول وفد مصرى إلى إنجلترا^(١)

في سنة ١٩٠٨ ازدادت قوة الحركة الوطنية ، وتنهى الشعب إلى حقوقه
السياسية ، ورجع ذلك إلى تنافس الأحزاب السياسية الثلاثة التي تألفت قبل
ذلك بنحو عام (وهى : الحزب الوطنى ، وحزب الإصلاح على المبادئ
الدستورية ، وحزب الأمة) واتساع دائرة المناقشات بينها حول حقوق الشعب ،
كما يرجع إلى إعلان الدستور في تركيا مما كان له أثر في إذكاء الشعور الوطنى ،
يضاف إلى ذلك إحساس المصريين بتراجع الإنجليز أمام تيار الوطنية ، الأمر
الذى تجلّى في اضطراهم لتغيير كرومر .

وكان أباطة باشا من أعضاء مجلس الشورى البارزين الذين يعملون بكل
قواهم لتمتع مصر بدستور يشرك الأمة مع الحكومة في تصريف الأمور .

ويقرر أحمد شفيق باشا في « مذكراته » أن الخديو عباس « كان لا يكره
مثل هذا الطلب ، على أن تقع في تحقيقه طريقة معقولة هادئة . وكان يرى أن
إسماعيل باشا أباطة هو خير من يستطيع السير في هذه الطريق بعبء
عن الأحزاب .

« لهذا شجع إسماعيل أباطة باشا عندما فكر في استصحاب وفد للسفر إلى

(١) من الغريب أن المنقوله الأستاذ عبد الرحمن الرافى لم يصر إلى هذا الوفد في
كتابه عن محمد فريد ، وهو يشمل تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ .
وبالنسبة لم يصر إلى الحجة التي ألقاها محمد فريد في ٢٤ أغسطس سنة ١٩٠٨
بالإسكندرية وطبع فيها هذا الوفد .



بعض أعضاء مجلس الموم البريطاني والمصنفين الإنجليز في زيارة خاصة لإسماعيل أبانلة (بانا) في منزله

لندن ، لشرح الحالة في مصر وللطالبة بمزيد من اشتراك الشعب مع الحكومة في تصريف الشؤون ، بل زاد على ذلك فطلب من السيد هون جورست التوصية عليه لدى وزارة الخارجية البريطانية . وقد فعل ، عملاً بسياسة الوفاق .

وقد بدأ إسماعيل باشا جهوده بأن دعا عدداً كبيراً من أهل الرأي إلى اجتماع حافل عقد في فندق الكنتنتال في ١٣ يوليو سنة ١٩٠٨ ، وألقى عليهم خطاباً قيمياً دقيقاً الحدود والتماير ، شرح فيه أسباب تفكيره في التوجه إلى لندن ، وذكر الظروف والملازمات التي تجعل هذا السفر ضرورة من الضرورات الوطنية ، وقطع على نفسه المهود والمواثيق أن يكون في نيابته عنهم عند حسن ظنهم . ثم طالعهم ببعض للطلاب التي ينوي عرضها على الحكومة الإنجليزية وللطالبة بها ، فوافق المجتَمعون - وكان من بينهم عدد كبير من أعضاء مجلس شورى القوانين - على برنامجه مع الارتياح . وكان ذلك توكيلاً ضمنيّاً - وإن لم يطلبه - اعتر به أعظم الاعتراز في جهاده مع أساطين البريطانيين شعباً وحكومة .

وقد تكون هذا الوفد من عدد من أعضاء مجلس شورى القوانين والجمعية العمومية ، وهم : إسماعيل أباطة باشا رئيساً ، ومحمد الشريفي باشا ، وعبد اللطيف الصوفاني بك ، والسيد حسين القصبى ، ومحمد عثمان أباطة باشا ، وناشد بك حنا ، ومحمود بك سالم أعضاء ، وعهد للأخير - وهو مجاهد من كبار المجاهدين - بسكرتيرية الوفد ، وقد تطوع الدكتور إبراهيم الجوريجى لمساعدتهم والترجمة لهم طوال مدة إقامتهم بلندن .

وهكذا تكون الوفد الأول الذى أطلق عليه فيما بعد « الوفد المصرى » ، وهو غير الوفد المصرى الذى ألقاه سعد زغلول .

وصل هذا الوفد إلى لندن في ٢٠ يولييه سنة ١٩٠٨ ، وسرعان ما بدأ عمله .

قد دعاه مستر فوكس براون - من رؤساء جامعة كمبريدج ومن المستشرقين وسكرتير « جمعية حماية الوطنيين الأصليين والدفاع عن حقوقهم للهضومة في أوطانهم » - دعاهم إلى مأدبة في نادى الأحرار الوطنى في مساء ٢٢ يولية ، ودعا معهم جمهوراً من كبار الإنجليز .

وفي هذه الحفلة - التى كانت للتعارف وإعلان الجهاد - خطب أباظة باشا قائلاً :

« لقد أتينا هذه البلاد نحمل رسالة بلادنا التى تفخر بصدقكم . ولكن - مع مزيد الأسف - يجب علىّ أن أقرر أن درجة تبادل الأفكار بين الأمتين تجرى على نظام مكسوس . لقد مضى على إنجلترا خمس وعشرون سنة وهى مسيطرة على مصر ، تزيد كل عام عن سابقه نفوذها وموظفها ، ولكنها لم تسع لإقرار التسامح في نصابه الصحيح » .

وقال : « إن هذه المأدبة - وقد جمعت للتعارف - ليست ظرفاً ملائماً للتحديث عن رغبات البلاد للشروعة ، التى سأتشرف بمرضاها يوم الخميس القادم ٢٤ الجارى على أعضاء مجلس العموم » .

فرد مستر روبرتسن عضو مجلس العموم قائلاً :

« إن كل واحد منا لو كان مصرياً لرغب في الحصول على حكومة دائمة كاملة لبلاده ، فجدير بنا أن نتلقى هذا الليل بالقبول ، وأن نشترك في العمل مع المصريين الذين يطلبون لأنفسهم مثل هذه الغاية الشريفة للشروعة » .

وأخذ أباظة باشا يدعو خارج الدوائر الرسمية ، ولما أقام في مساء يوم ٢٤ يوليو مأدبة كبرى بفندق متروبول ، حضرها الكثيرون من أعضاء البرلمان

البريطاني ورجال الصحافة والكتاب . وفي هذا الاجتماع ألقى أباظه باشا خطاباً رائعاً فصل فيه مطالب الوفد ، وأوضح شرعية تلك المطالب . وكان مما قاله :

« نحن نريد خدمة أمتنا التي من أجلها مطالبنا الإصلاح الإداري والتعليمي ، لنتمكن من إدارة شئوننا بأيدينا تحت ظل الاستقلال التام .

« ونريد خدمة الأمة الإنجليزية بما نبديه لها من ملاحظات على تصرفات حكومتها في بلادنا ، إذ لا بد أن الأمة الإنجليزية يهملها حسن شهرتها وطهاره سمعتها من كل ما يدعو إلى تفسير آمال الأمم والشعوب - اراقية والمتأخرة - فيها ..

« ولقد جهرت حكومتكم سنة ١٨٨٣ بأن الأمة المصرية في حاجة إلى التعليم والترقية ، وأنها أخذت على عاتقها أن تنشرها بين المصريين ، ليتسكنوا من إدارة شئونهم والاستعداد للاستقلال ..

« أما الأمة المصرية فلم تجادل في حاجتها إلى التعليم ، ولم يتطرق إليها شك في وفاء حكومتكم بوعدها في ذلك ، ولهذا قابلت بالارتياح مشروعات رجالكم ونظاماتهم التي سنوها للسير على مقتضاها في نظارة المعارف ، وتحملت كل التجارب التي كانوا يقومون بها ، وأطلقت أيديهم ليفعلوا ما يشاؤون فيها ..

« ولكن هل تدرون كيف كانت النتيجة ؟ كانت انحطاط التعليم عن مرتبته التي كان عليها ، وفساد الأخلاق والآداب ، وإغلاق بعض المدارس ، وعدم استعمال لغة البلاد ..

« إننا لا نخشى لومة لائم إذا صرحنا بحقيقة غير منكورة لا يجادل فيها أحد ، وهي أن النظم التي وضعت في نظارة المعارف كان نصيبها القشل ..
(١٧ - ١٨)

« ولقد كان من مصائب تلك النظارة التمسعة أنها كلما ارتفع صوت الأمة بالشكوى أو غلت في الفساد وزادت يدهم وطأة عليها » .

ثم أشار إلى النقائص التي أحاطت بالخطط التي أعلنتها إنجلترا لإصلاح الأحوال في مصر ، مندداً بعدم استجابتها المطالب الجمعية العمومية بصدد الإصلاح ، وناشد النواب الإنجليز أن يطالبوا حكومتهم بحلول حاسمة ، وهدد « بأنجاه شباب مصر إلى بلاد أخرى » .

ثم افتتح باب المناقشة بين المجتمعين ، فألقيت على الباشا أسئلة عديدة عن حالة التعليم في مصر ، وعن حالتها الاجتماعية وغيرها ، أجاب عنها بطلاقة وسرعة بديهة وإطلاع ، وعقب مستر هيوم عضو البرلمان بقوله :

« إن الديمقراطية الإنجليزية تؤيد - بصفة خاصة - السعى لرق التعليم » .
وقد اقترح بعض أعضاء البرلمان أن يضع الوفد مذكرة يدون بها مطالبه وتنشر على صفحات الجرائد .

وقبيل نهاية الاجتماع وقف أباطة باشا ملخصاً ما أدلى به ، وقال : « إن البلاد - من أقصاها إلى أقصاها - مهتمة كل الاهتمام بتوسيع سلطة الحكومة المحلية والاستقلال الوطني الإداري » .

وكان من الطبيعي - بعد أن مهد أباطة وزملاؤه السبيل داخل البرلمان الإنجليزي وخارجه ، وفي الأندية والحفلات التي انتهت بنجاح مرضى في كسب ود الرأي العام البريطاني - كان من الطبيعي أن يخطو الوفد الخطوة التالية ، وهي مقابلة الممثل الرسمي للحكومة السير جراي (لورد جراي فيما بعد) وزير الخارجية وأحد مشاهير حزب الأحرار .

وفي ٢٧ يوليو قابل الوفد السير جراي بمكتبه بوزارة الخارجية ، وبعد مناقشة طويلة ودفع وجذب قدم الوفد إليه مذكرة مستفيضة بالمطالب التي جاء

من أجلها . وقد جاء في تلك للذكرة : « إننا نجاهر بأن الوقت قد حان لإدخال نظمات الاستقلال والحكم الذاتى على نظاماتنا الحاضرة » .

وفى على الطالب التى تضمنتها الذكرة :

(١) إقامة الحكومة النيابية .

(٢) جعل اللغة العربية لغة التعليم بالمدارس .

(٣) زيادة المدارس العليا لتخرج الأكفاء .

(٤) زيادة البعثات العلمية إلى الخارج .

(٥) إعطاء مجلس الشورى حق النظر فى البرامج التعليمية بصفة قاطعة .

(٦) تشجيع التعليم الصناعى .

(٧) مساعدة الحكومة الإنجليزية للحكومة المصرية فى الحصول على مواقعة

الدول لتأرس حقها فى نظر قضايا الجنح والجنابات التى تقع من الأجانب .

(٨) تعيين المصريين الأكفاء فى الوظائف العالية .

وقد رجب « جرای » بالوفد ، وأشاد بفكرة التقاء المصريين بالإنجليز للبحث فيما يتعلق بمصالح مصر . . واعتبر هذا العمل شيئاً جديداً فى العلاقات المصرية البريطانية ، إلا أنه لم يحدد موقفه تماماً حيال مطالب الوفد ، فلم يبت فيها برأى قاطع ، وأجاب معتزلاً بأنه كان يتمنى أن يجاوبهم على كل ما جاء بالذكرة ، لولا أنها « وصلت متأخرة » !

ثم أضاف :

« إنكم تطالبون أن تسبوا بسرعة ، ويظهر لى أن الحكومة تسير فى طريق الإصلاح ببطء . . وإنى أجاهر لكم بأن كلا الأمرين غير محمود ، وخير الأعمال ما كان فى منهج الاعتدال . ولهذا فإنى أعددكم بأن أوجه كل عنايتى

واهتمامى لمطالبكم ، وأعمل لصالح بلادكم ونظير أمتكم ، بكل ما يصل إليه حد استطاعتي واجتهادى » .

وانتهز الباشا فرصة عقد مؤتمر السلم السابع عشر ، فألقى فيه خطاباً دافع فيه عن مصر ، وشجب اقترارات أعدائها حول وجود تمصب دينى وعنصرى بها ، ودافع دفاعاً مجيداً عن الصحافة للمصرية ، وأشار إلى حقها في مجارة الأحداث السياسية واهتمامها بقضايا البلاد .

وعاد الوفد إلى مصر في منتصف أغسطس .

وقد هاجم الحزب الوطنى ما قام به هذا الوفد هجوماً عنيفاً ، مما كان سبباً في حدوث انشقاق في صفوف ذلك الحزب واستقالة بعض أعضائه .

ومما قيل في مطالب وجهود ذلك الوفد الذى أطلقت عليه بعض الصحف اسم « الوفد الأباغى » ، فالأشك فيه أن إرسال وفد إلى إنجلترا - في ذلك العهد الذى بلغت فيه سيطرة الاحتلال ذروتها - إن دل على شيء فإنما يدل على سعة الأفق وعلى الرغبة الأكيدة فى الاتصال بالمستولين الحقيقيين . ومثل هذا العمل - تحت سمع للمتمد البريطانى فى مصر وبصره - فيه جرأة وفيه شجاعة .

وجدير بالذكور أن بعض تلك اللطالاب قد سار فى الطريق إلى التحقيق خلال السنوات التالية .



تقدير اسماعيل أبابطة لاجيد عرابى :

لما عاد عرابى من مفاه كان موضع تقدير وإجلال آل أبابطة وخاصة للرحوم إبراهيم بك أبابطة . فكان عرابى يزوره كثيراً فى منزله الذى كان

بشارع الدواوين ، وهناك كان يجتمع يسماعيل باشا وغيره من أعلام مصر في ذلك الوقت .

ويرى الأستاذ محمود إبراهيم أباطة^(١) أن آل أباطة جميعاً كانوا يقدرّون البطل أحمد عرابي ، ثم يقول : « وعلى العموم ، كانت علاقتنا العائلية معه علاقة متينة قوية ، انتقلت من الآباء إلينا نحن الأبناء ، حيث كانت تربطنا صداقة مغلصة وزمالة مدرسية أخى للرحوم عبد الله فكرى وأنا مع أبناء للرحوم أحمد عرابي الذين أعجبهم في سيلان ، وكان أحدهم للرحوم عبد العزيز عرابي الذي توفى إلى رحمة الله العام الماضي . . وقد استمرت هذه الصداقة بيننا حتى أن للرحوم عبد العزيز قد حضر إلى بلدنا « غزة » للمساعدة والقيام بدعاية انتخابية لأخى للرحوم عبد الله الذي كان يرشح نفسه لمضوية مجلس النواب ، وكان يذهب كل يوم إلى بلدة « هرية رزنة » القريبة من مدينة الزقازيق وهي كما هو معلوم مسقط رأس الزعيم أحمد عرابي ، وقد كان يدعو أهله وعشيرته لمساعدة شقيق عبد الله وانتخابه . وقد أقام بيننا أغلب أيام الانتخاب هو وابنته الصغيرة . . »

صلته بالخديو عباس :

كان إسماعيل باشا وثيق الصلة بالخديو عباس ، ومن جلساته الخصوصيين . وقد روى أحد شقيق باشا رئيس الديوان الخديوي في كتابه « مذاكراتي في نصف قرن » شواهد كثيرة تثبت متانة هذه الصلة .

من ذلك أن مكاتب صحيفة « الديلى تلغراف » الإنجليزية نسب للخديو عباس في مارس سنة ١٩٠٧ حديثاً جاء فيه أن الخديو يرى الاجتلال أسراً طبيعياً وبفضله على احتلال دولة أخرى ، وأنه يرى أن الشعوب الشرقية ميالة للسلطة المطلقة بدلاً من السلطة النيابية .

(١) أخبار اليوم في ١٤ سبتمبر سنة ١٩٦٣ .

وعلمت الصحف للولاية للاحتلال - كالمقطم - على هذا الحديث قائلة :
« ها هو ذا الخديو على غير فكركم ، فهو يريد الاحتلال ولا يطلب مجلساً
شورياً » . فردت الصحف الوطنية قائلة إن كلام المكاتب الإنجليزى لا يعول
عليه ، لأنه مجرد استنتاج لا يؤيده الحديث .

وتحس الشيخ على يوسف للرد ، فاتصل بأحد شفيق باشا الذى عرض
الأمر على الخديو ففى أقوال المكاتب الإنجليزى ، ولذلك كتب الشيخ على
يوسف رداً قدمه لشفيق باشا ليعرضه على الخديو ، وقد اشترك الخديو وإسماعيل
باشا أباطة فى مراجسته والمواقفة عليه .

وفى مايو سنة ١٩٠٧ تقابل للمتمد البريطانى جورست مع الخديو ودار
بينهما حديث ، أدلى الخديو بفصواه - بعد انتهاء المقابلة - لأباطة باشا .

وفى أبريل سنة ١٩٠٨ قدم المستشار المالى للخديو مشروع لأئمة العاشات
للموظفين المكيين ، فرض الخديو هذا المشروع على أباطة باشا وموسى غالب
باشا فأبديا للخديو ملاحظاتها عليه .

وذكر شفيق باشا أنه لما تشكلت وزارة بطرس غالى باشا فى نوفمبر سنة ١٩٠٨ ،
كان أباطة باشا ممن تقابلوا معه « لتنظر فى اختيار النظار الجدد ، ولأجل أن
يقفمه بإبقاء الخارجية فى عهده » .

وفى ١٤ مارس سنة ١٩٠٩ اجتمع بطرس غالى باشا رئيس الوزراء وأباطة
باشا والأمير حسين كامل رئيس مجلس شورى القوانين وتناقشوا مع الخديو
فما يجب عمله فى الحالة الحاضرة (يومئذ) ، وانتهى رأى إلى أن يذهب بطرس
باشا إلى جورست ويطلب إليه الموافقة على تعديل قانون مجالس المديرىات ،
بحيث يكون لها الحق فى فرض ضريبة ٥ /٪ للتعليم ، وأن تكون قراراتها نافذة ؛

وأنه متى اتفق جورست بذلك يتوجه الأمير حسين كامل إلى جورست ويطلبه بتوسيع اختصاص مجلس شورى القوانين .

ولما توفي السير إدوين جورست المعتمد البريطاني في مصر في يوليوسنة ١٩١١ ، عين بدله اللورد كتنشر . ولم يكده يمضي شهران على حضوره حتى أخذ يتدخل في كل شيء ، يتولى بنفسه افتتاح المشروعات العامة ويرأس حفلاتها ، ويطوف في البلاد ويقابل وفود الأعيان ، كأنه صاحب السلطان الشرعى في البلاد ، وهكذا قضى على نفوذ الخديو عباس ، فأثر الأخير العزلة .

وظل على هذه الحال حتى أوائل سنة ١٩١٤ ، عندما اقترح عليه لفيف من أخصائه - ومنهم أباطة باشا - أن يخرج من عزلته ويتصل بالشعب ويقوم برحلة في الوجه البحرى .

ورأى الفكرة لديه ، فقام بتنفيذها في أواخر أبريل سنة ١٩١٤ ، وزار معظم عواصم ومدن وبعض قرى مديريات الوجه البحرى ، وكان في رفقته إسماعيل أباطة باشا وآخرون ، وكانت زياة مديرية الشرقية والنزول في ضيافة إسماعيل أباطة ضمن البرامج التى وضعت ونفذت .

وفى ٢٠ مايو سافر الخديو إلى أوروبا ، بعد أن عين حسين رشدى باشا قائما خديويا أثناء غيابه .

وبقى أباطة باشا فى مصر لترشيحه فى انتخابات الجمعية التشريعية ، ولما نجح فى الانتخابات قصد إلى استانبول ، لتهنئة الخديو عباس على نجاحه من حادث محاولة الاغتيال الذى وقع عليه فى ٢٥ يوليو سنة ١٩١٤^(١) .

: ولما أعلقت إنجلترا الحرب على ألمانيا فى ٤ أغسطس سنة ١٩١٤ وبدأت بذلك

(١) كان لإسماعيل أباطة فى استانبول قصر يجلس على البسفور ، يقضى فيه بضعة أشهر خلال فصل الصيف عتصما يقترب إليهما ليكون مع الخديو عباس .

الحرب العالمية الأولى ، كان الخديو عباس لا يزال في تركيا ، ولما أراد الرجوع لمصر عارضت الحكومة الإنجليزية ونصحت بأن يفادر تركيا إلى إيطاليا أو سويسرا .

وغل الخديو متردداً ، بينما كان أباطة باشا وآخرون ينصحونه باتباع رأى إنجلترا للتخلص من الأتراك ، غير أن الخديو استمر في تردده حتى دخلت تركيا الحرب .

وبقى الخديو عباس في تركيا ، وعاد أباطة باشا إلى مصر .

* * *

مصر والحرب العالمية الأولى :

لما شبت نار الحرب العالمية الأولى في أغسطس سنة ١٩١٤ ، خشيت السلطات الإنجليزية في مصر من ثورة المصريين ، فأعلنت الأحكام العرفية في ٢ نوفمبر وأخذت تضيق على زعماء المصريين في حركاتهم وتنقلاتهم ، وعطلت الجمعية التشريعية .

وشعر المصريون بمسا يجرى ، وأشارت الصحف إشارات غامضة إلى ما يتهمس به المصريون ، من ذلك ما نشرته جريدة « الأهالي »^(١) في ٩ نوفمبر سنة ١٩١٤ عن سفر سمد زغلول باشا إلى إيطاليا ، وحجز عبد اللطيف الصوفاني بك في محافظة العاصمة ، والتنبيه على كل من إسماعيل أباطة باشا وحمد الباسل باشا ألا يفادرا عزيقيهما إلا بإذن .

وخوفا من تأثير مثل تلك الأنباء على الرأي العام ، طلبت رئاسة مجلس الوزراء إلى جريدة « الأهالي » نقي ما نشرته ، ورددت أغلب الصحف ذلك

(١) جريدة « الأهالي » التي كان يصدرها المغفور له الأستاذ عبد القادر حجة .

النفى ، ونشر إسماعيل باشا بأبازة بياناً بجريدة « اللؤيد » في يوم ١١ نوفمبر سنة ١٩١٤ جاء فيه :

« إني والحمد لله آمتنع بكامل الحرية في تنقلاتي بين الزقازيق والنصورة ومصر والإسكندرية ، بحسب ما شئت وشاءت شتوني الخصوصية ، وإنتى سأستمر على هذا الحال بفضل اللبادى العادلة التى تعمل عليها الحكومة الحالية فى الظروف الحاضرة ».

ثم ناشد المصريين التزام الهدوء ، وقال : « على أن كل هذا لا يمنع الخبيرين والفكرين من عرض ما يعن لهم من الأفكار الصائبة والآراء النافعة ، التى تساعد ولاية الأمور على تحليل المصاعب التى تعترض سبيل اشتغالهم بسهولة المسائل الاقتصادية والمعيشية ، حتى يدفع للولى التقدير هذه الملة ويكشف هذه الغمة » .

وعلق « اللؤيد » على هذا البيان مناشدا أصحاب الصحف ألا يروجوا الإشاعات .

ولم تلبث إنجلترا أن أعلنت فى ١٨ ديسمبر ١٩١٤ حمايتها على مصروزال سيادة التركية عليها ، كما أعلنت فى اليوم التالى عزل الخديو عباس الثانى وتولية حسين كامل سلطانا على مصر .

وأدرك الشعب المصرى بفطرته أن السلطان الذى يعينه الإنجليز إنما يمثل سيادة إنجلترا ، وأن تعيينه بهذه الطريقة امتهان لكرامة الأمة ، ولذلك قوبل بالألم والقهقهة .

وكان لبسط الأحكام العرفية دخل فى إثارة الأمة جانب الصمت والوجوم ، ولكن ذلك لم يمنع من وجود احتجاجات وإشاعات ، ولذلك اضطر كثير

من الوطنيين المعروفين ، واحتقل بعضهم في معتقلات ، ونفى فريق إلى أوروبا ومالطة وغيرها .

على أن ذلك لم يمنع من إظهار الشعب لشعوره ، كما حدث عند زيارة السلطان حسين لمدرسة الحقوق في فبراير سنة ١٩١٥ ، إذ امتنع الطلبة عن الحضور ، كما أطلق عيار نارى على السلطان حسين بالقاهرة في ٨ أبريل سنة ١٩١٥ ، وألقيت عليه قنبلة بالإسكندرية في ٩ يوليو ١٩١٥ .

وكان من نتيجة ذلك ازدياد الضغط ، ومنع الاجتماعات ، والقبض على بعض المعطاء ومنهم أباطة باشا ، وقد أبدى سعد زغلول في مذكراته أسفه (للقبض عليه) .

ومنذ بدأت الحرب أخذت السلطة العسكرية البريطانية في حشد العمال ، وجمع الدواب واللؤن بأجنس الأتمان ، كما جندت رديف الجيش للمصرى ، إلى غير ذلك من الظالم .

ولما شعر السلطان حسين باقتراب منيته دعا إليه إسماعيل أباطة ليقنع ابنه الأمير كمال الدين حسين بتولى العرش لمصارحته لوالده بالرفض ، فذهب إسماعيل أباطة إلى الأمير كمال الدين ثلاث ليال متواليات دون جدوى ، إذ قال له الأمير كمال الدين في لقائهما الثالث والأخير : « لو انطبقت السماء على الأرض لن أقبل الجلوس على العرش بين أربع حيطان كما يفعل أبى بسبب الحماية البريطانية ، ولا أقبل أن أكون موضع سخط المصريين فيحاول أحدهم اغتيالى كما حدث لأبى . إن يوما واحداً فى الصحراء أقضيه فى الصيد والخلاء لأحب إلى من العرش » . وأبلغ إسماعيل أباطة للسلطان حسين ما حدث ، وفى ٩ أكتوبر سنة ١٩١٧ توفى السلطان حسين وعين الإنجليز أحمد فؤاد خلفا له .

ثورة سنة ١٩١٩

مرت سنوات الحرب والتذمر يضر النفوس ، ولكنه مكبوت في الصدور بسبب الأحكام العرفية .

وارتقب الشعب المصري نهاية الحرب لملها تدينه من تحقيق آماله ، ولكنه رأى إنجلترا — بعد خروجها مقتصرة — تصر على تثبيت الحماية وتأيد الاحتلال . وساء المصريين تنكر الإنجليز وحلفائهم لمبادئ الرئيس ولسن ، ولذلك فكر البعض في تأليف وفد للمطالبة بحقوق مصر .

فلما قابل سعد ورفاقه السير ونجت للتدوب السامي البريطاني في صباح ١٣ نوفمبر سنة ١٩١٨ للمطالبة بالسفر لعرض مطالب مصر على الحكومة الإنجليزية ، استعملهم للتدوب ليقف على آراء حكومته ، معتبرا ما جرى بينه وبينهم من كلام حديثا غير رسمي .

مساعيه للتوفيق

وفي نفس اليوم تم الاتفاق بين سعد وعدد كبير من العظماء على تأليف « الوفد المصري » ، من ستة أعضاء ورئيس — هو سعد زغلول — للمطالبة بالاستقلال ..

وبادر إسماعيل أبانلة لزيارة سعد زغلول — بعد فراق وخصومة ثمانية أعوام — لهيئته برئاسة الوفد .

وقال إسماعيل أبانلة : « نخاضنا للمصلحة العامة ، وللمصلحة العامة نتصافى وتتآزر » .

فكان جواب سعد زغلول : « عرفتك عظيما في صداقتك ، عظيما في خصومتك » .

ولكن السلطة العسكرية البريطانية تصدت لذلك الوفد ، ومنعته من الحصول على توقيعات بالتوكيل عن الأمة ، كما رفضت الترخيص له بالسفر .

ثم اعتقل سعد وصحبه في ٨ مارس سنة ١٩١٩ ، ثم نوا بعد قليل إلى مالطة ، فكان ذلك إيذاناً ببدء الثورة في اليوم التالي ، فأضرب الموظفون والمحامون وقامت المظاهرات ، وتبع ذلك اعتقالات ومحاكمات عسكرية . وتتابعت الحوادث ، فامتدت الثورة إلى الأقاليم ، فقطعت السكك الحديدية وانخلوط التلغرافية والتليفونية .

واستعملت السلطة العسكرية الشدة مع المصريين ، فسقط للثلاث مصرى الرصاص ، ونهبت بعض القرى ، ولكن ذلك لم يهدى من الثورة .

وعينت إنجلترا الجنرال اللنبي مندوباً سامياً لها في مصر ، ليضع حداً للاضطرابات القائمة . ورأى بعض عظماء المصريين إصدار نداء لهدئة الحالة ، وتجنب كل اعتداء ، وعدم الخروج على القوانين ، لتسهيل الطريق أمام أعضاء الوفد المصري في الخارج . وعمن وقعوا هذا النداء حسين رشدى باشا ، وعدلى يكن باشا ، وإسماعيل أبانلة باشا ، وأحمد لطفى السيد وغيرهم .

ولم نجد إنجلترا مفراً من المهادنة ، فأفرجت عن سعد .

وسافر سعد وأعضاء الوفد إلى باريس ، وحاول الاشتراك في مؤتمر الصلح ولكنه لم ينجح ، وأرسلت إنجلترا إلى مصر لجنة برئاسة لورد « ملزر » لبحث أسباب الثورة واقتراح نظام الحكم الذى يلائم البلاد ، فأهملت اللجنة شأن الوفد للوجود بأوروبا وحضرت إلى مصر رأساً في خريف سنة ١٩١٩ .

ولكن للمصريين قاطموا اللجنة ، فبلدت إلى إنجلترا ودعت الوفد للمصرى

للمفاوضة ، ولكن المفاوضات انتهت بالفشل ، لأن الأمة قابلت اقتراحات اللجنة
بعدة تحفظات ورغبات .

ثم قامت الحكومة البريطانية بإبلاغ السلطان فؤاد في ٢٦ فبراير ١٩٢١
أنها تعتبر الحماية علاقة غير مرضية ، ودعت مصر إلى الدخول في مفاوضات رسمية
لإبدال الحماية بمعلقة أخرى .

وفي ١٧ مارس تألفت وزارة عدلى باشا يكن وكان من برنامجها الدخول
في هذه المفاوضات ؛ وقد قام عدلى باشا بإبلاغ سعد برقية بتأليف الوزارة ودعاه
إلى الاشتراك في المفاوضات .

فلما عاد سعد إلى مصر ، قوبل من الشعب والحكومة بأكرم مظاهر
الحفاوة والتكريم ، وجرت بينه وبين عدلى محادثات انتهت باشتراط سعد
للإشتراك في المفاوضات :

١ - إلغاء الحماية .

٢ - الاعتراف بالاستقلال التام .

٣ - إلغاء الأحكام العرفية وما يقيمها .

٤ - أن تكون للوفد أغلبية للمفاوضين وأن تكون له الرئاسة .

ولكن عدلى اعترض على الشرط الثالث لعدم إمكان الوزارة تنفيذه ،
كما تمسك برئاسة هيئة المفاوضات مادام رئيساً للحكومة .

ولما عرض الأمر على هيئة الوفد رأى بعض الأعضاء عدم اشتراك الوفد
في المفاوضات مع عدم محاربة الوزارة فيها ، ولكن سعداً أصر على رأيه .
فاستقال هؤلاء الأعضاء ووجهوا السعد كتاباً في الصحف اعترضوا فيه على عدم
اكثرائه برأى أغلبية الأعضاء ، فرد عليهم سعد ببيان اعتبرهم فيه منفصلين
(منشقين) عن الوفد وأن الوفد ماض في سبيله .

وقامت للظواهرات المدائية ضد عدلى ومؤيديه ، منادية بحقوقهم ومعلنه
إهتمامهم بالحياة .

واقترح الأمير عمر طوسون في بيان له تأليف جمعية وطنية منتخبة لدرس
مسألة المفاوضة ووضع قواعدها واختيار للمفاوضين ، وأن تكون في مصر
لا في لندن . ولكن ضجة الانقسام حالت دون الاهتمام بهذا البيان .
وفي خلال تلك الأزمة عرض السلطان قواد رئاسة الوزارة على إسماعيل
أباطة فاعتذر بضعف صحته .

* * *

مصاعى إسماعيل أباطة للتوفيق

لم يشأ إسماعيل باشا أن يقف موقف التفرج إزاء هذا الانقسام ، بل بذل
جهوداً جبارة للتوفيق بين سعد وعدلى فلم ينجح ، وعرض على سعد أن ينتخب
سعد بعض من يثق بهم ليضموا إلى المفوضين الرسميين السبعة الذين صدر
المرسوم السلطاني بتعيينهم ، أو أن يكون لهيئة للمفاوضة رئيسان : رئيس فعلى ،
ورئيس شرف . ولكن سعداً اختار أن يكون الرئيس التعللى ، ورفض عدلى أن
يكون رئيس شرف .

ولم يئأس إسماعيل باشا فليجأ إلى نشر « بيان لا بد منه » للبلاد ، شرح
فيه أطوار اهتمام أعضاء الجمعية التشريعية بالأمر ، قال فيه :

« أسوق الحديث للبلاد ومن بها ، وليس للأمة المصرية دون غيرها ،
لإعلان حقيقة لا بد من بيانها ، وهى أنه من الساعة التى ظهرت فيها أعراض
التقسم فى أفكار وآراء قواد الحركة المصرية ، سواء كان بسبب الخلاف بين
الوزارة والوفد ، أو بينه وبين أعضائه ، أو بين التثمين لكل طرف .. »

« من تلك الساعة وأعضاء الجمعية التشريعية التقيون بالعاصمة أو بالأرياف يتزاورون ويحتمون اجتماعات خاصة ، ويضكرون فيما نجم عن هذا الخطب للدلم بجوهر القضية العامة ، قضية الحياة أو الموت . وكانوا كلما اشتغلوا بموضوع ودرسوه ، بدا لهم غيره . فن دخول الوفد في المفاوضات أو اجتنابها ، إلى تمضيد الوزارة أو عدم الثقة بها ، إلى النص الذي يجب أن يكون عليه الرسوم السلطاني الذي يصدر بتميين للفوضين الرسميين ، إلى نص البرنامج الذي يقدمه دولة كبير الوزراء لاستصدار الأمر السلطاني للمشار إليه ، إلى وجوب الأغلبية للوفد في الفوضين الرسميين ، إلى من يجلس على كرسي الرئاسة للفوضين وهنا عقدة المقد ، وموضع الخطر ، ومنع البلاء ، وميدان الاصطدام والجلاد والانتحار ، أمام الفريق الثاني الواقف لنا بالمرصاد ، ليرف ماذا نمعل في أنفسنا ، لا لأنفسنا .

« كل هذا حصل ، وأرباب الجرائد ومراسلوها وغيرهم من خاصة الأمة لا يعرفون شيئاً من اجتماعتنا ، وأننا لا نضيع أوقات الوزراء لا في مكاتبتهم ولا في دورهم ، ولا تراحم معاشر الشيوخ والشبان في ساحات شبرد والكونتنتال وجروبي وصولت ، ولا نشوش عليهم بمناقشاتنا .

« إلى أن اضطررنا معرفة الحقيقة الناصمة لاســــــــــــتطلاع آراء الرئيس (رئيس الحكومة ورئيس الأمة) في بعض النقاط الهامة ، فظهرت حينئذ أشباحنا ، وعرفت بعض أسائنا ، وكتبت عنا بعض الصحف ما كتبت ، مما اضطرنا لهذا البيان الوجيز الخلق ، مع الأسف بل مع الحزن ، من فائدة تذكر أو محمداً تشكر ، ولكن لتكون الأمة على بينة من أمرنا ..

« أما ذاك البيان ، فهو أننا بمد بحث عميق ، وغص دقيق ، ومناقشات ومجادلات ، وجهود ومقابلات ، اتفقت مع بعض زملائى على أن الأمر أكبر ،

والخطب أشد ، عن أن نستقل به عن باقى زملائنا ، وقررنا دعوتهم جميعاً إلى زمان ومكان ، لنطرح عليهم فى اجتماع غير رسمى ، ما عرفناه من الحقائق والدخائل ، وما عالجناه من المسائل والمشاكل ، وما وصلت إليه معلوماتنا ، ليقرروا فى الأمر ما تفتضيه مصلحة البلاد . وقد كلفونى بمباشرة تنفيذ هذا القرار وانصرف كل منا إلى حاله .

« بعد هذا رأينا مآ ، ومع غيرنا أيضاً من زملائنا ومن سواهم ، أن الساعة رهيبة ، والوقت عصيب ، والخطب جل ، والموقف فى غاية الخطورة ، وأخرج إلى العمل منه إلى الآراء والقرارات ، مهما كانت صائبة ، طالما أنها غير مشمولة بصيغة التنفيذ ، وخصوصاً أن صفحات الصحف مملوءة بآراء الأمراء والعلماء والعطاء ، والكتاب والمفكرين ، ولم يبدأ أحد الفريقين إشارة بقبول واحد منها .

« لهذا ، ولحوائل أخرى لا محل لذكرها الآن ، قد رؤى تأجيل ذلك الاجتماع ، إلى أن تأتى ساعة يكون الاجتماع فيها أدنى إلى الأمل ، وأقرب إلى الفائدة المحققة ، من الساعة المشؤومة التى تحتازها القضية المصرية ، وتدعو المصلحة العامة لحصول ذلك الاجتماع ، ويكون قراره فى ذلك الوقت حاسماً ومؤثراً على الأقل الأثر المطلوب ، لاصرخة فى واد ولا شملة بين المشيم والرماد ، هذا مع استمرار الجميع فى الجد والعمل ، واستعمال الحكمة والروية ، لتذليل الصاعب المائلة التى أمامنا ، ولتمهيد العقبات الشديدة التى فى سبيلنا .

« وأضرع لفاطر السماوات والأرض أن يلطف بالبلاد فى قضائه ، ويرحمها برحمته ، وأن يمن على الجميع بنعمة الهداية والرشد والتوفيق ، آمين .

إسماعيل أباطة »

٤ مايو سنة ١٩٣١

ومع هذا اشتدت الأزمة ، وانقطع الأمل فى التوفيق بين الزعيمين ،

وأصبح العداء بينهما شخصياً ، وتراثت من للشقيين عن سبجد باشا البيانات على صفحات الجرائد ، ومن الزعميين الأحاديث والبيانات كذلك . وكل فريق يسعى إلى تسفيه عمل الفريق الآخر وتحميله مسؤولية الاضطرابات التي حمت البلاد ، وخاصة بعد أن تألف الوفد الرسمي للمفاوضات في ١٩ مايو سنة ١٩٢١ ، فقد ازدادت للظواهر وكان أعنفها مظاهرة الإسكندرية في ٢٢ مايو وفيها نهب الفوغاء بعض المحلات الأجنبية واضطر الجيش المصري للتدخل . وفي اليوم التالي عادت للظواهر وتبدلت النيران بين الوطنيين والأجانب ، وتدخل جيش الاحتلال . وكان ضحايا هذين اليومين من المصريين والأجانب ٤٣ قتيلاً و ١٢٩ جريحاً من المصريين و ١٥ قتيلاً و ٧١ جريحاً من الأوروبيين ، مما دعا سعد إلى إصدار نداء يحث فيه على السكينة وحسن معاملة الأجانب .

دخلى تهمة التعصب الديني عن المصريين :

ولكن بعض الصحف الأجنبية المحلية وصحفاً أوروبية أخرى استغلت تلك الحوادث لاثام المصريين بالتعصب ضد الأجانب ، ولتلك بادر إسماعيل باشا بالاتصال بالأمير السابق محمد علي وأصدر في ٢٥ يونيو ١٩٢١ بياناً وقع عليه عدد من العظماء يومئذ هذا نصه :

« إن ما وقع من حوادث الإسكندرية في شهر مايو الماضي قد ملأ نفوس المؤمنين على هذا حزناً ، فرأوا من واجبهم أن يعربوا عن استيائهم من هذه الحوادث الشائنة ، وعن الدهشة التي استولت عليهم عندما شاهدوا في بعض الأوساط الأوروبية بادرة شعور يميل إلى إسناد السبب في وقوع هذه الحوادث إلى التعصب وكراهية الأجانب .

« ثم رد — لسوء الحظ — عدد من الجرائد صدى هذا الشعور ، حتى بالفت فأكدت بوجوده عند جميع المصريين على السواء . أما وقد هدأت

النفوس قليلا بعد الشعور القوي بدر إليها بكل أسف لأول وهلة ، فحين الوقوف على هذا يتمبرون أن في مقدورهم اليوم أن يوضحوا الأمور على حقيقتها بدون أى تحيز .

« صحيح أن التحقيق الذى يجرى الآن سيكشف الغطاء عن م الشولون فيجازى المجرمون والحارقون والناهبون ، إلا أن القضاء على الإشاعات الباطلة التى أذيعت بدون أن يفكر مذبحوها في ما تحذثه من ضرر للأجانب والمصريين على السواء ، يستوجب من اللوقمين على هذا عرض الاعتبارات التى تسمح — في نظرهم — بتقدير الوقائع على وجه الصحة .

« ليس من يحل أن أهالى الثنور الواقعة على البحار — مثل ثمر الإسكندرية — هم على العموم خليط من أجناس مختلفة للغاية ، وأن من بينهم نسبة لا نصيب لها من التعليم ولا قسط من اللبادى ، تخلق بين أفرادها ضرورات المعيشة منافسات ومطامع تهدد في كل وقت بإثارة اعتداءات من جانب ورد اعتداءات من جانب آخر ، لاسيما إذا أضيف إلى سبب هذا التباغض وجود ظروف خاصة تلهب النار من مستنصر الشرر . إلا أنه مع بلوغ سكان الإسكندرية ٤٠٠.٠٠٠ نفس ، فإننا نتمسك بتقرير هذه الحقيقة وهى أنه ليس بينهم إلا أقلية ضعيفة جداً من هذه الطبقة التى نشير إليها ، وبالتالي لا يمكن أن يسند إلى جميع المصريين ما شوهد في بلاد واحدة من بلادهم .

« وما يثبت أن القلاقل كانت محصورة الدائرة ، أن معظم الجرحى من أوروبيين ووطنيين كانوا من أفراد هذه الطبقة المشار إليها ، بحيث أنه إذا كان قد أصيب أحد من غيرها فإصابته استثنائية ، ويمكن تعليل ذلك بأنه في مثل هذه الاضطرابات يسعى دائماً الأشقياء الذين لا خلاق لهم في انتهاز الفرصة الساعمة .

« وإن هناك آلافًا من العائلات الأوروبية موزعة في البلاد المصرية ، بحيث لا قرية إلا وفيها تاجر أوروبي يعيش مع عائلته عيشة هائلة وسط سكان كلهم من الأهالي ، ولا مدينة في الأرياف إلا وفيها عدد من التجار الأوروبيين وساسة القطن ورجال الأشغال الذين يرون مدارسهم وكنائسهم وديورهم . النخ تعيش وتنمو في جوها الطلق . ومع هذا فإنه بالرغم من حوادث الإسكندرية الدموية ، ومن المناقشات الجدلية الصحفية - لم يحدث أى حادث اعتداء أو سوء رعاية ضد هذه الآلاف من العائلات المنتشرة في أطراف القطر للتباعدة ، بل على العكس استمرت علاقات الوداد على أوثق ما تكون . فهل يعقل إذن أن يسند إلى ١٣ مليون من سكان مصر روح هذا التمسب وكراهة الأجانب التي تحدث بها المتحدثون ؟ »

« في قلاقل سنة ١٩١٩ - حيث انتزعت قضبان السكك الحديدية من مواضعها وقطعت خطوط التلفراف والتليفون - بقيت حلة مدن في الداخل ممزولة تمام المزمة ، ومع هذا لم يبد من الأهالي وتحت أى شاهد على كراهة الأجانب صوماً أو التمسب للمقوت . »

« وفي جميع المظاهرات السياسية الكبرى التي حصلت منذ ثلاثة أعوام ، لم يصب أى أوروبي بأى إيذاء ، بل كثيراً ما رأينا الأوروبيين يمتطون على المظاهرين ، وشاهدنا ما هو فريد في بابه ولا مثاله في تواريخ الشعوب الأخرى ، وهو تأليف الحلال مع الصليب فوق راية واحدة . . . فهل التمسب هو الذي أحدث هذه المعجزات ؟ »

« إن جبل أمة يأكلها مشولة عن قلاقل وقت فوق قطعة من أرضها لمو ظلم يحتم على كل واحد منا واجب العمل على دفعه . وإن ما أذاعه كثير من الأوروبيين ونشروه من مشاهدات الأحوال التي رأوها ، وقرروا فيها

كيف لزم المصريون المبددون في تلك الأيام المخرقة خلة الحبة والفاخى
لكاف لإقناع من لا يعتقدون بأن إحساسات الأمة المصرية لم يطرأ
عليها أى تغير .

« إن للوقمين على هذا رجون من وقع في نصابهم قيادة الرأى وإرشاد
الجمهور ، أن يعملوا بإخلاص على تهذبة الخواطر تحقيقاً لمصلحة العناصر
المختلفة ، التى عاشت جنباً لجنب وفى كل زمان معيشة طيبة هادئة . »

يوم السبت ٢٥ يونيو سنة ١٩٢١ .

الأمير محمد على إسماعيل أباطة باشا

* * *

مفاوضات عدلى - كيرزون

وسافر الوفد الرسمى فى أول يوليو إلى لندن ، حيث بدأت المفاوضات بين
عدلى وكيرزون ، وطالت على غير جدوى ، ثم انتهت بالإخفاق بسبب
الشروط المحضة والمهينة التى وضعتها الحكومة الإنجليزية ، والتى لم يسلم بها
عدلى ، فقطعت المفاوضات فى نوفمبر .

وبينا كانت المفاوضات تجرى فى أوروبا ، كانت الحكومة فى مصر تجمع
عرائض الثقة بها ورفضها الرسمى ، فقابل سعد تلك الخطوة بنشر الدعاية ضد
الحكومة ورفضها ، وإظهار أنها لا تمثل إلا الأقلية ، كاسى فى استقدام
لجنة من نواب حزبى العمال والأحرار الإنجليز لزيارة مصر للوقوف على حقيقة
شعور أهلها ، فقدمت تلك اللجنة فى سبتمبر سنة ١٩٢١ ، وزار سعد معها
بعض المدن الكبرى ، وأقام حفلة لتكريمها بالقاهرة .

وكان ذلك التصرف من قبل سعد سبباً فى زيادة الانقسام ، إذ كان



خلف استقبال ألقه إسماعيل (باشا) أبنائه لبعض أعضاء مجلس السوم والصحفيين البريطانيين

تقوم تلك اللجنة مظهرًا من مظاهر الرغبة في إتمام الإنجليز ، حتى في منازلنا الداخلية .

وقد دفع هذا إسماعيل أباطة إلى أن يرسل لسمد برقية شديدة يسحب فيها ثقته منه ويندد بتصرفه هذا ، قال :

« وكلتكم للنصرة الأمة نذلتها ، ولرؤفة مجدها ضلتمته ، مزقت وحدتها التي نسجتها بلحمها ودمها لإعزازك وتمجيدك ، وفرت بين أبنائها فتركتها شيعًا وأحزابًا . ولقد صبرت طويلا على تصرفاتك الهادمة لبلادى ؛ حتى استقدمت صديقك المستر سوان . ولهذا أبادر بسحب توكيل منك ، وهذا كل ما أملكه الآن . والتوى القهار ، المنتقم الجبار يتولى جزاءك » .

وبعد أن فشلت مفاوضات عسلى ، اعتقل سمد للمرة الثانية ونفى إلى سيشل ثم إلى جبل طارق .

وأخيراً أصدرت إنجلترا تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢ ، معربة فيه عن رغبتها في إعلان استقلال مصر مع التحفظات المعروفة به ، ثم أعلنت هذا الاستقلال في ١٥ مارس سنة ١٩٢٢ .

إسماعيل أباطة في لجنة الدستور :

وأنخفضت الإجراءات لإصدار الدستور ، وتكونت لجنة لوضعه كان من أعضائها إسماعيل أباطة ، ورأى البعض تقسيم اللجنة الكلية إلى لجتين : تضع إحداها الدستور والأخرى قانون الانتخاب . فاعترض إسماعيل باشا على فكرة تكوين لجتين قائلاً : « كيف تستطيع لجنة الانتخاب أن تدير في وضع مشروعها وهو لا تعلم إنه كانت لجنة الدستور ستقر للبلاد مجلساً أو مجلسين ، أى مجلس

نواب ومجلس شيوخ ، قد يظهر من تشكيل لجنتين تعملان في وقت واحد الإسراع في إنجاز مهمتنا ، ولكن لجنة قانون الانتخاب يستعسر للانتظار بلا عمل إلى أن تم لجنة الدستور عملها ، لأجل هذا أرى تشكيل لجنة واحدة تسير خطوة بخطوة وتعرض أعمالها أولاً بأول على اللجنة العامة » .

وقد وافق الأعضاء على هذا الرأي ، وانتخبوا ١٦ عضواً لوضع البادئ العامة في مشروع الدستور وقانون الانتخاب .

وصدر الدستور في ١٩ أبريل سنة ١٩٢٣ ، ثم صدر قانون الانتخاب في ٣٠ أبريل .



ورأت الحكومة الإنجليزية - تحت ضغط الحركة الوطنية والشعور العام - الإفراج عن سعد ، فقررت الإفراج عنه في ٢٧ مارس (قبل صدور الدستور) كما أفرج عن المعتقلين في مصر وعن اللنبيين في سيشل .

وقفى سعد بضعة أشهر في أوروبا للاستشفاء ، ثم عاد إلى مصر ووصل إلى الإسكندرية في ١٧ سبتمبر .

التفراف بحرى المسد :

وبينا سعد في طريقه إلى مصر ، رأى إسماعيل أناطلة وفريق من أصدقائه أن من الواجب مؤازرة سعد والاتفاف حوله ، حتى يكون له من ذلك ما يشجعه على اتباع سياسة رشيدة تجمع شمل الأمة ، فأرسل إليه في عرض البحر ، قبل وصوله للإسكندرية بيومين ، التفراف الآتى :

« حضرة صاحب المال سعد باشا زغلول :

أسبغ عليك بالرحن النور ، وبمصر وما كنيها ، وبملكها المعظم ، أن تدخل

يلذك حاملا لواء السلام ، طيبيا لأمرائها القتالة التي اتابها من تطاحن
واقسام ، ناسيا كل خطيئة وحقوة وتقصير ، وأن تجمع بمحنتك الغالية بين
الأحراب والصنف والمجاعات والله يحب المحسنين ، لتبرأ أمك من جروحها
الدامية ، ولتستمتع تحت ظل ملكها بنصرة الاتحاد الذي ذقناه ثم فقدناه ، وأن
تكون باراً رحيا ياخوانك أبناء أهلك (الوطن) وأمك (مصر) لتتوحد
المجهود وتعمل لإخادعنا من الكوارث والخطوب للمة بهما . وليس على الله
بمستكر أن يجمع العالم في واحد ، والسلام ؟

إسماعيل أباطة »

ولم يعلم بهذا التفرفاف سوى ثلاثة أشخاص ، ولم يشأ إسماعيل أباطة نشره
في الصحف ، حتى لا يتبادر ذهن سمد أو غيره أن المراد بنشره هو الاستمانة على
سمد بالرأى العام ، أو الوقوف من سمد موقف الرشاد أو الناصح أو المشير .

تقدم سياسة سمد :

احتفلت الأمة بمقدم سمد احتفالا عظيما أكد زعامته للبلاد وتعلق الأمة
به والتفافا حوله ، وجاء برهانا على أنه أقوى شخصية في البلاد .

وكان المنتظر أن يعمل على توحيد الصفوف التي تصدعت منذ أول أبريل
سنة ١٩٢١ ، وبدت بشائر ذلك في خطبته في حفلة الطلبة بالاسكندرية ثم في
خطبته في حفل الاستقبال وكان جميلا منه قوله :

« إنى شاكر لهنه الأمة على اختلاف طبقاتها ، وإنى لا أرى الشكر بلساني
وإفياح محبتها ، ولذلك عزمت وآليت على نفسي أن أتناهى في خدمتها وأن أضحي
كل عاطفة . . ولهذا فإنى أسمح لكل عائب على شخص قصدنى بسوء شخصيا ،
إنى أسمع كل من سبنى ، كل من قذفنى ، ولا أطلب مطلقا . . حقن من الله .
إلا أن يجازيهم أحسن الجزاء » . .

وظن إسماعيل أباطة أن ما صرخ به سمد إنما كان لتأثير الظفر على عليه ،
فاندفع - بمائل السرور والابتهاج لتحقيق أمه - إلى كتلة الاقراحين رأى
أنه لا بد منهما لتجاح الخطة التي رسما ، وبث بهذين الاقراحين إلى أحد
أعضاء الوفد ليرضهما عليه ، وحما :

« أولاً : أن يعلن سمد رغبته - إن شاء - في أن تتفق جميع جرائد
مصر على اختلاف لغاتها ومذاهبها ، وكذا الكتاب والخطباء ، فلا يلوثون
أقلامهم ولا ألسنتهم بمباراة نائية أو كلمة تهيج أو تبريج ، وذلك لمدة أسبوع
واحد ، حتى يشخص سمد بنفسه في جو هادئ ، نوع مرض الأمة الفاشي
بين أبنائها وطريقة علاجه ، بسماع حديث المحدثين ومباحثة المفكرين وذوى
الرأى بالبلاد .

« ثانياً : أن يقرر سمد عقد اجتماع بيت الأمة يدعو إليه عدداً معيناً من رجال
الأحزاب والميئات الحرة والتقايات ، كالعلماء والمحامين والأطباء والمهندسين وغيرهم
ويطرح عليهم بحث الحالة الحاضرة وتطهيرها من ويلات الضرق وسوء النظام ،
وجمع الكلمة وتوحيد الجهود ، حتى تخرج البلاد من الوعدة التي تتدهور إليها .

« فإن نجح في هذا العمل تضاعف شكره عند الأمة وأجره عند الله ، ويكون
أيضاً قد صنع ما يصنعه أعظم الرجال وكبار الزعماء ، عندما تنزل ببلادهم النوازل
وتحيط بها الخطوب . والتاريخ يحكم ، والعالم يشهد ، والله خير الحاكمين . »

ولكن سمد لم يلبث أن عدل عن خطة التقاسم إزاء خصومه ، وأخذ
يحمل عليهم الحملات الثموءاء . ولو أنه عمل يومئذ على توحيد المقنوف ، كما
ضل في نوفمبر سنة ١٩٢٥ ، لو فر على البلاد كثيراً من السوابق التي حانتها
بسبب الانقسام .

فاحسب إسماعيل أباطة واعتزل السياسة ، ولم يتقدم لترشيح نفسه .

فوز سعد وتوليهِ رئاسة الحكومة :

وأجريت الانتخابات ، وانتهت بفوز الوفد المصري ، وتولى سعد رئاسة أول حكومة دستورية في ٢٨ يناير سنة ١٩٢٤ .

وفي ١٩ نوفمبر سنة ١٩٢٤ اغتيل السير « لى ستاك » باشا السردار الإنجليزي وحاكم السودان العام ، فاضطر سعد للاعتقالة ، وتعرضت البلاد لمزات سياسية عنيفة ، إذ عطلت الحياة النيابية ، وشرع الملك فؤاد في يناير سنة ١٩٢٥ في تأليف حزب جديد هو حزب الاتحاد ، في الوقت الذي كانت البلاد ترجو تضييق شقة الخلاف .

وقد تكون ذلك الحزب برئاسة يحيى إبراهيم باشا ، وأحد رؤساء الوزارات السابقين والمضو بالوزارة التي أعقبت وزارة سعد زغلول .



واستدعت حالة إسماعيل أباطة الصحية أن يسافر إلى أوروبا في صيف عام ١٩٢٥ ، فلما عاد في نهاية الصيف ، قيد اسمه — كما جرت العادة — بدفتر التشريعات برأى رأس التين بالاسكندرية . ولما رجع الدفتر للملك ورأى اسم إسماعيل أباطة بحث في طلبه وبالبحت عنه وجد مقبياً بأحد القنادق ، فاستدعى لمقابلة لذلك ، فاعتذر بعدم وجود « ردنجوت » لديه ، فقيل له أن يسرع لمقابلة الملك بزيه العادى .

فلما دخل على الملك ، اجتمع له ودق عدة مرات على مكتبته الخشبي ، ثم فسر له ذلك بأنه يراد به وضع الحسد عنه ، لأن محبة (أى محبة إسماعيل أباطة) تدعو للاطمئنان . .

ثم تطرق الحديث إلى مطالبته برئاسة حزب الاتحاد ، لما ظهر من ضعف شخصيته يحيى إبراهيم ، ولكن إسماعيل أباطة احتذر بضعف محبته وأن أى إجهاد سيضره ،

وعبثاً حاول فؤاد إقناعه . ثم اشتد به الرق ، فلم يحمله ولم يتحمله .

وفي أيامه الأخيرة زاره الأمير كمال الدين حسين (ابن السلطان حسين) وقال له : « هل يسحبك مركز الملك فؤاد اليوم ؟ .. لقد جئت لأذكرك بأننى لم أكن مخطئاً يوم رفضت العرش ! » .

ثم قتل المرض على إسماعيل أباطلة ، فاقطع عن الحياة العامة . على أن الله قد منّ عليه بالهدوء والسكينة ، ولم يقبضه إلى جواره إلا بعد أن تألفت الأحزاب السياسية وتكونت حكومة ائتلافية وبرلمان ائتلافى ، واعترف الجميع بزعامة سعد الذى انتخب رئيساً لمجلس النواب .

انتقاله الى رحمة الله :

وفي يوم ٢٣ يناير سنة ١٩٢٧ صعدت روحه الطاهرة إلى بارئها ، فانتشر نفيه بسرعة البرق فى أرجاء العاصمة والأقاليم ، وملاً النبا الفاجع قلوب الكثيرين من عارفى فضله وللقدرين لجهوده بالحزن والأسى ، ونفته الصحف المحلية المصرية وأجنبية .

الاحتفال بنشيع جثمانه :

وفي يوم ٢٤ يناير قامت القاهرة بأسرها بنشيع جثمانه ، وليس هناك أدل على تأثر الأمة عما نشرته الأهرام فى يوم ٢٥ يناير ، إذ كتبت تحت عنوان « الاحتفال بمنزلة إسماعيل أباطلة باشا » ما يأتى :

« سارت مصر أمس ماثلة فى صفوة بنينا موكبا من الأسى يشيع كوكب جلال خف على الأعناق عمله ، وإن كانت أولويه فى الأعناق غير خفاف ..

« سارت تشيع رجلا من رجالها ، ذاكرة مواقف له فى العهد النيابى القاتل يمثلها تمزج الأمم ، ويمثلها تشرف الأوطان . إن مصر التى تعرف كيف تجل من مجلها وتقى لمن يقى لها ، مصر التى خلع عليها قيدها الكريم من

حياته قوة نامية ، وعزيمة ماضية ، ووطنية صافية ، ساربت تؤدى بعض حجة واجبة من غرط الحزن والأسى .

« وإذا كان قد مات مصر في هذا العهد أن تتجاوب دار النيابة فيها بصوته الرنان ، وحججه البالغة للقالية كمهداها به قديماً ، فإنها لم يفتها منه في ذلك العهد أنه كان من الدافعين لها إلى هذه الحياة الجديدة .

« وقد احتفل ظهر أمس — الاثنين — بتشييع جنازة الفقيد الكريم ، فخرجت في مشهد عظيم تتقدمه شُرْمة من جنود البوليس القرسا ، وللشاة ، فرجال اللولية ، فحمة القياقم ، فقصيلة من الجنود للشاة فالشمس ، فالشيمون يتقدمهم نجلا الفقيد عبد الحميد بك ، ومحمود بك ، وأفراد أسرة أباطة الكريمة ، وحضرة صاحب العزة إسماعيل تيمور بك القشريفانى نائباً عن جلالة الملك ، فمندوبون عن صاحبة السمو أم الحسين والدة سمو الخديو السابق ، وعن أصحاب السمو الأمراء محمد على وكال الدين حسين ويوسف كال ، وأصحاب الدولة والعالى سعد باشا زغلول ، وحسين رشدى باشا ، وعلى يكن باشا وجميع الوزراء الحاليين ، وأكثر الوزراء السابقين ، والمسترجرافى سميث نائباً عن فضامة اللندوب السامى البريطانى ، والسيو جايار وزير فرنسا المقوض ، والمستشار المالى ، ومحافظ العاصمة ، ووكيلها ، وحكدارها ، والنائب العام ، والأستاذ عبد الحميد بدوى باشا ، وكثيرون من أعضاء مجلس الشيوخ والنواب وكثيرون من العلماء ، وكل من له شأن ومكانة من العطاء وكبار الموظفين ورجال القضاء والحمامة والأطباء وغيرهم من كل الطبقات ، ممن إن شئنا أن نمدد أسامهم لاقتضى ذلك أعملة كثيرة . .

« سار الشهد ماراً من شارع اللالية ، فشارع التواوين ، فشارع عابدين ، فشارع كامل ، فباب الخديفة ، فالخطة . وقد أعد قطار خاص لنقل المجتتمو الشيعين

إلى « بردين » حيث يدفن التقييد عنما يلين به من الإكرام ، وحيث تقلم ليالى المآثم . .

« وقد أصدرت مصلحة السكة الحديد أوامرها بوقوف قطار الإكبريس على خط « بليس » بمحطة « بردين » ، لنزول وركوب المزمين اليوم وغداً وبعد غد . . وتنتهى أيام المآثم غداً . . »

تأبين الصحف للتقييد :

ويضيق النطاق عن نشر كل ما كتبه الصحف في تأبين التقييد الكريم ، ونكتفى في هذا الصدد بما كتبه الأهرام يوم ٢٥ يناير ، قالت :

« ذهب إلى رحمة الله رجل يتضمن اسمه تاريخ ربع قرن من السياسة المصرية ، ما خفى منها وما ظهر ، وما خفى منها كان أعظم وأجل مما عرف وظهر . .

« نشأ التقييد في أسرة ذات وجاعة، وثروة ، وحكم . وقد أبى إلا أن يكون بارزاً فوق مستوى أسرته ، وقد حقق ذلك بعد وفاة همه .

« أراد الوظائف ثم المحاماة في مفتتح عهدها ، فكانت دون مطالعته ، فمدل عنها . وخاض غمار السياسة ، فوجد الصحافة قوة فعالة ، فأنشأ جريدة « الأهالي » وأبلى فيها ما أبلى . ثم طلق القلم لكي يتفرغ للسياسة ، فكان في مجلس الشورى ، والجمعية العمومية ، والجمعية التشريعية ، رئيس حزب وإن لم تكن الأحزاب معروفة يومئذ بأسمائها .

« وجهه الله ، فوق الذكاء ، عنوية الحديث ، وبعد النظر . كان واقفاً على كل أمر جليل وحقير من شئون البلد ، وذلك ما لم يكن يتوافر لسواه ، لأنه

« كفى على اتصال تام بكل فرقة من الفرق ، وكل حزب من الأحزاب مها بلغت خصومته لها .

« كان الفقيه بعد السكمان ذنباً ، فألح حتى جعل للمناقشات في مجلس الشورى مباحة للجمهور ، له حرية سماعها .

« وجدوسى حتى وسع اختصاصات مجالس اللديريات ، وهو الذى ترأس الوفد الذى ذهب إلى لندن ٠٠ وهو صاحب الاقتراح فى مجلس الشورى بأن تظل الحكومة تنفق على السودان لأنه جزء من مصر .

« لا نذكر مواقفه فى قانون جمع السلاح من الأهالى ، ولا فى قانون تحويل حق التحقيق من النيابة إلى البوليس ، ولا فى اللوائح الأخرى ، ولا فى نقد الميزانية ، ولا فى حملته على الحكومة لتعطيلها ساعلة اللجنة المالية ، ولا فى قوانين المعارف ولوائح التعليم ، ولا فى مشروع تجديد امتياز قناة السويس مقابل أربعة ملايين جنيه تدفعها الشركة للحكومة لتتنفق على تحسين ارى ، فإن ذكر ذلك يفضى بنا إلى سرد تاريخ ربع قرن ، قلنا إن إسماعيل باشا يتضمنه .

« ولكننا نوجز القول بأن السراى الخديوية كانت قد كافحته دهرأ حتى امتنعت عن منح أعضاء مجلس الشورى الباشوية لى لا يتلها ، فوصل إليها عن طريق الجمعية الزراعية ، بطلب سكرتيرها الإنجليزى !

« وكانت له بعد ذلك جولات مشهورة ، أهمها مقابلته لتلك المظاهرة الكبرى للورد كفنشر ، فى طوافه بالأقاليم البحرية ، بأعظم منها ، وأكبر كثراً جداً للخديو عقب ذلك مباشرة ، وكانت من تديره .

« وإذا أجازت لنا لائحة السياسة أن نقول كلمة ختامية عن ختم حياة الفقيه السياسية ، قلنا : إن ختام تلك الحياة كان بصطف الخديو عن العودة إلى مصر

عند نشوب الحرب ، . خلافاً لما اتفق عليه مع التقيد وأصحابه ، بان يتقدموه إلى هذه الديار حيث يجدون أنه قد سيقتهم .

« وإن كان للرض هو الذي أقصده ، وظل يثالبه فينزل حيناً بعد حين إلى ميدان السياسة ، ثم ينزوى لا يستطيع مزاوله العمل والسير فيه ... فكان كالصباح وقد فرغ زيته يهب هبة عالية ثم يخذ .

« وجملة القول : أنه كان « رجلاً » ، وصار اليوم « حديثاً » ، ولكنه الحديث الطيب الخالد ، إذا جاز أن يكون الخلود لغير الله .. » .

وقد رثاه المرحوم أحمد شوقي بقصيدة تجزى منها :

إلى الله « إسماعيل » وانزلُ بساحةٍ أخلَّ الندى أطوارها والنواحي
وأقسمُ كنتَ المرءَ لم ينس دينه ولم تُلهه دنياؤه وهى ما عيا
وكنْتَ إذا الحاجاتُ عز قضاؤها لحاج اليتامى والأرامل قاضيا

ورثاه شاعر القطرين خليل مطران بمرثية طويلة تجزى منها :

إلى أهلها تنمى النهى والمزائم ففى فوق ما تهوى السلى والمظالم
يبينك « إسماعيل » غُيب شارق وقوض بفيان وأغمد صارم
عزيز على مصر للقداء رزوها بأنهم من ترجوه والخطب داهم
فكم موقف للود عنها وقفته تُعاني صروفاً حمة وتقوام
كفى شرفاً ذكرُ القناة ومرة بدت منك حين البنى للمود عاجم
وقد عرفت منه الصحافة كاتباً بليتماً يُحق الحق والبطل راغم
له فى تصاريف السياسة قدرة ترد على أعقابهِ من يقام

نعي في مجلس النواب :

وفي مساء يوم ٢٤ يناير سنة ١٩٢٧ ، وعقب تشييع الجنازة ، ناه سعد زغلول باشا رئيس المجلس ، في بداية الجلسة التي عقدت يومئذ فقال :

« قبل البدء في أعمالنا أرى من الواجب على أن أبدى شديد الأسف على وفاة رجل من رجال مصر المقام ، ألا وهو المنفور له إسماعيل أباطة باشا .

« لقد كان رحمه الله زميلاً لنا في الهيئات النيابية السابقة ، فكان له فيها الصوت الرفيع والرأي الرشيد والكلمة العالية ، فخدم وطنه خدمات جليلة ، لذلك حق علينا أن نتميمه بمزيد الأسف ، وأن نقف الجلسة خمس دقائق حداداً عليه . تغمده الله بواسع رضوانه وألمم آله الصبر الجليل . »
وقالت « الأهرام » في عدد ٢٥ يناير تعليقاً على هذا النعي ما يأتي :

« استهل الرئيس الجليل الجلسة بكلمة كانت على إيجازها أبلغ ما يمكن أن يقال في موضوعها . كانت نعيًا للنائب الجليل القديم أباطة باشا ، وكانت تلخيصاً لحياته النيابية التي شرف بها الوطن . وكان صوت الرئيس الجليل وهو ينمي زميله العظيم في العهد النيابي الفائت يتهدج من الحزن ، وقد خيمت سכיمة الأمل على المجلس . »

نعيه في مجلس الشيوخ :

ولما انعقد مجلس الشيوخ بجلسته أول فبراير قام رئيس المجلس وألقى الكلمة التالية :

« زملائي الأجلاء

« لا يسنى إلا أن أودى واجب التكريم نحو ذكرى رجل عظيم من رجال مصر المحترمين امتدت إليه يد النون أخيراً ، ألا وهو للرحوم إسماعيل أباطة

باشا . ومع أن الفقيد لم يكن عضواً في مجلسنا إلا أنه كان بين الأعضاء البارزين في جميع الهيئات النيابية السابقة ، وكان له فيها جميعاً من اللواطف الماثورة ما يشرف ذكره ويرفع اسمه . فأرجوكم أن توافقوا على وقف الجلسة خمس دقائق حداذاً عليه ، وأن تقررُوا إبلاغ العزاء إلى أسرته الكريمة باسم المجلس .

وبعد أن وقف الأعضاء خمس دقائق ثم جلسوا ، أعيدت الجلسة وأنتى المغفور له محمد صفوت باشا الكلمة التالية :

« حضرات الزملاء المحترمين

« إن أسنى لشديد على وفاة المرحوم البرور إسماعيل أباطة باشا ، ذلك الرجل الكبير الذى كانت حياته الطويلة مملوءة بجلال الأعمال وأخطرها .

« كان رحمه الله عليه شديد الرأى صلباً فيما يعتقد أنه الحق ، فكم كانت كثيرة تلك المواقف للشرف التى وقفها في جميع مرافق الحياة المصرية .

« كان في الحياة النيابية علماً من أعلام البلاد ، ناضل كثيراً في خدمتها في هذه القاعة المباركة التى كانت موصدة الأبواب في وجه الأمة ، فكان للمرحوم الفضل مع أفراد ممتازين من زملائه في فتحها على مصراعها يؤمها الناس ويعرفون ما يدر من أمورهم فيها .

« لقد كان بعضهم يرى في ذلك الوقت أن نشر أعمال الهيئة النيابية على الناس جريمة ، وكان للمرحوم إسماعيل أباطة باشا يرى أن الجريمة في إخفائها عنهم وفي إبعادهم عن هذه الحظيرة .

« كان رحمه الله سياسياً قديراً ، التمس في خدمة السياسة الأعمال الصحفية فأفاد بها البلاد فائدة تذكر ، وهو مع ذلك لم ينقل العمل في المرافق الاقتصادية الهامة ، فقد كان من أولى العاملين على تأسيس الجمعية الزراعية ، فأُسندت له وكالتها من عهد إنشائها .

«وفوق ذلك كله كان رحمه الله خير زعيم للأسرة الأبائية الكبيرة ، فقام بهذه الزعامة أحسن ما يكون ، أباً باراً رحيماً بصيراً بحاجاتها ، فأنجبت بزعامته وحسن رعايته رجالاً عديدين ، توزعوا في مختلف الأعمال والرفاق فأجادوا جميعاً خير الإجابة ، وأصبحت تلك الأسرة العظيمة . وفي أفرادها الأفاضل من يفخر بهم في كل فن وعلم ؛ فإلى هذه الأسرة الكريمة أتقدم من موقعي هذا بأحسن المزاء وخير الدعوات » .

ثم تلاه المصطفى عبد العزيز رضوان بك فقال : « إني أنضم إلى سعادة زميلي صفوت باشا في هذا الرثاء » .

وعقب المصطفى إبراهيم نور الدين بك على ما تقدم بقوله : « لقد عبر سعادة صفوت باشا عما يتخالف ضائرنا جميعاً ، وخصوصاً نحن معاشر الشرفاء الذين نعرف ماضى المرحوم إسماعيل أبانطة باشا ، ومركزه في الهيئة الاجتماعية ومركز أسرته الكبيرة ومكائنه منها ومن أهل المديرية . وأنا بصفة كوني من أهالي مديرية الشرقية أنضم باسم المديرية إلى سعادة صفوت باشا فيما عبر عنه في رثاء الفقيد نفعه الله برحمته » .

وقال المصطفى محمود بك أبو النصر : « في هذه الجلسة ، وقد جرى ذكر ذلك الرجل العظيم فقيد الوطن وشهيد الواجب إسماعيل أبانطة باشا ، أشعر أن على واجباً أقدم بأدائه إلى روحه الكريمة ونفسه العالية وهمة الكبيرة : أقدم إليه بتحية طيبة كزميل له في لجنة الدستور ، وقد أذكر أننا وقد اجتمعنا يوم ١٣ أبريل سنة ١٩٢٢ للمرة الثانية لتبادل الآراء في طريق العمل ، ولنترسم لناسبنا نسلكه في وضع الدستور . . . هناك اختلفت الآراء وطال بيننا الأخذ والرد ، على ماترونه مدوناً بمحاضر لجنته الثلاثية . . . وكان أماننا أمران : الدستور وقانون الانتخاب . وكان البعض يرى تقسيم اللجنة الكلية إلى لجان (١٤ - ٢)

متعددة أو إلى لجنتين رئيسيتين ، تأخذ إحدهما العمل في وضع الدستور والأخرى في قانون الانتخاب ، وكنا نعمل تحت رئاسة حضرة صاحب الدولة رئيس هذا المجلس . . هنالك وقد أشكل الأمر ، تقدم للرحوم إسماعيل أباطة باشا برأى كان نبراساً لنا في ترسم طريق العمل ، فقد أبان لنا . ووضح الخطأ فيما رأينا ، ووجهنا إلى الصواب .

« من أجل هذا لا يسعنى ، وأنا في مجلس يعمل على إرساء قواعد الدستور ونظامه ، أن أترك هذه الجلسة وقد جرت ذكرها الطاهرة فيها ، دون أن أبعث إلى روحه أطيب التحيات ، سائلاً الله سبحانه وتعالى أن يجزيه عن الوطن والأمة خير جزاء ، وأخيراً أقدم لأسرته الكريمة أجل المراء » .

وقد تولى المصطفى عبد الله سليمان أباطة بالنيابة عن الأسرة تقديم شكرها قائلاً :

« أنشرف بتقديم فرائض الشكر الجزيل عن نفسى وعن أفراد أسرنا لحضرة صاحب الدولة رئيسنا المحترم ولحضرات الزملاء الكرام ، وأخص بالذكر حضرات صفوت باشا وأبو النصر بك وعبد العزيز رضوان بك وإبراهيم نور الدين بك ، الذين تفضلوا بالإعراب عن أشرف الإحساسات وأنبل المواطف ، كما أنشرف بتقديم فرائض الشكر لحضرة صاحب الدولة زعيم البلاد الجليل ورئيس مجلس نوابها وحضرات النواب المحترمين على ما أولونا جميعاً من عطف كريم وفضل عظيم . شكراً لأعضاء الهيئتين المحترمتين إجلالهم عزاءنا ، بوقف جلسة المجلسين حداداً على وفاة زميل قديم خاض غمار الحياة النيابية عهداً طويلاً ، ودوى صوته في زوايا هذه القاعة مدى ثمانية عشر عاماً كاملة ، فلكم من الله الثوبة والجزاء الجليل » .

اسماعيل اباطة حديث البلاد :

لقد شملت البلاد بإسماعيل أباطة باشا حيا ، ثم شملت به حين قبضه الله إلى جواره ، فاقضت الأعوام الأولى على وفاته وهو حديث الهيئات والطبقات كافة . وكان حديثهم هذا إما منصبا على تاريخه وآثاره وأعماله الخالدة التي ذكرنا بعضها ، وإما منصبا على ذكريات أخرى أهاجتها ذكراه . وحسبك أن تقرأ في هذا الصدد المقالات الكبيرة التي نشرت بالأهرام حتى تخلص إلى نتيجة لا مفر من الغلوص إليها وهي أن أباطة باشا كان أقوى وأهم عنصر في الحياة المصرية في عهده ، وهذه رؤوس بعض تلك المقالات :

- (١) على ذكرى أباطة باشا - ختام عهد الخديوية (ثلاث مقالات)
- (٢) على ذكرى أباطة باشا - هل آن للعارف أن يتكلم ؟ .
- (٣) على ذكرى أباطة باشا - بين رشدي باشا وسمو الخديو .
- (٤) على ذكرى أباطة باشا - رسائل الخديو إلى رشدي باشا .
- (٥) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع رشدي باشا .
- (٦) على ذكرى أباطة باشا - حديث مع محب باشا .
- (٧) على ذكرى أباطة باشا - الأيام الأخيرة في عهد الخديو ، لمرتضى باشا .
- (٨) على ذكرى أباطة باشا - تصريح جديد لرشدي باشا .
- (٩) على ذكرى أباطة باشا - كيف أعلنت الحماية على مصر وكيف ارتقى السلطان العرش .

تصريح الخديو عباس الثاني بمناسبة وفاة اباطة باشا :

وقد نشرت « الأهرام » في ١٦ مارس سنة ١٩٢٧ تصريحاً للخديو عباس عن أباطة باشا جاء فيه :

« بعد عودتي من رحلة عظيمة كبيرة الأهمية في الصحراء ، علمت بموت

أباظة باشا ، ووقفت على الجدل الذي ثار حول ذكريات ذلك الخادم المخلص لمصر .

« لقد كان موت ذلك الرجل السياسي الذي خبرت أثناء حكمي أماته ، وقدرت له إخلاصه ، سبباً لحزني الشديد . وإنني لأعرب عن ذلك الحزن لأسرته .

« إن إسماعيل أباظة باشا من أكبر أعيان مصر ، وقد كان من أولئك الذين عملوا ليصلوا الناس بالمستقبل ، والذين كانوا يهينون البلاد لترقى للمستوى اللائق بها . وقد رأيته على رأس المعارضة في الجمعية التشريعية ، وكان أمم عنصر سياسي في ذلك الوقت .

« وقد امتاز بذكاء خارق تمازجه مهارة وحذق ، وعرف بالخبرة في الشؤون العامة . وقد جعلته هذه الخبرة رجلاً قادراً ، ذا نفوذ حقيقي على الرأي العام . « وكان ذلك الرجل من الذين عملوا لزيادة نفوذ هذا المجلس الذي كان نواة البرلمان ولإعادة الحقوق إليه ، ذلك النفوذ وتلك الحقوق التي كان يعمل محمد باشا سميد لرفضها بحيلة ومهارة ، ولكنه مع ذلك كان يخاف ، إنجلترا بعض الخوف ، بسبب ما شهدته واختبره بنفسه ، فقد شهد حوادث سنة ١٨٨٢ الحزينة وفشل المطالب المصرية ، وما أحدثته من التنازع .

« ومع أنه كان رجلاً جسوراً مقداماً ، فإنه أصبح رجلاً متردداً في الوقت الذي كان يجب فيه العمل ، لأن ثقته بنفسه لم تكن شديدة كثقتي في اعتقاده . « ولم يكن ذلك الرجل رجلاً مال ، فبقى له شرفه السياسي لا تشوبه ريبة .

« كان من أولئك النفر الذين لا يهابون شيئاً ، من أولئك أمثال مصطفى كمال ، وعمار ، والصوفاني ، وعلى يوسف . . الذين كانوا يمدون العمل على تحقيق آرائهم سبباً كافياً للنضال ، وكانت السياسة في نظر أولئك القوم أشبه بالرسالة أو النبوة . »

روى عبد العزيز فهمى لى إسماعيل أباطة :

فى « كتاب الهلال » الممد ١٤٥ وعنوانه « هذه حياتى » للمرحوم عبد العزيز فهمى وردت نبذة عن المفقور لهما على باشا شعراوى وإسماعيل باشا أباطة :

« أما على شعراوى فكان من خيرة الوطنيين المخلصين ، بل من أخلص رجال مصر وأكثرهم حباً لوطنهم . وكان جريئاً فى الحق ، يقول ما يعتقد ، ويحافظ على كرامته ، ولا يمتنها منها كانت الظروف . وكان فى الجمعية التشريعية^(١) من الماملين لخدمة البلاد كالمرحوم إسماعيل أباطة ، ولكن إسماعيل أباطة كان أكثر تملياً وكان كاتباً وخطيباً ، وعلى شعراوى كان لا يكتب ولا يخطب . »

* * *

مفردات التأبين

وفى ١٥ أبريل سنة ١٩٣٧ أقام فريق كبير من أصدقاء الفقيد العظيم - برياسة حسين رشدى باشا - حفلة تأبين له بدار الأوبرا حضرها جمع غفير من عطاء المصريين والأجانب ، وألقى فيها رشدى باشا كلمتى الافتتاح والختام ، وتكلم الصحفى الكبير المرحوم داود بركات وعبد العزيز بك رضوان والأستاذ أحمد رشدى ، وألقيت قصيدة عصماء لأمير الشعراء المرحوم أحمد شوقى بك ، وأخرى لشاعر القطرين خليل مطران ، وقصيدة ثالثة للشاعر الكبير صديق الأسرة الأستاذ مهدي خليل ؛ وحين فرغ الخطباء والشعراء من كلماتهم تقدم عبد المجيد بك أباطة بكلمة شكر الأسرة .

(١) صوابها « الجمعية السومية » ، لأن إسماعيل أباطة لم تنجح له الفرصة - رغم انتخابه سنة ١٩١٤ - أن يمدى أى نشاط فى الجمعية التشريعية نظراً لإيقاف اجتماعاتها بسبب قيام الحرب العالمية الأولى .

كلمة رضى باشا :

« سادنى »

« كنت - إلا قليلا - أن أحرم من شرف الرئاسة على هذه الحفلة ، ولكن الله سبحانه وتعالى منّ علىّ - للمرة الثالثة - بالعودة إلى الحياة ..

« إن الفقيد الكريم كان من أعز أصدقائى ، وكنت أقدره حق قدره لوطنيته الصادقة ، ولذكائه المتوقد ، ولهمته العالية . لذلك كان يمز علىّ أن لا أكون موجوداً بينكم فى هذا الاجتماع . . والآن أعلن افتتاح حفلة تأبين للرحوم إسماعيل أباطة باشا » .

كلمة امين بك واصف :

ووقف الأستاذ أمين بك واصف وألقى الكلمة الآتية :

« سيد من سادة الرأى والنهى . . بطل من أبطال الكفاح والنضال . . علم من أعلام الحرية والحركة الوطنية . . كانت ترجوه مصر لليوم المصيب ، والحادث الجلل ، فاخطفته يد اللون من غير أن تترقب بهذا البلدا الحزون المرزوم فى بنيه العاملين . .

« قضى إلى رحمة ربه المرحوم إسماعيل باشا أباطة وهو لا يزال فى الروح ، فى الإرادة ، فى الآمال ، كما تشهد له بذلك مواقفه ومواجهه التى طالما أمحت أمامها الأمة إجلالا وإعظاما . .

« اشتغل فى صباه بالوظائف الإدارية حتى وصل إلى وظيفة وكيل مديرية ، وبعد انتهاء الثورة العرابية صرفته ميوله الوطنية إلى الحياة الاستقلالية الحرة ، فاشتغل بالمحاماة ، ثم بالصحافة ، زمناً غير قليل . ثم مال بطبيعته الوثابة إلى السياسة ، وهنا كان مجاله ، وهنا ظهرت فيه مظاهر الكفاية وحرية الرأى والعمل الجدى .

« وكان الفقيد رحمه الله الرابع في زعامة العائلة الأباضية ، بعد المرحوم والده السيد باشا أباظة ، وعمره سليمان باشا أباظة وأخيه الأكبر أحمد باشا أباظة .

« وما نسيت مصر بعد وقتته بالجمعية العمومية يوم القتال ، حيث فاز على خصومه السياسيين بالرأى والشجاعة والتدبير ، وكان أول نادرة برلمانية في تاريخ البلاد .

« ومن قبل ، سافر إلى لندن على رأس وفد من خمسة من أصدقائه ، فكسب لوطنه فوزاً عظيماً وغنم لبلاده نصراً ميمناً ، فمال القوم أمره وعظم شأنه ، وكان موضع إجلالهم وإعظامهم ، ومقصدهم بمسد ذلك في كل أمر ذى بال .

« كان المرحوم إسماعيل باشا أباظة قوى الإرادة متين الخلق ، لا يقف دون عزمه حائل . والسرف في ذلك أسأيا السادة - أن الفقيد رحمه الله كانت له في كل شأن أقدم عليه ، ففكرة واضحة وضوحاً جلياً ، مقدرة في ذهنه تقديراً قعياً ، يطبق بها عاطفة قوية ، تلقى الكهرياء بالأجسام . لذلك كنت تراه لا تهدأ نفسه إلا بتنفيذها . وهذا أيضاً - أيها السادة - هو الفرق بينهم أهل الرأى الذين يفهمون المبادئ ويدركون أسرارها وتأنجها ، ولكن ترام غير قادرين على التنفيذ ، حيث تنقصهم العدة للصنوية التى هى أساس قوة الخلق وقوة الإرادة وقوة الإيمان .

« كان المرحوم إسماعيل أباظة باشا مهيباً محترماً ، إذا وقع بصرك عليه أخذت من كل ناحية من نواحيك هيئة الرجل ووقاره . نم ، كانت تتلأأ في جبينه نظرة السباحة والأرحية ، ولكنه إذا شخص إليك رأيت في عينيه أمارات تنبئ عن شجاعة وتوثب . ولقد جمع كثير من زعمائنا وحصلوا من العلم أكثر مما جمع الفقيد الكريم وحصل ، ولكن لم يره من إلا القليل النادر

منهم أنه يحمل بين جنبيه ذلك القلب الخفاق القى كان يحمله إسماعيل باشا
أباًظة . وكان المرحوم إسماعيل باشا شجاعاً جريئاً لا يهاب مخلوقاً ولا يرهب
الموت ، طويل التأمل كثير التفكير .

« رحم الله الفقيد رحمة واسعة ، وعزى فيه الأمة بأسرها وعوضها الخير ،
إنه السميع المجيب » .



فهرس

الصفحة

مقدمة	جـ و
الأسرة الأبائية	١
إسماعيل أباطة - مولده ونشأته	٨
إسماعيل أباط في ميوانه الصحافة	١١
إصداره جريدة «الأهالى» - مقتطفات من الممد الأول	١٢
باعث تنبيه الخواطر وتوجيه الزأأم لإنشاء هذه الجريدة	١٤
كلمة إلى السادة المحتلين	١٩
منهج الجريدة وخطها	٢٠
محمد فريد ينوه بصدر «الأهالى» فى مذكراته	٢٣
نشر ملخصات لجلسات مجلس الشورى . استنهاض هم الأعضاء للحضور	
فى المواعيد . مخاطبة كبار رجال الحكومة بغير ألقاب	٢٣
هل يجمع بين الصحافة وعضوية مجلس الشورى ؟	٢٥
نحية وتقدير ، لمبد القادر حمزة	٢٧
مختارات من مقالات إسماعيل أباطة فى جريدة «الأهالى»	٢٨
فى ميدان السياسة :	٢٨
مهاجمة الاحتلال والمستشارين الإنجليز	٢٨
الإنجليز والأوقاف	٣١
تعين ضباط إنجليز بالجيش	٣١
إنجليز الإنجليز عن مصر	٣٢

صفحة	
٣٣	الجمعية الخيرية الإسلامية والاحتلال
٣٥	مقترحات جلية في أسلوب نهكى
٣٨	سهاجة نوبار باشا :
٣٨	حادثة النيران
٤١	رئيس النظار و « الأهالى »
٤٣	حديث مع رئيس النظار
٤٤	لجنة الرفق بالنظار
٤٧	وزارة الصور والأسماء
٤٩	ترجمة حياة نوبار باشا :
٥٢	ثروة نوبار
٥٢	لغات نوبار
٥٣	وزارات نوبار
٥٤	خلال نوبار وسجلها
٥٨	إشاعة محاكمة إسماعيل أباطة
٥٩	في ميدان التعليم :
٦٠	للرأى والصنير والتعليم في مصر
٦٣	أعلى النظارات للصربية وأمنها
٦٤	دفاع عن الكرامة
٦٥	اللغة العربية والتعليم
٦٦	علوم ليدر كوا مزايكم
٦٨	طرائف صحفية :
٦٨	إعلان غريب

صفحة

٦٨	صحة الأهالى و « البسكيت »
٦٩	الجانب الأدبى «للأهالى»
٧١	فى ميدان الاقتصاد :
٧١	لمحة فى وضع الاقتصاد للبلاد
٧٣	كيف تتحرر الأهالى وتستقل البلاد
٧٧	نقد الميزانية والتهكم على وجوه الصرف
٧٨	فى الإصلاح الاجتماعى :
٧٨	مأثرة لصاحب القولة نوبار باشا
٧٩	العناية بالجمعية الخيرية الإسلامية
٨٠	الاهتمام بالمعارض
٨٢	المراقص
٨٥	الرتب والنياشين
٨٧	الخلعة العسكرية شرف كبير
٨٧	معركة مع اللعظم
٩١	قناة السويس ، لاقناة دبلسبس
٩٣	فى الجمعية الزراعية
٩٧	اسماعيل أباطم النائب
٩٨	مجلس شورى القوانين
١٠١	الجمعية العمومية
١٠٣	جهود إسماعيل أباطمة النائب :
١٠٤	إيقاف رأى العام على أعمال مجلس الشورى
١٠٤	إقالة الأعضاء غير المنعدين

صفحة

١٠٥	المطالبة بتخفيض الضرائب
١٠٥	تمويض المعجز عند فك الزمام
	مقترحات أربعة : تمميم التعليم ، إنشاء بنك تسليف ، إقامة
١٠٥	معارض زراعية ، تشكيل مجالس بلدية
١١٢	دفاعه عن اللغة العربية
١١٣	علنية جلسات مجلس الشورى والجمعية العمومية
١١٦	تعديل قانون مجالس للديريات
١١٧	المطالبة بمنح الأمة حق الاشتراك في إدارة أمورها
١٢١	رفقاً بالقوارير
١٢٢	حق سؤال الوزراء
١٢٣	الدفاع عن الجمعية العمومية ومجلس الشورى
١٢٤	مناقشته لميزانية الدولة
١٣٠	موقفه إزاء قانون المطبوعات ومحاكمة الصحفيين
١٣٢	رفض مشروع مد امتياز شركة قناة السويس
١٦٤	المطالبة بالدستور
١٦٩	موقفه من المؤتمر القبلى
١٧٠	إبعاده عن مجلس الشورى والجمعية العمومية
١٧١	انتخابه للجمعية التشريعية
١٧٤	أول وفد مصرى إلى إنجلترا
١٨١	صلته بالخلديو عباس
١٨٤	مصر والحرب المالية الأولى
١٨٧	ثورة سنة ١٩١٩

- ١٨٧ مساعيه للتوفيق
- ١٩٣ دحض تهمة التمسب الديني عن المصريين
- ١٩٦ مفاوضات عدلى — كيرزون
- ١٩٧ إسماعيل أباطلة فى لجنة الدستور
- ١٩٨ تأخراف بحرى لسمد .
- ١٩٩ تردد سياسة سمد .
- ٢٠١ فوز سمد وتوليه الحكومة .
- ٢٠٢ انتقال إسماعيل أباطلة إلى رحمة الله .
- تشيع جنازته . تأيين الصحف ورتاء الشراء . نعيه فى مجلس النواب والشيوخ .
- ٢٠٢ إسماعيل أباطلة حديث البلاد . تصريح الخديو عباس بمناسبة الوفاة . حفل التأيين

Bibliotheca Alexandrina



0362477

الطبعة الفنية المكونة
٥٠ صفحة من ١٠٠ صفحة

٥٠